

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم علم الاجتماع

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

صورة الزوجة الإطار

بين التربية الأسرية والالتزامات الإجتماعية

دراسة ميدانية عن عينة من الإطارات بمدينة باتنة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص: عائلي

إشراف الأستاذ:

د. أحمد بوذراع

إعداد الطالبة:

عزازة ليندة

لجنة المناقشة

عبد الحميد بوقصاص أستاذ محاضر جامعة عنابة رئيسا

أحمد بوذراع أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة مشرفا

لوشن حسين أستاذ مكلف بالدروس جامعة باتنة عضوا

عيشور نادية أستاذ محاضر جامعة سطيف عضوا

السنة الجامعية: 2004-2005

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَقِيَتْ حَتَّىٰ يَغْيُرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ﴾

الرعد 11

شكر خاص

عندما نكون ملتزمين بإنجاز بحث كهذا، ونمضي في دروب
التقصي والمساءلة. تصادفنا أفكار تغير رؤيتنا للأشياء، وتفتح أفاقا
أخرى لعلاقتنا بالوجود...
وقد يصادفنا أبسط إنسان في زاوية من زوايا الحياة، فيضيف
- على بساطته- أشياء أساسية في حياتنا...
أشكر تلك الأفكار التي هيأت لي حياة أخرى
أشكر ذلك الإنسان البسيط الذي علمني دون أن يدري
كما أتشرف بأن يكون أستاذي الدكتور ﴿أحمد بوزراع﴾ مشرفا
على هذا البحث، وكان بأسلوبه وأفكاره خير معين

الإهداء

إلى ذلك الوعي الذي ينظر إلى المرأة والرجل كمطلقين

كونيين

وهولما يتشكل بعد ...

إليكما من نفس واحدة، سهيلاً يعبر أرق المصير.

أثري طريقتكما بعضاً من الحروف وكثيراً من الحرية ...

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

المقدمة..... أ. ب. ج.

القسم الأول: الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

- أولاً- الإشكالية..... 04
- ثانياً- أهمية الدراسة..... 05
- ثالثاً- أهداف الدراسة..... 05
- رابعاً- أسباب اختيار الموضوع..... 06
- خامساً- تساؤلات الدراسة..... 06
- سادساً- تحديد المفاهيم..... 13

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للزواج وصورة الزوجة في الميخال التشريعي الجزائري

- تمهيد..... 14
- أولاً: الزواج: تعريفه، أنواعه، نظرياته..... 15
- 1- تعريف الزواج..... 17
- 2- أنواع الزواج..... 20
- 3- نظريات الزواج..... 22
- ثانياً: المرأة والزواج والعمل..... 22
- 1- المرأة والزواج..... 25

- 2- التصور النظري للمرأة والعمل 28.
- 3- المرأة والعمل 35.
- ثالثا: المرأة الجزائرية في المخيال التشريعي الجزائري 36
- 1- صورة الزوجة في التشريع الإسلامي 39.
- 2- صورة الزوجة في قانون الأسرة 40.
- 3- صورة المرأة في قانون العمل الجزائري 44.
- 4- صورة المرأة العاملة في المجتمع 45.
- 5- المرأة الجزائرية اليوم 46.

الفصل الثالث: الخلفية النظرية لدراسة الأسرة والأسرة الجزائرية:

- تمهيد 47.
- أولا: تعريف الأسرة 50.
- ثانيا: وظائف الأسرة 53.
- ثالثا: عوامل التغير الأسري 54.
- رابعا: بعض النظريات الاجتماعية للأسرة: 56.
- خامسا: العائلة الجزائرية التقليدية 60.
- سادسا العائلة الجزائرية الحديثة 63

الفصل الرابع : الخلفية النظرية للتربية في ظل التربية الأسرية للزوجة الإطار

- تمهيد 63.
- أولا: بعض الإسهامات الفكرية الاجتماعية في ميدان التربية الأسرية 63.
- 1- أميل دوركايم 64.

- 2- تالكوت بارسونز 64
- 3- كارل ماركس 65
- ثانيا: عوامل الاتجاهات الوالدية وتأثيرها في عملية التربية الأسرية 66
- 1- العوامل الشخصية 67
- 2- العوامل الداخلية 68
- 3- العوامل الخارجية 69
- ثالثا: دور الأسرة في عملية التربية الأسرية 70
- 1- أهمية دور الأبوين في حياة الطفل 73
- 2- الزوجة الإطار والتربية الأسرية 74
- 3- أطفال الزوجة الإطار 77

الفصل الخامس: الإطار المعرفي للوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية للزوجة الإطار

- تمهيد 78
- أولا: الاتجاهات السوسولوجية المفسرة للوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية: 78
1. بعض التعاريف والاتجاهات البنائية الوظيفية 80
2. المرتكزات الأساسية للاتجاه البنائي الوظيفي 81
3. عناصر التحليل الوظيفي 83
- ثانيا: المرأة الإطار والعمل: 83
1. الظروف الاجتماعية والاقتصادية لنشأة الإطار الجزائرية 86
2. دوافع خروج المرأة للعمل 86
3. عمل المرأة الإطار والظروف المهنية 90

- 4- الآثار المترتبة عن عمل الزوجة الإطار 93
- 5- ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار 96
- صعوبات ومشاكل الزوجة الإطار 100

القسم الثاني: الجانب الميداني

الفصل السادس: الإطار المنهجي للدراسة

- 101**..... أولاً: مجال الدراسة الميدانية.
- 1- المجال المكاني 101
- 2- المجال الزمني 101
- 3- المجال البشري 101
- 106**..... ثانياً: منهجية البحث العلمي:
- 1- منهج البحث 102
- 2- أدوات جمع البيانات 104
- أ- الملاحظة 103
- ب- الاستمارة بالمقابلة 103
- ت- الوثائق 104
- 104**..... ثانياً: التعريف بمجتمع البحث:
- 1- اختيار العينة وتحديد حجمها 105
- 2- خصائص أفراد العينة 111

- أولاً: تحليل وتفسير البيانات..... 141
- 1- البيانات المتعلقة بأسرة الزوجة الإطار 120
- 2- البيانات المتعلقة بوظيفة الزوجة الإطار 129
- 3- البيانات المتعلقة بازواجية الأدوار لدى الزوجة الإطار 135
- ثانياً: الخاتمة..... 141
- 1- النتائج العامة للدراسة..... 137
- 2- مناقشة التساؤلات في ظل النتائج المتحصل عليها..... 140
- 3- التوصيات والمقترحات..... 141

- المراجع

- الملاحق

فهرس الجداول

29	يوضح لنا متوسط سن الزواج للمرأة حسب درج تعلمها .	
31	يوضح تطور و توزيع المشتغلات حسب الفئة المهنية الاجتماعية	2
34	يوضح أهم الأعمال التي شاركت فيها المرأة الجزائرية أثناء الثورة .	3
36	يوضح نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية والاجتماعية .	4
115	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السلك	4
118	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	6
119	يوضح توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج	7
120	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال	8
121	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	9
122	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السلك	
123	يوضح توزيع أزواج أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	
124	يوضح توزيع أزواج أفراد العينة حسب الوظيفة	
125	يوضح ما إذا كانت أفراد العينة قد نجحت في أداء دورها الأسري	
126	يوضح مدى مساعدة المستوى الثقافي لأفراد العينة في تقديم تربية أفضل للأبناء	
127	يوضح مدى إحساس أفراد العينة بعدم التقصير في واجباتها تجاه الزوج	
128	يوضح لمن تعطي أفراد العينة الأولوية بالترتيب في الواجبات	
129	يوضح موقف الزوج من عمل أفراد العينة	
130	يوضح كيفية اتخاذ القرارات الهامة في أسرة أفراد العينة	
131	يوضح كيف ترى أفراد العينة تقسيم الأدوار داخل البيت	
132	يوضح ما إذا كانت أفراد العينة تتلقى مساعدات بالبيت .	2
133	يوضح مدى مساعدة المستوى الثقافي لأفراد العينة في إعادة تقسيم الأدوار داخل لبيت	2

134	يوضح هل نجحت المرأة الماكنة في البيت في تربية أبنائها مقارنة بالمرأة العاملة	2
135	يوضح مدى رغبة أفراد العينة العودة إلى البيت مقابل الحصول على مرتب شهري	2
136	يوضح الأسباب الحقيقية التي دفعت بأفراد العينة للعمل	2
137	يوضح المدة الزمنية الفعلية التي تقضيها أفراد العينة يوميا في العمل	2
138	يوضح قيمة الأجر الذي تتقاضاه أفراد العينة	2
139	يوضح ما إذا كان الاختلاف البيولوجي بين الجنسين دورا في تحديد المناصب القيادية	2
140	يوضح نظرة محيط المؤسسة من إسناد أفراد العينة هذا المنصب	2
141	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تقديرهن لعلاقتهن برؤوسهن في العمل	2
142	يوضح ما إذا كان عمل أفراد العينة يتطلب حضور اجتماعات والسفر المهمة	2
143	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصعوبات التي تواجهها بالمؤسسة	2
144	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تأثير خبرتهن القيادية على ثقافتهن	2
145	يوضح توزيع أفراد العينة حسب أدائهن لاهتمامات خارج حيز العمل	2
146	يوضح ما إذا كانت أفراد العينة قد حققت إنجازات مهمة بالمؤسسة .	2
147	يوضح كيف تحاول أفراد العينة التوفيق بين الالتزامات الاجتماعية والتربية الأسرية	2
148	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تقديرهن لما أضافه منصبهن لأسرهن	2
149	يوضح توزيع أفراد العينة حسب تكامل أدائهن الأسري والاجتماعي	2
150	يوضح توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بالإزدواجية بين الأدوار .	2
151	يوضح في أي دائرة تشعر أفراد العينة بالارتياح	2
152	يوضح مدى تغيير صورة المرأة المسؤولة الإطار في المجتمع	4

❖ المقدمة:

إن مقارنة علمية تجعل من المرأة موضوعا لها، هي بالتأكيد مغامرة معرفية عميقة و تجربة فريدة من نوعها، في محاوره المرجعيات في موضوعيتها و رمزيها و انفتاح منهجي على المستقبل، ومن هنا كانت صورة المرأة الإطار في أذهان المجتمعات العربية صورة متناقضة و مزدوجة فهي إنسان مرغوب و غير مرغوب فيه، مقدس و مدنس في آن واحد ...

إن صورة المرأة تأسست على التناقض باحتضانها للإيجاب و السلب معا، و هذا ما يفسر تناقض التصورات التي كونها الرجل العربي عنها، هذا الأخير (الإنسان العربي) لم يدرك بعد، أن أساس التناقض ناتج عن تداخل الإطارين المرجعيين الذي يستقي منهما قيمه و تقاليد و ضوابط سلوكه، إذ كيف يمكن للفرد (الرجل) أن يتمثل ذهنيا و عاطفيا تعاليم الدين الإسلامي و تقاليد الواقع، دون أن يتمثل قيم الغرب و يستهلك موارده و يتأثر بمعارفه و ثقافته؟ فهو يقضي ساعات طويلة أمام التلفاز و يستمتع المذياع و يقرأ الصحف الأجنبية و يدخل السجائر الغربية... فالغرب كامن فيه كما هو الشأن بالنسبة لماضيه، كما أن المرأة ترتدي اللباس الأوروبي و تتحدث الفرنسية و تمارس الرياضة و تتزين الذهب و تزور المقابر و الأولياء و تعتقد بوجود الجن و تؤمن بالشعوذة و السحر، فالازدواج كامن في سلوكها و ممارستها اليومية.

إن الحقيقة التي يود على الجنس البشري معرفتها هو أن ثنائية الذكر/ الأنثى، يعيش كل واحد منهما لتصور داخل ذهن و عاطفة الآخر، فالمرأة تتمثل صورة الرجل كما يتمثل هو الآخر صورتها، ومن ثم فإن الصراع لا يمكن في الكشف عن أبعاده العميقة من خلال تحليلنا لخطابات تضع الرجل في زاوية و المرأة في أخرى، بل من خلال تعرية التصورات لكشف عن ميكانيزمات التمثل التي مكنت الطفل - و خاصة الذكر - من استمماج صورة المرأة عبر احتكاكه بأمه و قريباته داخل الأسرة و بالمرأة عامة داخل المدرسة و الشارع و الحقل و المعمل و غيرها من المؤسسات الاجتماعية و عبر استنباطه لتراكمات ثقافية و عقائدية... يرجع جانبها الأول إلى التعاليم الإسلامية و جانبها الثاني إلى كل التطورات الثقافية التي عرفتها المجتمعات العربية عبر مسارها التاريخي الطويل، بينما يرتبط جانبها الثالث بالتأثيرات الغربية التي يخضع لها حاضر الدول العربية.

و لكون الصورة تبنى و لا تعطى, فبنائها يرتكز على التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة و المدرسة و في غيرها من المؤسسات التي يشكل فيها الدين إطارها المرجعي الحاسم, و من ثم فإن دونية المرأة لا ترجع أساسا إلى النص الديني بقدر ما ترجع إلى ما ارتبط بذلك النص من تأويلات متزمتة اقترن فيها النص الديني بالخرافة و الأساطير و بكل البدع , ومنذ الحين أصبح التمييز واردا بين مستويين التاليين (إيجابية وضع المرأة في التشريع الإسلامي- سلبية وضع المرأة في التاريخ الإسلامي).

في حين أن المطلوب, جديا و عمليا و موضوعيا, هو أن يصبح التوجه نحو إنصاف المرأة و الإقرار بحقوقها في المجالات كافة, هو ترجمة إستراتيجية و رؤى حقيقية نابعة من اقتناع حقيقي و إيمان أكيد بأهمية تمكين المرأة العربية من ممارسة دورها الإيجابي و الفاعل في المجتمع العربي باعتبار ذلك ضرورة حضارية و حاجة فعلية تتطلبها موجبات النهوض الحضاري و الرقي المجتمعي.

و مع كل التحديات التي مازالت تواجه المرأة من خلال واقع يحتاج إلى التغيير السليم, نجد أن هذا القرن حمل في بداياته تحركا إيجابيا استطاع أن يؤسس للمرأة قاعدة تتطلق منها مشاركة في التنمية, ولعل أعمق الظواهر و أثرا و أشدها و أعنفها صدى تلك المتعلقة بظواهر ثلاث حديثة هي تعليم المرأة و تحريرها و تشغيلها في مختلف الأعمال و الوظائف التي كانت حكرًا على الرجل, هذه العوامل الثلاث خلقت لدى المرأة وعيا كاملا بدخولها و مشاركتها في الحياة العامة, تعتبر الجزائر من البلدان التي عملت على هذا التغيير من خلال تعليم المرأة و تثقيفها من أجل ضمان فعاليتها في النشاط الاجتماعي.

يعتبر عمل المرأة موضوع احتل مكانة معتبرة في اهتمامات الحياة المعاصرة, فقد اكتسبت هذه القضية أهميتها مع تطور الأوضاع السياسية و الاقتصادية, وكذا الاجتماعية, التي ألزمت ضرورة إشراك العنصر النسوي في الأنشطة التنموية باختلافها(نساء في مناصب قيادية, نساء يشكلن عصب الحركات السياسية, نساء يقفن إلى جانب قياديين أو ورائهم لكنهن يحتلن وجهات الحدث), لذا فإن الموضوع الذي حولنا تشخيصه هو صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية و الالتزامات الاجتماعية موضحين في ذلك دور الزوجة الإطار في كل من العام و الخاص, وقد تدرج البحث منهجيا بفصول مقسمة بدورها إلى مطالب تمثلت في:

-القسم الأول:تمثل في الجانب النظري ضم خمسة فصول نعرضها كما يلي:
الفصل الأول بعنوان: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة: ويضم إشكالية الدراسة, أهمية وأهداف و أسباب البحث ككل, إضافة إلى فروض الدراسة و المفاهيم.

الفصل الثاني بعنوان: الخلفية النظرية للزواج و صورة الزوجة في المخيال التشريعي الجزائري قد تضمن: الزواج تعريفه, أنواعه, نظرياته, المرأة و العمل , المرأة الجزائرية و المخيال التشريعي الجزائري.

الفصل الثالث بعنوان: الخلفية النظرية لدراسة الأسرة و الأسرة الجزائرية: وقد خصص لعرض بعض تعاريف الأسرة, وظائفها, عوامل تغييرها, بعض نظرياتها الاجتماعية, , بالإضافة إلى مراحل تغييرها .

أما الفصل الرابع فكان بعنوان: الخلفية النظرية للتربية في ظل التربية الأسرية للزوجة الإطار: و قد تناولنا فيه عرض لبعض الإسهامات الفكرية الاجتماعية في ميدان التربية الأسرية, بالإضافة إلى عوامل الاتجاهات الوالدية, ودور الأسرة في عملية التربية.

أما الفصل الخامس بعنوان: الإطار المعرفي الوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية للزوجة الإطار: و قد تضمن الاتجاهات السوسولوجية المفسرة للوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية, بالإضافة إلى المرأة الإطار و العمل .

- أما القسم الثاني: و هو الجانب الميداني فقد احتوى على فصلين:

الفصل السادس بعنوان: الإجراءات المنهجية للدراسة وقد تضمن شرحا مفصلا للمنهجية و التقنيات و الوسائل التي استعملتها في التحقيق الميداني.

في حين نجد أن الفصل السابع كان بعنوان: جمع و تبويب و تحليل النتائج , فقد قمت بجمع و تبويب و تحليل النتائج المحصل عليها بأداة الاستمارة للإجابة على التساؤلات المقدمة .

و أنهينا ذلك بعرض أهم نتائج الدراسة الميدانية, بالإضافة إلى خاتمة.

الجانب النظري

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أولاً- الإشكالية.

ثانياً- أهمية الدراسة

ثالثاً- أهداف الدراسة.

رابعاً- أسباب اختيار الدراسة .

خامساً- تساؤلات الدراسة.

سادساً- تحديد المفاهيم.

أولاً - الإشكالية:

لقد عاشت المرأة عبر تعاقب مراحل التاريخ، متأثرة بالبناء القيمي للمجتمع، هذا البناء الذي قيد المرأة بحكم عادات و تقاليد ساهمت في تشكيل نمط فكري عامل المرأة معاملة ثانوية، وساهم في تكريس وظائفها داخل الحيز الأسري، ومن خلال طقوس التفريق بين الجنسين، ينطلق الرجل إلى العالم الخارجي مؤكداً على رجولته في السياسة، الاقتصاد، العلوم، بينما تنكفئ المرأة مستسلمة لقدرها و هويتها السلبية .

فبرغم تقدم المجتمعات العربية في مجال التقنية إلا أن الموروث الثقافي والاجتماعي في بعضها يتسم في رؤيته للمرأة بالدونية، وذلك من خلال ما أثبتته التجارب العلمية بأن عمليات التغيير السياسية و الاقتصادية لم تحدث تبديلاً جوهرياً في دور المرأة، لأن التغيير لم يستطع دك حواجز المفاهيم و القيم الثقافية الخرسانية.

ومع كل هذه التحديات التي لازالت تواجه المرأة من خلال واقع يحتاج إلى التغيير السليم، نجد أن هذا القرن حمل في بداياته تحركاً إيجابياً و تجارب مجتمعية استطاعت أن تؤسس للمرأة قاعدة تنطلق مشاركة في التنمية، ومن هنا فالمرأة العربية بصفة عامة استطاعت أن تكون نموذجاً لرفض الموروث القيمي الذي لا يتفق مع التصور الإسلامي .

حملت الألفية الثالثة في مستهلها تبشير مرحلة جديدة لتطور المرأة العربية من أجل تحسين ظروفها، والتأكيد على مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية و المدنية و الاقتصادية و الثقافية...، وإزالة كل أشكال التمييز ضدها، وذلك من خلال تحركات إيجابية حثيثة لمنظمات و اتفاقيات و مؤتمرات وما رافقها من نقاشات و التزامات و تعهدات.

استطاعت المرأة بشكل متزامن مع هذه الجهود، أن تحسن أوضاعها التعليمية و التدريبية بشكل عام، فازدادت نسبة البنات المتعلمات في كثير من الدول النامية، وازدادت بالتالي فرص العمل لهن، عندها أصبح التحصيل العلمي لدى المرأة قيمة اجتماعية، وبرز كأساس تحديد الكفاءة و الجدارة، وعنصراً فاعلاً في حسم المنافسة على المناصب القيادية، كما كان لزيادة وعي النساء دوراً في تثبيت المرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار (السلطة).

بصورة عامة فإن وضع المرأة العاملة عامة و الإطار خاصة، في تحسن تدريجي مما أدى إلى زيادة وجود المرأة في قطاعات حساسة في المجتمع و هذا ما يعكس صورة المرأة العربية عامة و المرأة الجزائرية خاصة في سوق العمل

وذلك في العقدين الأخيرين, جاء ذلك نتيجة للتطور التكنولوجي و تغيرات ظروف الطلب في سوق العمل من جهة, وارتفاع نسبة تعلم المرأة من جهة أخرى, غير أن وجود المرأة في بعض القطاعات الاقتصادية لا يعكس زيادة ملحوظة في نسبة مشاركتها في قوة العمل, خصوصا إذ ما قورنت هذه المشاركة في دول العالم الأخرى, بالإضافة إلى تفضيل الرجل على المرأة حتى في الحالات التي تتساوى فيها مؤهلاتهما, في هذا الإطار فان مشاركة المرأة الإطار في قوة العمل والمسؤولية و اتخاذ القرار ضئيلة و بطيئة التقدم, كما أن غالبية العائلات الإطار لا تزال تعملن في مجالات محدودة, هذا ما يعنى أن المرأة في الجزائر رغم دخولها إلى موقع العمل إلا أن مشاركتها محدودة في أنماط العمل التقليدي و التي تتلاءم مع كونها امرأة وليس كفرد وجزء من المجتمع, و لتكون نقطة البدء للمجتمع(الكل) الذي يكمل الجزء(الفرد), فلا يمكن تحقيق تنمية شاملة و مستمرة و نصف المجتمع مشلول, هذا ما يدعم الصورة الحقيقية و الإيجابية والقوية للمرأة الإطار باعتبارها قوة فاعلة في الحياة الإنسانية لها قضاياها, التي تتعلق بوجودها الاجتماعي, القضايا الاقتصادية (العمل,استقلالية الدخل), الممارسة السياسية(المشاركة والفاعلية السياسية بأشكالها المختلفة), القضايا الثقافية (التعليم و حرية الفكر و النظرة إلى الذات), بالإضافة إلى القضايا الأسرية(تنظيم الأسرة ,حضانة وتربية الأولاد), لذا فمن الصعوبة إقصاء المرأة و استثنائها عن عالمها الخارجي(المجتمع), من هذا المنطلق يجب مراجعة القيم و المعتقدات وبنى المجتمع وثقافته, والتركيز على تقديم صورة جديدة تتلاءم و مكانة الزوجة الإطار.

ومن هنا فان محور التشابك في موضوع المرأة و العمل يكمن في أن الثابت في نظرة المجتمع, هو العادات و المعايير الثقافية التي لا تعزز وضعية المرأة و وظيفتها, باعتبارها تعكس الثبات النسبي القيمي, أمام التغير الاجتماعي الذي يعمق الهوة داخل المجتمع, وبالتالي لابد من تغيير ذهنية المجتمع (رجالا و نساء) حول صورة المرأة ومحاولة إدماج المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية, بحيث يتم وضع تراث معرفي يكرس التكامل و ليس الصراع بينهما(التقدم الحضاري/الموروث الثقافي).

ابتداء من الأسرة باعتبارها ركيزة المجتمع فيجب اعتبار المصالح بين(الرجل/المرأة) واحدة و مشتركة, فلا بد من دعوة الرجل لدخول حياة المرأة

باعتباره الطرف الثاني المتفاعل معها, من خلال إعادة توزيع و تقاسم
المسؤوليات من أجل الحفاظ على البناء الأسري أي الحفاظ على الكل, وبما أن
دور الزوجة قد تغير فلا بد أن يصاحبه في ذلك تغير دور الزوج, حتى يحدث
التكامل و الانسجام الأسري.

لكن السؤال المطروح هنا أين الرجل من كل هذا؟ ألم يع بعد هذا التغيير, أم
ما زال مقتنعا بأن هناك مجتمعين:مجتمع للرجال وآخر للنساء؟
ومن هنا يتبين أن العقبات الأساسية التي تعيق المرأة الإطار عن الاشتراك
في الحياة المهنية و اتخاذ القرار, لا تعود إلى نقص في القدرات و المؤهلات
المتعلقة بطبيعة المرأة في حد ذاتها, بل بالمسؤوليات المطلوبة منها في المجتمع
كأنتى!

لذا نتساءل هل على الزوجة الإطار أن تتجاهل حدود أوثقتها لكي تتقلد
مناصب قيادية؟

هذا ما يعني ضرورة إعادة النظر في مسألة التقسيم السائد للأدوار, عن
الممارسة التي تقوم بها المرأة بين العام و الخاص, وهل يمكن اعتبار العام هو
الخاص(العكس صحيح), أم لكل منهما اهتماماته و وظائفه الخاصة به؟
فعلى النساء اليوم, أن تعي أنه لم يعد يوجد عمل خاص بالمرأة و آخر
بالرجل, وبالتالي فإن غياب المرأة عن كل ما هو عام و بالتحديد غيابها عن
مراكز القرار و المشاركة في صنعه, جعلها تابعة و قاصرة, فالدور الذي تقوم
به تجاه أسرتها يعد انعكاس لنظرة المجتمع إليها, و طبيعة الدور الذي ينبغي
أن تؤديه, والدور الذي تقوم به في الحياة العامة(الوظيفة) ما هو أيضا إلا
انعكاس للدور المطلوب منها في المجتمع, وعليه ما لم تتغير المفاهيم
الاجتماعية بشأن إقرار حقوق المرأة من جهة, وزيادة وعي المرأة كما ونوعا
بحقوقها كجزء هام في استراتيجية تطورها من جهة أخرى, لا يمكن أن تتغير
صورتها داخل المجتمع.

لا يمكن الحديث عن الزوجة بمعزل عن دورها المركزي داخل الأسرة:
الزوج, تربية الأطفال..., وباعتبار الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة من خلال
ما تقوم به من وظائف, كالأومومة(تحويل الطفل الطبيعي إلى إنسان بشري).
ووفق ما تمليه و تحددده القيم الثقافية و الاجتماعية للمرأة جعلت منها إنسانا
قاصرا و تابعا, وجعلت من الأعمال التي تقوم بها رخيصة و صغيرة الشأن,
بحيث يقال أن المرأة تعمل فقط للإشارة إلى عالمها الخارجي و كأنه وحده عمل
منتج, مما ينعكس سلبا على تقويم عملها الداخلي أي الأسري, لا بل يؤدي إلى
تبخيس المرأة ذاتها, وبما أن القيمة و الأهمية تقاس بالأجر الذي يتقاضاه
الإنسان, فقد تكون المرأة دون قيمة مرموقة لأن أعمالها مجانية! .

تحت إبحاح هذه الظروف و غيرها خرجت المرأة للعمل لموجارات الحياة اليومية، وتحت تأثير التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، فرغم ما تعانيه الزوجة الإطار من ازدواجية في الأدوار إلا أنها تحاول جاهدة أن تجعل من دورها الأسري مكملا لدورها الوظيفي، فالمرأة اليوم تود تحقيق كامل إنسانيتها من خلال تحقيق ذاتها داخل أسرتها، وكذا تحقيق كيانها و مكانتها في الوظيفية. و بناءا عليه، هل العامل الثقافي الذي تحمله المرأة الإطار دور في تغيير وتحسين صورتها في المجتمع؟ وهل استطاعت الزوجة الإطار أن تحقق ذاتها في كيان الدورين؟ هل هناك عوامل تساعد الزوجة الإطار في أداء دورها الأسري و الوظيفي؟ ما هي الآثار المترتبة عن خروج الزوجة الإطار عن العمل؟ وهل خروج للزوجة الإطار للعمل خلق لها مشاكل على مستوى كل من أسرة و وظيفة ؟ .

ثانيا- أهمية الموضوع:

تمثل قضية المرأة سؤالا كبيرا يطرحه النموذج المعرفي، حيث يعد مجال دراسة المرأة من المجالات الحديثة في العلوم الاجتماعية و الإنسانية، إذ أدى الاهتمام المتزايد بدراسة قضية المرأة إلى تراكم الدراسات المختلفة، ثم انفصالها عن العلوم الأم و تأسيس مجال بحثي مستقل أضحت لها مقاربات و مفاهيم متميزة .

الأهمية العلمية : تتميز الدراسة بطبيعتها المعرفية النظرية و الواقعية وهو ما يجعلها مختلفة عن الدراسات السابقة التي تناولت قضية المرأة العاملة لأنها تستند إلى الأصول الشرعية و توظف المادة العلمية التاريخية، ولا تغفل الواقع.

لذا فإن أهمية هذا الموضوع له مضمونات مرتبطة بكل من التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية و دورهما في تحديد صورة الزوجة الإطار في المجتمع، كما أن هذه الدراسة عبارة عن مقارنة سوسيولوجية، تكشف عن مراحل انتقالية و ما تحدثه من انكسارات اجتماعية على مستوى المجتمع .

الأهمية العملية: و تتمثل في أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها العلمية من كون قضية الزوجة الإطار قضية حيوية في الواقع الاجتماعي، وليست مجرد قضية بحث نظري فكري، فقد أصبح كل ما يرتبط بالمرأة من قيم و عادات وتقاليد و أعراف و تشريعات و غيرها، محكا للاختبار الواقعي من أجل تقديم رؤية موضوعية واضحة عن دور الزوجة الإطار في المجتمع، وهو في نظر الباحثة

المشروع الذي مازال في حاجة إلى البحث لمعرفة الصورة الواضحة لزوجرة الإطار, ودورها الاجتماعي في تبوء المكانة الاجتماعية اللائقة بها.

ثالثا- أهداف الدراسة:

إن لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها و ذلك من خلال الكشف عن حقائق الظاهرة المدروسة, لذلك ارتأينا من خلال هذه الدراسة التعرض لجملة من الأهداف التي تتركز على :

- 1- بناء تصور كلي و نموذج معرفي, لتحديد صورة الزوجة الإطار, وذلك من خلال تحديد دورها "الأسري/الوظيفي", والعلاقة الموجودة بينهما.
- 2- محاولة الكشف عن طبيعة و أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة الإطار في حياة المجتمع من خلال الإطلاع على مدى وجودها و مساهمتها في أنشطة مؤسسات المجتمع.
- 3- محاولة تبيان الأهمية الحيوية لوعي الزوجة الإطار, ودورها في التغيير و ذلك من خلال الاستيعاب الواعي العميق و الشامل لأهمية دورها في المجتمع.
- 4- كسر الصورة النمطية للزوجة الإطار, وذلك من خلال المكانة الهامة و المسؤولية التي تحتلها داخل المجتمع.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع:

لا بد للسؤال من ذاكرة هي أسبابه التي جعلته يولد خلقا آخر, و يهيمن بطبيعته المنفردة:

- 1- إن سؤال حملته وهنا على وهن: هذه المرأة التي تسكنني و أسكنها (ولا أدعي تمثيلها), تجربة أريد أن أتكلم عنها و أن أتقرب منها باحثة متقصية, أنا إذ أحاول رسم ملامحها (صورتها) فأبني أعيد تشكيل صورتي...إنه قدرتي أن أكون امرأة, زوجة و إطار.
- 2- بالرغم من التعدد الخصب في الدراسات التي جعلت المرأة موضوعا لها, نتيجة لتعدد زوايا النظر, و تنوع اتجاهات التحليل و تفسير الوقائع, إلا أن العناية بهذه الشريحة الخاصة و الاستثنائية (الزوجة الإطار) ظلت نادرة, وكما كان الموضوع دقيقا, كلما كان إغراؤه قويا, مما يحفز الباحث لتقديم قراءة منهجية ترصد أدوار الزوجة الإطار المختلفة و تقديم صورتها المحتملة.

3- قصور الدراسات السابقة في نظرها إلى الدور الذي لعبه التحول التاريخي، وما قدم التعليم العالي للمرأة من إمكانيات للمشاركة و القيادة، و اعتبرت الشهادة الجامعية هي مفتاح تأنيث الوظائف العليا.

4- بسبب إيمان الباحثة العميق بأن التنمية الصحيحة إنما هي تلك التي تعتمد على تطوير استراتيجيات تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، إذ ثبت أنها حجر الزاوية في العمل التنموي، فإننا اتجهنا لدراسة جزء هام من الموارد البشرية، تمثلت في الإطار النسوية، ليس بوصفها ظاهرة حديثة فحسب، بل بسبب الدور المتعظم الذي تقوم به خدمة للبلاد.

5- كسر احتكارات المعرفة، وترسيخ ثقافة الحوار لمعرفة ما الحقوق التي تسعى إليها الزوجة الإطار لتتال حقا بالمساواة و العدالة و عدم التمييز.

6 - مشاركة الباحث في تغذية شعلة الفكر بوقود التجديد المستمر، و الذي تشارك المرأة في إيقاظه من خلال نضالها العادل.

خامسا-التساؤلات:

إن أي دراسة تهدف للإجابة عن الفروض أو التساؤلات المطروحة في البحث، وباعتبار أن موضوع الزوجة الإطار من الدراسات النادرة، والحديثة ارتأينا الاعتماد في ذلك على التساؤلات لكونها تحتل كل الإجابات الممكنة. وعلى هذا الأساس قمنا بطرح تساؤل رئيسي واحد انشقت عنه ثلاث تساؤلات فرعية:

التساؤل الرئيسي:

[هل للمستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للزوجة الإطار، دور في تغيير صورتها، من خلال أداء دورها الأسري والوظيفي؟].

التساؤلات الفرعية:

1- هل للمستوى الثقافي و الإقتصادي و الاجتماعي للزوجة الإطار، دور في تغيير صورتها، من خلال أداء دورها الأسري؟

2- هل للمستوى الثقافي و الإقتصادي و الاجتماعي للزوجة الإطار، دور في تغيير صورتها، من خلال أداء دورها الوظيفي؟

3- هل طبيعة ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار، هي طبيعة منسجمة متكاملة أم مزدوجة متناقضة؟

❖ تحديد مفاهيم البحث:

أولاً- الصورة: مصطلح الصورة كلمة مصدرها اللغة اللاتينية (Imago= الصورة) ويقابلها في الفرنسية (Image), ويعد بذلك مصطلح الصورة مفهوماً شائعاً وكثير التداول, تعني الصورة لغة عملية عقلية يتم من خلالها بناء مفاهيم معنية.

إن الصورة هي تمثيل عقلي لإدراك أو أكثر, قد حدث من مجموع المواضيع التي كانت السبب في نشأته: صورة سمعية بصرية, أو رؤية داخلية لشخص أو شيء معين, فالصورة عند بياجيه "piaget" يربطها بالذاكرة فهي تلك الذكريات المستدخلة من العالم الخارجي وبالنسبة له "الصورة العقلية ليست مجرد صورة أو ناقلات بسيطة للواقع تكون مخزونة في مخ الفرد وإنما هي بناء تمثيلي, تشارك فيه الصور أو التصميمات المستدخلة, وبياجيه اهتم بالسلوكيات التقليدية, نذكر منها إشارات الرسم, إعادة بناء وضعية معينة بوسائل مختلفة موضوعة تحت تصرف الطفل, وهذا ما يسمح بمعرفة تمثيلات الطفل بواسطة سلوكيات مباشرة التي تصدر عنها الوظيفة الرمزية, والتي تسمح بالتعويض شيء ملموس داخلي, كذلك يقول بياجيه أن الصورة هي أداة المعرفة" (1)

أما جون بول سارتر فيرى "أن الصورة إذا بقيت كمحتوى نفسي استاتيكي فإنه يستحيل آنذاك أن تتفق, وما يرفضه التركيب من ضرورات إذ يستحيل أن تدخل الصورة في تيار الوعي, إلا إذا كانت تركيباً وليس مجرد عنصر من العناصر, ومن ثم فمن المستحيل أن توجد صورة في الوعي وهي لا توجد في الحقيقة, بل الصورة نمط بعينه من الوعي, ومنه فإن الصورة بهذا المعنى, هي فعل وليست شيئاً, فهي وعي شيء ما" (2)

أما مفهوم التصور فيعني به: "في علم الاجتماع بأنه أقل تجريداً من النظرية, ولكنه جزء ضروري في كل نظرية طالما أن النظرية تتشكل أساساً من التصورات المستخدمة لذلك فإن التصورات التي يستخدمها الشخص معين لها تأثير هام في إدراكه للواقع, كما أن التصورات العلمية تؤلف جزءاً من النظرية العلمية" (3)

(1) N .Sillamy : « dictionnaire de la psychanalyse », édition Larousse bordas 3emeed, 1998, p : 484

(2) فرج عبد القادر طه, شاكر عطية قنديل, محمود السيد حسين عبد القادر مصطفى, كامل عبد الفتاح: معجم علم النفس النفسي, دار النهضة العربية, بيروت, بدون سنة نشر, ص54.

(3) لابلاش, بونتاليس, ترجمة مصطفى حجازي: ديوان المطبوعات الجزائرية, الطبعة I, 1985, ص112.

لأهمية مفهوم الصورة في التراث السوسيولوجي فإن « R. perron » بين أنواعها: (1)

1- الصورة الاجتماعية:

هي الصورة التي تحدد بأكثر وضوح في العلاقات بين الأفراد في وسط الجماعات الاجتماعية، وأيضا الصور التي تمنحها للغير عن طريق المواقف وتصريحات، كما تمثل الصورة أيضا الفكرة التي يكونها الآخرون عنها، فيعكسونها بواسطة مواقفهم الخاصة واستجاباتهم وتلفظاتهم أثناء تفاعلاتنا.

2 - الصورة اللفظية :

هو كل ما نتلفظه أو نصرح به، وتتطابق مع مميزات الشخص بحيث نكون أكثر وضوحا.

3 - الصورة المهنية:

هي المواقف والسلوكيات تجاه المهام أو الوضعيات (الاجتماعية أو غير الاجتماعية) والتي تواجه الشخص لمتطلبات تكيفية، تلزم الفرد على استعمال قدراته.

4 - الصورة اللاشعورية:

هي الصورة الخفية التي لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الأدوات التي يسلمها المفحوص للفاحص أو المحلل النفسي، اعتمادا على تقنيات يستخدمها لمعرفة الصورة .

ثانيا- الإطار:

إن مفهوم الإطار ليس بالأمر السهل، نظرا لنقص الذي تشهده الأبحاث الاجتماعية حول ذلك، فكل التعاريف التي مست كلمة الإطار بقيت دائما متباعدة، إذ لا يمكن تصور مفهوم الإطار في فراغ، وإنما من واقع اجتماعي ذو مستوى حضري، اقتصادي وعلمي و غيرها , و بذلك فإن كل مجتمع له طريقة يحدد بها إطاره وفق أسس علمية و كذلك معايير محددة .
لذلك فإن مفهوم الإطار يدل على شخص معين له مكانة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل، إلا أن هذه المكانة لا تظهر ولا تتضح إلا من خلال معيارين هما:

1- المعيار العلمي: والمتمثل عادة في شهادة أو تكوين وكفاءة محصل عليها ذاتيا عن طريق الممارسة والخبرة والترقية داخل مؤسسة معينة.

2- المعيار الوظيفي: أو المنصب الذي يحتله هذا الإطار في المجتمع، ومكانة هذا الإطار داخل المجتمع، و يتضح ذلك عن طريق التزاماته بأدواره المنوطة إليه.

وقد نقصد بمفهوم الإطار "على انه أجير، يمارس وظيفة مبادرة وقيادة، ويقوم بمسؤوليات معنية داخل المؤسسة"(1)، وهو الذي حصل على تكون عالي، أي لديه شهادة جامعية أو تكوين محصل عليه ذاتيا عن طريق الممارسة والخبرة ويعمل في ميادين مختلفة، سواء كانت تقنية إدارية قانونية تجارية أو مالية.

كذلك بأنه "عامل يقوم بمهنة المسؤول وهو واحد من مجموعة كبيرة"(2) من المسؤولين حيث يقوم بتحضير القرارات والإشراف على تنفيذها داخل المؤسسة، ومن جهة أخرى كلمة إطار بمفهومها العام هي عبارة عن كل شخص يتقاضى مرتبا ويمارس مسؤوليات داخل مؤسسة عامة أو خاصة، كما يعرف الإطار: "بأنه أجير يمارس وظيفة التحكم والمراقبة والتسيير في المؤسسة، وله مكانة خاصة ومحددة تنص عليها مختلف القواعد القانونية" (3)

وحسب القانون العام للعمل الجزائري 1974 يعرف الإطار: "بأنه عامل قبل كل شيء ثم إطار، والمسؤولية وحدها هي التي تفرق بينه وبين العامل في التنفيذ"(4).

أما كاترين ماري تؤكد أن (الإطارات يمكن اعتبارهم حملة العقلانية بامتياز عقلانية الإنتاج وعقلانية الحياة)(5).

(1) Jaque Doublet et olivier passilico : les cadres, série que sais je,1973,p1.

(2)La grande encyclopédie la rousse, boudin, cetodes édition hors commerce : p2140.

(3) La grande encyclopédie la rousse, op cit, p :2140.

(4) سفير ناجي :محاولات في التحليل الاجتماعي-التشغيل،الصناعة و التنمية- الجزء 2 , ترجمة الأزهر بوغفور ،ديوان المطبوعات الجامعية،1973،ص148.

(5) Catherine marry: les femmes ingénieurs une révolution respectueuse, édition Belin, paris, 2004, p18.

ثالثا- الأسرة:

إن الأسرة هي الخلية الأساسية الأولى في بناء المجتمع، وهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتطلق الأسرة على كل جماعة يربط أفرادها بعضهم ببعض رابطة قوية، وتختلف أوضاع الأسرة باختلاف المجتمعات⁽¹⁾

جاء مفهوم الأسرة في قاموس علم الاجتماع La rousse "بأنها جماعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج، الدم أو التبني، ويتفاعلون معا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأم والأب والأبناء ويشكلون جميعا وحدة اجتماعية"⁽²⁾.

أما اجبرن فيرى "أن الأسرة رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفال، أو زوجة بمفردها مع أطفالها"⁽³⁾. كما تعرف سناء الخولى الأسرة اصطلاحا "بأنها الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادها غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد"⁽⁴⁾.

و يعرف بيرجيس (Burgess) ولوك (Locke) الأسرة في كتابهما (The family) "بأنها جماعة يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني ويعيشون معيشة مشتركة، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة والأم والأب والأخ والأخت ويشكلون معا ثقافة مشتركة"⁽⁵⁾.

في حين نجد أن لندبرج (Lund berg) يرى الأسرة "على أنها النظام الإنساني الأول الذي يستمد منه جميع النظم الأخرى أصولها، لان جميع أنماط السلوك سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، تربوية، دينية، ترفيهية، جميعا ظهرت داخل الأسرة ومن أهم وظائفها هو إنجاب الأطفال والمحافظة عليهم ورعايتهم"⁽⁶⁾.

يعرف مصطفى يوتفنوشت العائلة الجزائرية "بأنها عائلة موسعة حيث يعيش في أحضانها عدة أسر زواجية، وتحت سقف واحد (يجمعها مسكن مشترك) يطلق عليها الدار الكبيرة عند الحضر، و الخيمة الكبرى عند البدو، وفي هذا المسكن المشترك يعيش أكثر من ستين شخص جماعيا، من اجل التعاون و التماسك الأسري وتحقيق الأمان.

(1) محمد سلامة أدام: المرأة بين البيت والعمل، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص39.

(2) إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص38.

(3) احمد يحي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1998، ص08.

(4) سناء الخولى: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية بيروت، 1984، ص40.

(5) محمد يسري إبراهيم عيسى: الأسرة في التراث الديني والاجتماعي-رؤية في أنثروبولوجية الزواج والأسرة، دار المعارف مصر، 1995، ص56.

(6) عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع النشأة والتطور، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1999 ص254

أما مفهوم الأسرة الجزائرية "فهو يرى بأنها تتكون من الثنائي الزواجي (الزوج و الزوجة) وأبنائهما، وتقوم بينهما علاقات الترابط والتفاعل في إطار ثقافة مشتركة"⁽¹⁾.

رابعاً- التربية الأسرية(التنشئة الاجتماعية):

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية، عملية دمج الأفراد في المجتمع من خلال (غرس القيم و التقاليد الاجتماعية و اللغة وجميع الرموز الثقافية، ومن خلال هذه العملية يتم تحفيز طاقة الفرد للمماثلة و خلق الرغبة عنده للتماثل مع القواعد الاجتماعية، وتساعده أيضا على ترابطها مع بقية المهارات الأخرى لكي يمارس دوره الاجتماعي)⁽¹⁾. لقد استخدم علماء الاجتماع هذا المفهوم للإشارة إلى عمليات التي يتم من خلالها الطفل لكي يأخذ مكانه في الجماعة التي ولد فيها، أما فيرتون:^(بأنها عملية اجتماعية تتحول بواسطتها الكائنات الإنسانية البيولوجية إلى كائنات إنسانية اجتماعية، ويكتسب فيها الفرد أنماط سلوكية من خلال عملية التطبيع الاجتماعية)⁽²⁾.

في حين أن **رنولد جزل** يؤكد بان: (عملية التربية الأسرية هي عملية تربية و تعليم تقوم بها الأسرة و المربون بغية تعليم الطفل الامتثال لمطالب المجتمع و الاندماج في ثقافته و الخضوع للالتزاماته و مجاورة الآخرين بوجه عام)⁽³⁾. و لكي تبقى الأسرة نابضة بالحياة ودائمة الوجود، عليها أن تدافع من اجل ذلك، وهذا لا يتحقق إلا بممارسة وظائفها البنائية، المتمثلة في تنفيذ متطلبات ومواقع كل فرد، و بما أن طبيعة الحياة الاجتماعية في حالة ديناميكية مستمرة كانت الجوانب الاقتصادية و الثقافية في تغيير كذلك، و بما أن الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية كانت الأكثر تأثرا بهذه التغيرات، فخرج المرأة للعمل كان استجابة لتلك التغيرات التي تستدعي ضرورة التكيف معها للحفاظ على التوازن الداخلي والبنائي للأسرة، لذلك يرى دوركايم أن عملية التنشئة هي

(1) مصطفى بوتفوشة: العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دميري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، مرجع سابق، ص123.

(2) معن خليل عمر: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1991، ص128.

(3) نوال سليمان رمضان: التنشئة الاجتماعية و السياسية لدى الطفل المصري، بيروت، دار النهضة العربية، 1994، ص13.

(4) فوزية دياب: نمو الطفل بين الأسرة و دور الحضارة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، بون سنة نشر، ص114.

(عملية إزاحة الجانب البيولوجي من نفسية الطفل لصالح نماذج من السلوك الاجتماعي المنظم)(1).

إن التغيير الاجتماعي الذي تعيشه الأسرة يدفع بالمجتمع إلى إعادة النظر في بعض جوانب التنشئة الاجتماعية، فخرج المرأة للعمل فرض عليها اتخاذ سلوكيات و مواقف اجتماعية تتوافق مع مكانتها الجديدة، والتي تستدعي هي الأخرى تغيير واضح في الأدوار و الوظائف الذي تقوم بها الزوجة الإطار، فهي تقوم بأدوار طبيعية "فطرية"، إضافة إلى الأدوار الاجتماعية "المهنية". إن أهم ما وصلت إليه الزوجة الإطار هو اكتساب ثقافة تمكنها من تحقيق التفاعل بين الداخل /الخارج.

خامسا-الالتزامات الاجتماعية:

هو سلوك معترف به اجتماعيا باعتباره أحد متطلبات التنظيم الاجتماعي الهامة و المتعددة التي توفر الأساس لحل المشكلات الكامنة في العلاقات بين الأشخاص و المتطلبات، ينبغي أن تواجهه عن طريق جميع صور التنظيم الاجتماعي إذا كان لابد من استمرار التنظيم و يعتبر المطلب الاجتماعي أحد نماذج المطلب الوظيفي، ولذلك فهو يتردد في مناقشات المتطلبات الوظيفية دون أن تجري تفرقة خاصة بين المفهومين)(2).

الالتزامات الوظيفية:

يعتبر الأنثروبولوجي مالينوفسكي(1884.1943)، أول من استخدم هذا المصطلح الملزمات الوظيفية، للتعبير عن الدواعي لبعض الأنشطة الثقافية التي لا تفهم إلا عند تحليلها تحليلا وظيفيا (3)، و عليه فان الثقافة تنشأ لكي تلبى الحاجات المشبعة البيولوجية، و بها يخلق الإنسان البيئة التي تتيح له الإشباع كالمسكن و السلاح و أساليب الحياة و يداوم عمله مع الموارد الطبيعية فتنتقل الثقافة لتشبع الملزمات الوسيطة، موازاة مع معايير و مبادئ فيصبح النسق الثقافي ملزم بإشباع الحاجات التكاملية الملزمات التكاملية، وهكذا إلى أن يكون السعي لإنجاز الملزمات الوظيفية إلى جانب السعي للإشباع الحاجات البيولوجية، مفيدا لفهم كيفيات عمل الأنظمة و منها الأسرة فهي تؤدي وظيفة الإنتاج الجنسي و التنشئة الاجتماعية للمجتمع و تشبع

(1) علي اسعد لطفة: علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط1، 1993، ص39.

(2) نخبة من أساتذة علم الاجتماع: مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص429.

(3) محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، الرواد و الاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص460.

الحاجات البيولوجية للأعضاء الأفراد المأكل, المأوى و الجنس(1).
ومن ثم فإن مصطلح المتطلبات نجده مصاحب لمفهوم الالتزامات و المرتبط بالوظيفة, التي تعد نتيجة أو أثرا ملحوظا في البناء التنظيمي الاجتماعي لبعض الوسائل, التي تلعب دور الموجه فيما يفعله الناس و يمارسونه اتجاه بعضهم هو جزء فقط, و الجزء الأكبر هو لماذا يمارسون هذا الفعل بالذات(2).

فالتوقع بوجود أنظمة اجتماعية تسعى أساسا إلى تحقيق هذه الغاية هو إقرار واقعي حول الالتزامات الاجتماعية (الوظيفية) للزوجة الإطار داخل نظام اجتماعي معين, ضمن ما تقوم به من التزامات داخلية و خارجية.

(1) محمد علي محمد : نفس المرجع السابق,ص459.

(2) محمد علي محمد :نفس المرجع السابق,ص462.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للزواج وصورة الزوجة في المخيال التشريعي الجزائري

تمهيد

أولاً: الزواج تعريفه, أنواعه, نظرياته

📁. تعريف الزواج

2- أنواع الزواج.

3- نظريات الزواج.

ثانياً: المرأة, الزواج والعمل.

📁 - المرأة والزواج.

📄 - التصور النظري للمرأة والعمل.

📄 - المرأة والعمل.

ثالثاً: المرأة الجزائرية والمخيل التشريعي الجزائري.

1- صورة الزوجة في التشريع الإسلامي

2- صورة الزوجة في قانون الأسرة

3- صورة المرأة في قانون العمل الجزائري

4- صورة المرأة العاملة في المجتمع

5- المرأة الجزائرية اليوم

❖ تمهيد:

منذ بزوغ فجر الإنسانية على سطح المعمورة، والإنسان دائم البحث عن ما هو أجدى وأنفع لحياته، سوى ما يتعلق بشخصه و ذاته أو ما يتعلق بما يحيط به، وذلك على مستوى الفكرة والمادة، فسعى الإنسان الأول إلى تكوين ذاته وعالمه النفسي ليرتقي من مستوى الفردية إلى مستوى الجماعية، وذلك بتوظيف وتسخير السنن والقوانين التي بثها الله في هذا الكون والوجود بصفة عامة، سواء كانت سنن نفسية واجتماعية أو السنن طبيعية وكونية، والزواج باعتباره سنة اجتماعية كان من ضمن الآليات التي وظفها الإنسان في سبيل رفع قيمته الإنسانية من مستوى الفرد إلى مستوى الشخص، أي من كونه فرد يقتصر دوره على الحفاظ على نوعه إلى كونه شخص يملك نزاعات تنزع به إلى الآخرين وإلى تكوين مجتمع.

فzواج في حقيقته لا ينطوي فقط على تعاقد بين فردين، ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقدا بين أسرتين، وعلى هذا الأساس تتوثق الروابط الاجتماعية وتكون أكثر تماسكا.

والزواج بالأساس يعتبر وسيلة لا غاية عبرها يتم الوصول إلى غايات وأهداف تختلف باختلاف الشعوب والثقافات والمشارب الأيديولوجية، فالكنيسة الإنجليزية مثلا: تطل فكرة الزواج بثلاث غايات وهي: إنتاج الثرية و تحقيق الرغبة الجنسية ثم العشرة المتبادلة، إما أبو الفلسفة اليونانية أبوقراط يرى بأن الزواج مصدر آداب المجتمع الإنساني، والثدي الأول الذي يرضع منه لبن الفضيلة مع حب الوطن وبالنتيجة فهو دعامة الحكومة وعضد الأمة.(1)

أولاً: الزواج تعريفه، أنواعه، نظرياته:

1- تعريف الزواج:

من بين الأنظمة الاجتماعية التي تعتبر من الضوابط التي تضبط وتنظم سلوك حياة الفرد نجد نظام الزواج، هذا الذي يعتبر البوابة التي من خلالها تكتسب أي علاقة بين الجنسين "الذكر والأنثى" الشرعية، سواء كانت شرعية أو عرفية أو قانونية أو دينية.

فالزواج في حد ذاته خاصية يتميز بها العنصر البشري عن العنصر الحيواني، إذ أن الزواج يبني على قواعد وقوانين، عكس التزاوج السائد لدى الحيوانات والمبني على أساس الغريزة، ومن هذا المنطلق فإن كل علاقة شرعية بين ذكر وأنثى عند البشر تسمى بالزواج.

قبل الغوص في الحديث عن الزواج وخلفيته المعرفية، يقتضي على الباحث تعريف الزواج، يعرف الزواج بأنه "الاقتران والازدواج، وأشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار"⁽¹⁾، كما يعبر عن "الضم والجمع والتداخل"⁽²⁾.

أما تعريف الزواج اصطلاحاً يعد مفهوماً شاملاً وواسعاً يختلف باختلاف الثقافات، وله ارتباط وثيق بخصوصية كل مجتمع، فكل ثقافة وكل مجتمع يملك آليات ضبط تحدد معنى الزواج فيه، ففي قاموس علم الاجتماع يعرف الجوهري الزواج بأنه "نظام اجتماعي قد يكون له معانٍ مختلفة للغاية باختلاف الثقافات، ومع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفاً واسعاً على أنه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية، وتتكون من فردين أو أكثر من الجنسين، ومن المتوقع استمرارها عبر الزمان من أجل إنجاب الأطفال، وقد تتضمن الجزاءات الاجتماعية في معظم الثقافات وجود العلاقات الثابتة المستقرة، ومعنى ذلك إن الزواج ليس هو الحياة الجنسية، كما أنه يستبعد العلاقات الساقطات أو العاهرات، أو أية علاقة جنسية أخرى لا يوافق عليها العرف أو القانون أو الدين"⁽³⁾.

وبالتالي فقد ركز الجوهري على جانب العلاقة الجنسية في عملية الزواج، وحدد لها شروط يجب توفرها حتى يمكن تسميتها بالعلاقة الجنسية بالزواج وهي:

أ- الشرعية: وتتمثل في تقبل المجتمع لهذه العلاقة، وهذا وفق الضوابط الاجتماعية السائدة فيه.

(1) محمد محدة: الخطبة والزواج، دار الشهاب باتنة، ط2، الجزائر، 1994، ص85.

(2) عمر رضا كحالة: مرجع سابق، ص6.

(3) عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، ط3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1988، ص111.

ب- الاستمرارية: دوام تلك العلاقة عبر الزمان.

في حين نجد علاء الدين الكفاي يعطي لمفهوم الزواج بعدا أعمق وأوسع حيث يعتبر الزواج أنه " المؤسسة الاجتماعية التي تسمح لأثنين من البشر البالغين اللذين ينتميان إلى جنسين مختلفين (الذكر والأنثى) أن يعيشا معا ويكونا أسرة، وان يتناسلا وينجبا ذرية يعترف بها المجتمع، ويعتبرهم أفرادا وعناصره، والزواج هو الرابطة الشرعية أو القانونية أو الاجتماعية التي تعترف بها ثقافة المجتمع"⁽¹⁾، فالزواج حسب كفاي هو مؤسسة اجتماعية قبل كل شيء، و طبعاً المؤسسة لها مدلول سوسيولوجي عميق نظم هذه المؤسسة الذكر و الأنثى تربطهم علاقات اجتماعية و جنسية شرعية، الغاية منها تكوين أسرة و إمداد المجتمع بوحدة الأفراد تستكمل بناءه بالإضافة إلى هذه المعايير التي ترتبط بنظام الزواج هناك معايير أخرى ركزت عليها وجهات النظر منها معيار الحق والواجب، وهذا ما يراه محمد عاطف غيث في تحديد مفهوم الزواج حيث يقول الزواج " ارتباط جنسي رسمي دائم بين الرجل والمرأة، مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات، لذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع لضبط العام الذي يحدد نطاق الحق والواجب قبل الدخول في أية علاقة من هذا النوع"⁽²⁾.

لقد جاء في المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري، مفهوم الزواج على النحو التالي: "الزواج هو عقد يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحسان الزوجين والمحافظة على الإنسان"⁽³⁾

فالزواج في قانون الأسرة يعني به العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي، الغاية منها بناء وتكوين أسرة على أساس المودة والرحمة. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الزواج إجرائياً على أنه سنة اجتماعية جعلت لتنظيم مختلف العلاقات وخاصة منها الجنسية والتي من خلالها يتم بناء نظام اجتماعي سليم، هذا على حد قول الفيلسوف الإنجليزي بنتام في شأن الزواج " أنه شريف فيه ترابط الهيئة الاجتماعية، وعليه يبني التمدن والعمران، فقد انقض النساء من الاستعباد وأخرجهن من درك الانحطاط، وقسم الناس عائلات مستقلة وقد كانوا أخلاطاً، ووسع آمال الناس في المستقبل بما أوجده من الرغبة في البنين والحفدة، وأوجد المحاكم المنزلية، وأوجب زيادة ميل الأفراد لبعضهم البعض، ومن تصور حالة الأمم بلا زواج

(1) علاء الدين الكفاي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص416.

(2) محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص153-154.

(3) قانون الأسرة الجزائري: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الجزائر، 1988، ص6.

عرفت مزاياه ووقفت على منافعه(1).

2-أنواع الزواج:

لقد عرف الزواج عبر التاريخ إشكالا مختلف وأنماطا متباينة في الشكل والمحتوى، فمن حيث الشكل عرفت الإنسانية ما يعرف الزواج الأحادي (Monogamie)، والزواج المتعدد (Polygamie)، بالإضافة إلى الزواج الجمعي (Groupe mariage)، أما من حيث المحتوى فهناك الزواج الداخلي والزواج الخارجي، وسوف نشير في إيجاز إلى كل منها:

1-أنواع الزواج من حيث الشكل:

أ- الزواج الأحادي: يعتبر هذا النوع من الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، وهو يقوم على زواج رجل واحد من امرأة واحدة، وقد عرف انتشارا واسعا عبر الزمان، ويذهب أنصار الاتجاه البيولوجي في تحليل ظاهرة الزواج، باعتباره أحدث النظم الزوجية وهو نهاية المطاف في تطور نظم الزواج والأسرة، غير أن وسترمارك أكد لنا في دراسته-تاريخ الزواج البشري- إلى أن النظام الزواج الأحادي هو أقدم أشكال النظم الزوجية لأنه الشكل الطبيعي الذي يتفق مع فطرة الإنسان(2)

ب- الزواج التعددي: ويقوم على زواج فرد (رجل أو امرأة) بعدد كبير من (النساء والرجال) وهما على نوعان:

1- تعدد الأزواج: هو زواج امرأة واحدة من عدة رجال هو نظام غريب يسمح لمجموعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة، بحيث يكون حقا مشاعا لهم، وقد عرف هذا النظام داخل المجتمعات القديمة البدائية، وفيه يكون الأزواج اخوة في الغالب، واختيار الزوجة من حق الأخ الأكبر وبالتالي فإنهم جميعا يشتركون في هذه العلاقة الزوجية مع هذه الزوجة، وثمرات هذا الزواج (الأطفال) تلحق بالأخ الأكبر أي انه بمثابة الزوج الأصيل، إما باقي الاخوة فيعتبرون أزواجا ثانويين، وقد يكون الأزواج أقارب فقط، وفي حالات أخرى يكون الأزواج رجال غرباء ولا تشترط إقامتهم في مكان واحد، فقد يكون لكل رجل إقامته الخاصة وتقوم الزوجة بالمرور عليهم في فترات محددة لمعاشرتهم.

(1) محمد محدة: الخطبة والزواج، مرجع سابق، ص 93.

(2) نبيل السمالوطي: الدين والبناء العائلي، دار الشروق، جدة، 1981، ص 164.

وقد حاول بعض المفكرين إيجاد مسوغات لهذا النظام، منها انتشار ظاهرة وأد البنات عند بعض الشعوب، مما نتج عنه عدم تساوي النسبة بين الجنسين، وكان يمارس هذا النظام من أجل حفظ النسل وكذا المحافظة على ممتلكات الأسرة هذا بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية كانتشار الفقر.

ويبقى تعدد الأزواج من الأنظمة نادرة الحدوث، والمحدودة الانتشار وهذا لافتقاده للقيم الإنسانية وتجاوزه لكرامة الإنسان التي حظي بها دون باقي المخلوقات.

2- تعدد الزوجات: وهو النظام الذي بمقتضاه يتزوج الرجل عدد من الزوجات وقد أخذت به طائفة غير يسيرة من الشعوب الإفريقية مثل قبائل داهومي حيث كان الرجل يعاشر من خمس إلى ستين امرأة، ويتفاوت هذا العدد تبعاً لمركز الرجل الاجتماعي ومبلغ ثرائه، وانتشر هذا النظام بصفة خاصة في المقطعات الزراعية لحاجة الرجل إلى عدد من النساء يساعدهن في عمله وينجبن له أولاد كثيرين (1)

يختلف نظام تعدد الزوجات من مجتمع لآخر بشكل واضح في مجال التطبيق على حسب طبيعة العقيدة والنظم السائدة، فبعض المجتمعات تبيح التعدد دون تحديد، وبعضها تقيده بأوضاع وشروط محدد كذلك فإن من المجتمعات من تقصر الحق في التعدد على طبقات معينة وليس على أبناء الشعب كله وتنبأين المجتمعات من حيث التعدد فالبعض تعده واجبا والبعض تراه جائزا، كما هناك من المجتمعات من ينظر إلى تعدد الزوجات على أنه دليل القوة والثراء وارتفاع المركز الاجتماعي.

ج - الزواج الجمعي (2): ويشير هذا النظام إلى قيام مجموعة من الرجال بالزواج من مجموعة من النساء، بحيث تكون الحياة والعلاقات الجنسية على وجه المشاع بينهما، وتشيرا لدراسات الاجتماعية إلى ظهور هذا النوع في بعض جهات أستراليا، وداخل مجتمعات ميلانيزيا و بولونيزيا وبعض قبائل التبت و الهمالايا وسيبيريا، إلا أن هذا الشكل من الزواج نادر الحدوث في الوقت الحالي إلا في بعض الحالات الفردية التي تعتبر شاذة إلى حد كبير، وقام لاري و كونستنتين بدراسة (عن الزواج الجماعي في أمريكا حيث ركز على عشر زيجات معظمها لا تقل عن أربعة أشخاص و قد تبين من نتائج الدراسة أن آلية أشخاص معيشة هذه الزيجات معقدة للغاية من حيث المسائل المالية و القرارات الطعام و الإنجاب و الصراعات الشخصية) (3)

(1) مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 109

(2) نبيل السمالوطي: الدين و البناء العائلي، مرجع سابق، ص 64.

(3) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 54.

و بهذا العرض لأشكال الزواج، يجدر بنا أن نشير إلى أن طبيعة الزواج لم تسر بشكل تدريجي و تطوري، و ظهورها لا يخضع إلى التاريخ، وإنما إلى مستوى الارتقاء المعرفي و الذهني للإنسان و المجتمع، والذي يحدد شكل و نوع الزواج.

2- أنواع الزواج من حيث المحتوى:

في معظم المجتمعات يتحتم على الرجل المقبل على الزواج الالتزام بخصوصية المجتمع، والضوابط التي تضبط تصرفات أفراد، و من تلك الضوابط كيفية زواجه و بمن يتزوج ؟

أ- الزواج الخارجي: و يتضمن قاعدة يتطلب من كل شخص أن يبحث عن عروسه خارج وحدته أو جماعته القرابية سواء البيولوجية أو الاجتماعية، و يرتبط هذا النوع من الزواج بتحريم الزنا بالمحارم، و كما يذهب زلدتش (فان نظم منع الزنا بالمحارم و الزواج الخارجي تحرم إقامة علاقة جنسية كما تحرم الزواج داخل الجماعات القرابية التي ينتمي إليها الشخص)(1) (وقد انتشر هذا النوع من الزواج في القبائل الطوطمية، حيث يعتقد أبناؤها أنهم انحدروا من جدا واحد (حيوان أو نبات أو مظهر من مظاهر الطبيعة) فهم مرتبطون بدرجة قرابية واحدة، لذلك يحرم الزواج بينهم، من حيث أنهم يشاركون في المبدأ الطوطامي المقدس)(2).

ونستطيع القول أن النظام الزواج الخارجي ارتبط بشكل وثيق بنظام التحريم الذي بني على أساس الزواج من خارج الأطر القرابية، سواء كانت اجتماعية أو بيولوجية، و يختلف نظام التحريم حسب الدوائر القرابية التي ترتبط بخصوصية المجتمع العقدية و الثقافية، الاجتماعية...

ب- الزواج الداخلي(3): و يعرفه ميردوك بأنه النظام الذي يتضمن قاعدة تتطلب أن يختار الإنسان زوجته من جماعة أو وحدة قرابية محددة، و يتضمن الزواج الداخلي أشكال متباينة تقوم على أساس العرف و الدين و الطبقة الاجتماعية.

أ- الزواج الداخلي القائم على أساس الدين: و يستند هذا النظام إلى طبيعة البناء العقائدي، الذي يؤمن به أبناء المجتمع، و ينتشر الزواج الداخلي أكثر في الهند حيث تنتشر فيها أعداد كبيرة من الطوائف الدينية و المعتقدات الوثنية، فهناك المسلمين و المسيحيين البوذيين...، فيحرم زواج أبناء و بنات طائفة من أبناء و بنات طائفة أخرى، فعند المسلمين مثلا فإن زواج المرأة بغير المسلم

(1) نبيل السمالوطي: الدين و البناء العائلي، مرجع سابق، ص 144

(2) مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 115.

(3) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 144.

يحرم تحريماً قاطعاً والأساس في التحريم هنا هو اختلاف العقيدة التي ينعكس سلباً على السلوك والعلاقات الاجتماعية وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية للأطفال وتطبيق الشريعة الإسلامية.

ب- الزواج الداخلي القائم على أساس العرف: ويرتبط هذا النوع بالتصور المتكون حول حقيقة العنصر البشري، ويرتكز على النظريات العنصرية والتساوي الجنسي، وقد عرف هذا النوع من الزواج في هنود كاليفورنيا الذين يملكون تصور خاصاً لهم ولتفوقهم، ويحكمون بالموت على أية امرأة تقترب الزنا أو تتزوج من رجل أبيض.

ج- الزواج الداخلي القائم على أساس طبقي: كانت القوانين والتقاليد الزوجية القديمة تفرض التقارب الطبقي بين الزوج والزوجة، وتقيد مختلف طبقات أفرادها باعتباريات طبقية يجب مراعاتها عند الزواج، ويندر أن نجد مجتمع من المجتمعات تحرر أو تحلل من هذه الخيوط الطبقيّة، أما في المجتمعات الحديثة وحيث المراكز الاجتماعية، لا تزال قيود الطبقيّة سائدة ومدعمة بالعرف وليس بالقوانين، و تشدد هذه القيود في المجتمعات الريفية عنها في المجتمعات الحضرية.

3- النظرية الاجتماعية ودراسة الاختيار الزوجي:

إن النظريات الأساسية في هذا المجال، والتي تفسر عملية الاختيار للزواج تنحصر في نظريات يمكن تصنيفهما كنظريات يغلب عليها الطابع الاجتماعي الثقافي.

1- النظرية الاجتماعية الثقافية في الاختيار الزوجي (1):

وهي تشمل على النظريات التالية:

أ- نظرية التجانس: وتقوم على فكرة أن الشبيه يتزوج الشبيهة، وأن التجانس هنا هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم البعض كشركاء في الزواج، والناس بصفة عامة يتزوجون بمن يقاربهم سناً، ويمثلونهم سلالة، ومن يشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضاً إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وقد لوحظ في بعض الدراسات أن الذكور يفضلون الزواج من إناث تصغرهم بسنوات قليلة، كذلك يكون تفضيل الإناث الزواج من ذكور يكبرهن سنوات قليلة، وقد أظهرت دراسات أخرى إن الأنثى تفضل الرجل الناجح في حياته العلمية القادر على حمايتها وضمان مستوى

معيشي طيب لها. إما الرجل فيحبذ ويقدر في المرأة صفات مثل الشخصية اللطيفة، المهارات المنزلية الخ...

ب-نظرية التقارب المكاني: تقوم هذه النظرية على أن الفرد عندما يريد الزواج فإنه يختار من مجاله الجغرافي (المكان الجغرافي)، أو البيئية التي يعيش فيها، وبهذا يبرز التجاور المكاني و يظهر دوره جليا في المجتمعات المحلية والمجتمعات البسيطة، ومن خلال هذه النظرية نجد أن المجتمع كان منغلقا على نفسه، والاختيار لا يتم خارج مجاله الجغرافي.

ومع التطورات الحاصلة توسعت دائرة الاختيار وتوسع معها مجاله وانتقل من الجيرة إلى المدرسة فالجامعة ثم العمل، ولهذا ترى الناس يحبون ويتزوجون ممن تسمح الفرصة بالتواصل معهم والاختلاط بهم، ويعبر عن هذا وولر W.willer إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منهن، بل انه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها.

ج-نظرية القيمة في اختيار الزواج: إن هذه النظرية تعتمد على أن الفرد يختار شريك حياته حسب قيمه الشخصية، حيث يبدو منطقيا إن الفرد سوف يختار شريك حياته من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون قيمه الأساسية، فالقيم التي يعتز بها الإنسان والتي تعطي قيمة نسقه القيمي تحدد اختياراته وسلوكه، فهو يرتب أولوياته حسب هذا النسق القيمي، ويظهر أن هناك ارتباط بين التجانس في المتغيرات الجغرافية الأساسية القيمي للناس، حيث أن المعيشة في بيئة واحدة وتلقي تعليما واحدا، والتعرض لمثيرات واحدة أو متشابهة والانتساب إلى عقائد دينية واحدة من شأنه أن يسهم في توحيد القيم عند الأفراد.

2 -نظريتي التحليل النفسي لاختيار الزواج(1): إن هذه النظرية تقوم على:

أ-نظرية الصورة الوالدية: وهي معتمدة على نظرية فرويد، حيث يذهب إلى أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك، وتذهب هذه النظرية إلى القول بان طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب، يكره، كيف يقبل ويتجنب.

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن تفضيل الرجل لصورة والدته يعني البحث عن الحب والعطف والحنان.

ب-نظرية الشريك المثالي: وتقوم على أساس أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معنية، عما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المثيرات المحيطة بالفرد في تكون عملية الاختيار للزواج .
وعليه يمكن القول أن صورة الشريك المثالي تتولد لدى الفرد منذ ولادته، وكذلك مع بداية الاحتكاك.

ثانيا- المرأة، الزواج والعمل:

1- المرأة و الزواج:

إن الزواج كنظام اجتماعي، قد مرت عليه أطوار مختلفة، وتميز بعادات و تقاليد متباينة عبر العصور، ولكن هذا النظام لم يحظ بقوانين ثابتة تحفظ له الهدوء و التوازن، و تهيئ له سبل المواصلة لحياة اجتماعية فاضلة، وهذا راجع لتغير أوضاع الإنسان الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية .
وقد دلت الدراسات السوسولوجية و الأنثروبولوجية للزواج، على أنه نظام خاص لعملية التغير عبر المكان و الزمان، ويعتبر الزواج هو أساس تكوين الأسرة، وهو نظام من أهم الأنظمة الاجتماعية في حياة الفرد و المجتمع، وهو أساس إعادة الإنتاج الديموغرافي والاجتماعي، ففي الماضي كان الزواج يتم بين عائلتين، هدفهما توطيد العلاقات القرابية، وتكثيف شبكة العلاقات الاجتماعية والعائلية، فلم تكن العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطا أساسيا للزواج...، إذ أن تزويج الابن لا يعني استقراره لكنه هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة، بإعادة إنتاج ارثها فيما يخص العلاقات والتقاليد والديناميكية الخاصة بها، "فتزويج الأبناء عملية يشارك فيها الوالدين والأقارب وحتى الجيران، إذ أن البحث عن الزوجة الجيدة للابن هو مشروع يقوم على إستراتيجيات معقدة تتطلب جزءا هاما من الطاقة العائلية"⁽¹⁾. لكن الملاحظ هو انه حتى ولو كان اختيار الزوجة من طرف الأهل بالنسبة للشباب، فان هذا الأخير له الفرصة الكافية في الموافقة عليها، وفي وضع الموصفات التي يرغب فيها(إذ أن التحضير للزواج يتطلب عملية استكشافية تتمثل أولى مراحلها في اجتماعات داخلية، تتمثل في موافقة الأب، والموصفات التي يرغب فيها الابن الراغب في الزواج)⁽²⁾.

(1) A . A . R . D . E . S LE MARIAGE : Lieu D'un RAPPORT ENTRE FAMILIE ET SOCIETE, Alger, Sans Date, p11.

(2) A.A.R.D.E.S OP.CIT .P11.

أما بالنسبة للفتاة فببلوغها سن الرشد، لا يحق لها الرفض أو التعقيب عن الخطيب الذي يراه الأب أو العائلة مناسبا لها، وهذا ناتج من جهة عن التفرقة بين الجنسين، ومن جهة أخرى عن السلطة المطلقة للأب.

ومع التغيرات الحاصلة و أولها التعليم الذي عمل على نضج شخصية كل من الفتاة والفتى، أصبحا يتطلعان لاختيار الفردي القائم على التفاهم والتجانس والعاطفة، كذلك خروج المرأة للعمل ساهم في توسيع مجال الاختيار للزواج وحسب دراسة قامت بها الدكتور علي كواوسي في هذا المجال في سنة 1992: (تبين حسب التحقيق الوطني الجزائري حول الخصوبة، أن الاختيار الفردي تم بأدنى حد ب: 6,1% في الوسط الريفي، و 15,5% في المدن الكبرى، إذ أن المرأة أصبحت تعطي رأيها في أمر زواجها بنسبة: 34,9% من الحالات بمستوى أدنى بـ 23,1% في قسنطينة، بـ 46,5% في وهران، و 32,2% في الوسط الريفي و 40% في المدن الكبرى، وهذا يترك أكثر من 65% من الحالات أين كان زواج المرأة عن طريق والديها"⁽¹⁾

– ومن هنا يتبين لنا انه من بين العوامل التي ساعدت المرأة على تغيير مفهوم ومعايير الزواج شرطان أساسيان: – انتشار ظاهرة التعليم

– خروج المرأة لميدان العمل

1- انتشار التعليم: لقد كان لانتشار التعليم و إلزاميته أثرا كبيرا على مستوى نمط الحياة وتفكير الأفراد (ذكورا وإناثا)، فمن جهة نجد أن التعليم وما يتطلبه من وقت يتواصل إلى سن 22 سنة على الأقل، ومن جهة أخرى فان الفرد وباكتسابه معارف وثقافة وقيم جديدة أصبح محررا، وأصبحت له شخصية وأصبح مسؤولا عن نفسه وعن اتجاهاته، وعليه أن يرسم سياسته الخاصة ويختار أسلوبه في الحياة وفي التفكير والعمل في الإطار العام الذي يحدده المجتمع لأفراده، مما انعكس ذلك على نظام الزواج من حيث أسلوب اختيار الشريك لدى كلا الطرفين، وإضافة إلى الصفات والخصائص المفضلة في الشريك، ونمو المسؤولية الأسرية لما بعد الزواج والاستعدادات الضرورية لذلك.

(1) KOUAOUCCI : familles , femmes et contraception, Alger , CEWEAP 1992, p122.

* جدول رقم (01): يوضح لنا متوسط سن الزواج للمرأة حسب درجة تعلمها(1):

درجة التعليم السنة	بدون تعليم	ابتدائي	ثانوي فأكثر
1970	سنة 17,8	سنة 20,7	سنة 22,0
1992	سنة 23,7	سنة 25,5	سنة 30,0

يتبين لنا من خلال هذا الجدول، انه كلما واصلت الفتاة تعليمها في المراحل المختلفة كلما تأخرت في الزواج، إلا أن التطور - حسب درجة التعلم - والمسجل في سن الزواج لدى الفتاة الجزائرية في سنة 1970 يعتبر مقبولا ولا يوحى بالخطر على البناء الأسري، عكس الأرقام المسجلة في سنتي 1970 و1992، نجد أن متوسط سن الزواج لدى الأميات اكبر بكثير من المتوسط المسجل عند الثانويات والجامعيات، في حين المتوسط المسجل في سنة 1992 لدى الثانويات والجامعيات والمقدر بـ: 30 سنة، يثير الدهشة ويستدعي التوقف عنده بالتحليل والتفسير، لأنه يحمل في طياته مخاطر على الفتاة نفسها، وعلى البناء الأسري، والمجتمع ككل، فهنا يشهد المجتمع ظهور نوع جديد من الزواج يختلف عن الماضي، حيث تلاشي قيمة الزواج المبكر لدى الفتاة الجزائرية، أصبحت تفضل الزواج في سن متقدمة وتشتترط شروطا جديدة في شريك المستقبل لم تكن تشتترطها في الماضي.

ب- خروج المرأة لميدان العمل:

ببلوغ الفتاة مستوى دراسي معين يصعب على الأهل الوقوف في وجه رغبة ابنتهم في إعطاء قيمة اقتصادية لمستواها التعليمي، بانضمامها أو دخولها إلى الحياة المهنية وإلى عالم العمل المأجور، فكلما تقدمت الفتاة في دراستها الجامعية كلما تبلور وضعها الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

وبخروج المرأة إلى العمل تأثرت العلاقات الأسرية، فبعمل الزوجين جعل لكل منهما مكانة متساوية في الأسرة، فامتدت حقوق وامتيازات المرأة في مجالات عديدة وتزايد حقها في الاختيار للزواج، والحصول على الطلاق و منافسة الرجال في أشياء عديدة، وتركزت العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة

(1) HAMAL ALI ET TAHAR, la transition de la fécondité et politique(1) de population en algerie, sciences humaines, 12 juin 1999, université Constantine.p68.

على مدى التوافق بين الزوجين، وقدرة كل واحد منهما على التكيف مع الآخر، فتحول بذلك الزواج وبدرجة كبيرة إلى مسالة اختيار أكثر من أن تكون مسالة ضرورة.

*جدول رقم(2):يوضع تطور وتوزيع المشتغلات حسب الفئة المهنية الاجتماعية(1):

1992	1991	1990	
3500	1800	1292	المستخدمات
48.900	37,000	23.950	إطارات سامية
133.600	143,600	133.723	إطارات متوسطة
87.400	87,800	72.551	موظفات

يبين هذا الجدول تطور المشتغلات حسب الفئة المهنية خلال السنوات الثلاثة المنتالية 92/91/90، فنجد مثلا أن عدد المستخدمات قد تضاعف بثلاث مرات خلال ثلاث سنوات، فيما تضاعف خلال هذه الفترة 92/91/90 عدد الإطارات السامية بمرتين، في حين بقي عدد الإطارات المتوسطة ثابتا، وسجل عدد الموظفات تزايدا طفيفا يقارب 6.000 مشغلة، ويلاحظ بين سنتي 1992/1991 أن عدد الإطارات المتوسطة قد انخفض بـ: 10.000 إطار، فيما ارتفع عدد الإطارات السامية بـ 11.9000 وعدد المستخدمات بـ 1700، مما يدل أن المرأة الجزائرية قد ساهمت في عملية الخصخصة بفتح مؤسسات منتجة، وكذا بالارتقاء إلى مستوى التسيير واتخاذ القرارات.

2-التصور النظري للمرأة و العمل:

إن عمل المرأة ووظيفتها شكل وما زال يشكل ثورة اهتمام العديد من المفكرين والمهتمين الذين حاولوا صياغة أدائهم وبلورتها في شكل نظريات، يمكن اعتبارها بمثابة منطلقات نظرية للبحث، وسنحاول فيما يلي التطرق بإنجاز لأهم النظريات:

أ- النظرية البيولوجية:

وتعطي هذه النظرية للخصائص البيولوجية التي يتمتع بها الفرد أهمية أولى حيث يعتبرها لوحدها هي التي تحدد وظيفة الفرد داخل المجتمع، فالخصائص البيولوجية تعتبر الحل أو المرجع الذي نرجع إليه لمعرفة وظيفة الشخص، وتؤكد هذه النظرية على وجود فروق جوهرية يجب عدم تجاهلها بين الذكر والأنثى، وهي التي تحدد هوية كل من الذكر والأنثى داخل المجتمع.

— لقد كان للخصائص البيولوجية الدور الأساسي في اقتصار وظيفة المرأة على مترتبات الحمل والولادة، أما المهام الأخرى والتي تتطلب القدرة الجسمية فهي من نصيب الرجل، ولقد لعبت العوامل الثقافية والاجتماعية دورا كبيرا في تثبيت هذه الوظائف، واستمرت هذه الأدوار في الانتقال و التوارث عن طريق التطبيع الاجتماعي .

استنادا لهذه النظرية يبدو أن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة قد ارتكز على المعيار البيولوجي أي حسب التكوين الجسمي لكل من الرجل والمرأة، فالرجل يتميز ببنية قوية تخوله للعمل خارج المنزل، هذا الأخير الذي يتطلب مثل هذه القوة، أما المرأة ذات التكوين البيولوجي أو البنية الضعيفة فيلزمها المكوث داخل المنزل للقيام بأعباء المنزل.

ب — نظرية المساواة بين الجنسين:

تتطلق هذه النظرية من نقد الحتمية البيولوجية في تركيزها على أن الهوية الاجتماعية محكومة بالهوية البيولوجية، وترى هذه النظرية (أن المرأة ضعيفة ليست بسبب تركيبها الجسماني وطبيعتها، وليس بسبب إرادة غيبية تخرج من الإرادة الإنسانية بل بسبب تجريدها من الحقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة في الإنتاج، إن وضعها مرتبط بالنظام السائد الذي يفرز علاقات الاستغلال والسيطرة في مختلف أوجهها في المجتمع ومؤسساته، بما فيها العائلة والمدرسة والدولة والدين والعمل(1).

— ومن هنا نرى أن ضعف المرأة لا يعود إلى تكوينها الجسماني، وإنما ضعفها جاء نتيجة إبعادها عنه المشاركة في الحياة العامة وتكريس هذا الأبعاد من قبل المجتمع بمختلف مؤسساته، وبجميع الوسائل التي تركز وتعزز علاقات السيطرة على المرأة وتهميشها داخل المجتمع، لهذا تطالب هذه النظرية بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات .

— ولقد ظهرت هذه النظرية في الواقع على شكل حركات اجتماعية سياسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في المجتمع، وظهرت هذه الحركات في الغرب وكانت تهدف إلى التوسع في الحقوق القانونية التي كانت للرجل مثل: التصرف في الملكية الخاصة والوصاية على الأبناء، وحققها في العمل والتوظيف ومساواتها بأجور الرجل. ولقد تعرضت هذه الحركات التحررية للعديد من الانتقادات ومن بعض المفكرين مثل "مصطفى بوتقنوش" عندما يقول:

"...فالحركة الأنثوية حركات أيولوجية خاصة يتميز بها المجتمع العربي، هذا النموذج الغربي يريد أن يرفض نفسه على مستوى الكون وعلى جميع المجتمعات و الحضارات ولكي يعيد إلى المرأة اعتبارها نتيجة ما فعل بها الرجل في كل مكان كانت فيه سيطرة الرجل بارزة... " ما نلاحظه، هو اعتباره أن هذه الحركات التحررية يتميز بها المجتمع الغربي لا الإسلامي، فالإسلام حفظ للمرأة حقوقها كاملة، وقد تمتعت المرأة في عهد الإسلام بكامل حقوقها غير منقوصة، بعكس المرأة في الغرب التي عانت وما زالت تعاني لحد اليوم .

ج — النظرية الاقتصادية:

تناولت هذه النظرية موضوع المرأة معتبرة إياها كطاقة بشرية يجب إدماجها في البنية الاقتصادية لتساهم في التنمية المجتمع، لان التنمية الحقيقية تتطلب تعبئة كل الطاقات البشرية التي يزر بها المجتمع، والمرأة تشكل نصف المجتمع أو أكثره، لذلك يجب استغلالها استغلالا حكيما يهدف إلى رفع المجتمع إلى واجهة المجتمعات المتقدمة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فان مساهمة المرأة في التنمية يعلي من شأنها ووضعها وقيمتها داخل المجتمع . وتنقسم هذه النظرية إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن ظاهرة التحديث التي عرفها المجتمع الصناعي وما صاحبها من تغيرات في البني الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية فالتحديث وما صاحبها من مظاهر كانتشار التعليم، وكذلك توفر الأدوات الكهرومنزلية سهلت من مهمة المرأة في إنجاز أعمالها المنزلية، مما ساعدها بالطبع على الخروج للعمل، كما أن التحول الذي أصاب بنية

الإنتاج الزراعي التقليدي نتيجة انتشار ظاهرة التصنيع، وغير من المظاهر
ساهم بشكل جلي في إخراج المرأة من منزلها و الالتحاق بالعمل المأجور.
الاتجاه الثاني: ويعتمد على التناقضات الاقتصادية للنظام الرأسمالي الذي يؤدي
في النهاية إلى ظهور وعي طبقي سوف يحزر الطبقة العاملة ويمنح المرأة
دورها في عملية البناء الاقتصادي، ويعتقد هذا الطرح أن العائلة الأبوية تعد
من بين مظاهر استغلال المرأة، وتشبه علاقة استغلال الرجل للمرأة باستغلال
الرأسمالي للطبقة العاملة.

— يرى البعض أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية ومشاركة فعالة
في النشاطات الاقتصادية، إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة
وتخلت عن التقاليد البالية، كما يرجع البعض أسباب تخلف المرأة في العالم
الثالث إلى النظام الأبوي الصارم.

— في حين يذهب البعض إلى أن وضعية المرأة في الدول العربية الإسلامية
تتأرجح بين ثلاث اتجاهات:

*الاتجاه الأول: ويمثل الاتجاه التقليدي المحافظ، ويرفض اشتغال المرأة رفضاً
باتاً

*الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه متحرر نسبياً، يرخص للمرأة العمل في ميدان
معينة فقط.

*الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه متحرر، يبيح للمرأة المشاركة في أي مجال من
مجالات الحياة.

ومن خلال ما سبق، نجد أن وضعية المرأة تتجاذبها تيارات متعددة، وان
تباين وجهات النظر حول صورة المرأة في المجتمع، يبين عمق المشكلة
وارتباطها بفلسفة المجتمع ككل.

3- المرأة والعمل:

1- مقارنة تاريخية لتطور تاريخ العمل النسوي في الجزائر:

بمجيء الإسلام استطاعت المرأة الحصول على حقوقها المدنية والاجتماعية فكرمها ورفع من شأنها وسواها بالرجل، وجعلها عضوان يكملان بعضهما وبرز مكانتها في عدة سور من القرآن الكريم كقوله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء)(1)

إن الاعتراف بالمرأة وحقوقها سمح لها مجالسة العلماء، وفتح لها ميادين تعليم القرآن والفقه، إضافة إلى مشاركتها في المعارك كمقاتلة مرة وممرضة مرة وأخرى، كما أن دخول المرأة إلى ميدان العمل في عهد الفتوحات الإسلامية، أعطى لها تأشيرة الدخول إلى سوق العمل، وبمعنى أدق إلى العمل المنتج، وفي الجزائر عرفت الأسرة ولاسيما أوضاع المرأة تغيرات كبيرة نظرا للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، فبعدما كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوجه بعد الثورة، كانت انعكاساتها ايجابية على المرأة وذلك بحصولها على حق التعليم والعمل، وتحقيق المساواة مع الرجل.

كان الاقتصاد الجزائري يتميز بنظام اقتصادي ريفي عائلي حيث كانت العائلة الكبيرة لها ممتلكاتها وعقاراتها وأراضيها فمنها تكسب عيشها وتحفظ لأبنائها العمل المستديم في أرضهم، إذ غلب على نظام الاقتصادي آنذاك القطاع الفلاحي، فمعظم أفراد المجتمع يعيشون على الفلاحة لان المجتمع كان مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى، هذا يعني أن محور العمل هو الأرض الزراعية المرتبطة مباشرة بالعائلة الممتدة و المرتبطة هي بدورها بالأرض (ولقد كان عمل المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي مكملا للعمل الزراعي، والذي يهتم بالتربية و شؤون البيت زيادة على أشغال النسيج و رعاية المواشي وغيرها ، حيث كانت هذه الوضعية تعبر عن توازن المجتمع الجزائري، و اكتفائه الذاتي و استقراره النسبي ، فلقد كانت للمرأة الجزائرية مكانة لائقة تتمتع بالاحترام وتحضي بالعناية والرعاية، محتلة لمركز أساسي في الأسرة تصلح بصلاحتها وتفسد بفسادها، فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية وذلك بمساهمتها في كل الأشغال الشاقة)(2)

(1) سورة النساء، الآية "1"

(2) أنيسة بركت حراز، نظام المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص10.

1- عمل المرأة في فترة الاحتلال:

بعد دخول الاحتلال الفرنسي تحطم الاقتصاد العائلي الجزائري، حيث جردت معظم العائلات الجزائرية من أراضيها، وهذا يعني بداية مرحلة التغيير في مجال العمل، حيث تغير نظام الاقتصاد الريفي العائلي الجزائري اثر فرض المستعمر سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم وممتلكاتهم، فاشتغل الفلاحين الجزائريين عند المستعمر بأجور منخفضة، وأصبح الفلاح الجزائري عبدا بعدما كان سيذا في أرضه.

إن التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية لم تقف عند هذا الحال، بل تجاوزته في الكثير من الأحيان فقد كان على أفراد المجتمع وخاصة الرجال منهم الالتحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في ثورة التحرير ضد من سلبوهم شخصيتهم وهويتهم، تاركين وراءهم زوجات وأطفال لاعائل لهم بعدهم، فلم يكن أمام المرأة الجزائرية أن تقف مكتوفة الأيدي وأطفالها يمتون جوعا، فخرجت من بيتها لتبحث عن عمل لسد حاجاتها، وبدخول المرأة الجزائرية إلى سوق العمل أثناء الثورة لم يكن بالمفهوم الذي هو عليه الآن، ولا بالمقاييس الاقتصادية الحديثة، بل الفقر الشديد والحاجة المدقعة أرغمت المرأة ترك بيتها، والعمل خارجه، حيث كانت تمارس أعمالا في أماكن متدنية وبأجور زهيدة تمتص جهودها مقابل فرنكات قلائل، ولم يكن لها الخيار غير ذلك، فلا مكانتها العلمية ولا خبرتها المهنية تسمحان لها بالصعود في السلم المهني، وعادة ما تأتي المرأة إلى الخدمة في بيوت البرجوازيين، ورغم تلك الظروف والمعاناة التي عاشتها المرأة الجزائرية أثبتت قدرتها على المحافظة على أسرتها وأطفالها من الضياع، فبالإضافة إلى أنها تعتبر مصدرا للقوة والقيمة وأداة للضبط الاجتماعي الذي كانت تمارسه على أطفالها حفاظا على هويتهم وثقافتهم، أصبحت مصدرا اقتصاديا يلبي حاجات أسرتها الضرورية.

وفي هذا الشأن يقول فرانس فانون في ميلاد المرأة الجزائرية الجديدة:
(إن حرب الشعب الجزائري يتمثل عندئذ مع حرية المرأة ودخولها في التاريخ ... إن هذه المرأة التي تكتب الصفحات البطولة في التاريخ الجزائري تمثل نصف العالم الضيق اللامسؤول التي كانت تعيش فيه)(1).

(1) فرانس فانون: سسيولوجية الثورة، ترجمة(دورقان قرقوط)، ط1، دار الطليعة، 1970، ص107.

جدول رقم(3):يبين أهم الأعمال التي شاركت فيها المرأة الجزائرية أثناء الثورة:(1)

النشاطات	مدنيات	%	عسكريات	%
عن المخبأ والمؤنة	1958	63.90	06	02.90
مسؤوليات الاتصال ومرشدات	677	2210	-	-
جامعات الأدوية والذخائر	286	09.30	-	-
ممرضات	56	1.80	101	49.20
طاهيات وغاسلات	-	-	91	44.30
خياطات	19	0.60	01	0.50
كاتبات	5	0.20	03	1.40
مقاتلات مسلحات	-	-	01	0.50
مفاوضات سياسيات	-	-	02	01

لقد برهنت المرأة على قدرتها لقيامها بعدة أدوار، كأم جعلها مجبرة على تحمل المسؤولية كاملة، اتجاه أسرتها خاصة مع غياب الزوج والتحاقه بصفوف الثورة، والظروف الصعبة، جعلتها تقوم بدور المناضلة والمجاهدة في نفس الوقت، وقد تركت مواقف مشرفة اثر ذلك.

ب- عمل المرأة في مرحلة الاستقلال:

خرج المجتمع الجزائري من حرب التحرير محطم على مستوى أبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن اجل استرجاع مكانته وقوته وضعت عدة برامج ومخططات تنموية لرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، ففتحت ميادين التعليم كخطوة أولى مهمة في العملية التنموية، فانتشرت مجانية التعليم لتسمح لجميع أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم وجنسهم(ذكر، أنثى) الدخول إلى المدرس والجامعات، وبالتالي الدخول إلى سوق العمل و المشاركة في عملية البناء والتشييد إلا أن مشاركة المرأة هنا تبقى محتشمة و ضعيفة، ففي إحصاء 1966 بلغت نسبة اليد العاملة النسوية 1,8 ٪، إن هذه النسبة الضعيفة تفسر مشاركة النساء في العملية التنموية بعد الاستقلال مباشرة

أما في سنة 1977 بلغت نسبة اليد العاملة النسوية 23 ٪، تبقى المشاركة ضعيفة، لكن المهم هو النقلة النوعية في الذهنية التقليدية للمجتمع الجزائري الذي فتح للمرأة فرصة التعلم والعمل.

لقد عملت الدولة الجزائرية على تثقيف وتعليم المرأة من أجل ضمان فعاليتها في النشاط المجتمعي لذلك شرعت قوانين تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، ففي المادة 42 من الدستور تنص على مايلي: (يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للمرأة الجزائرية)⁽¹⁾

لقد كان لتعليم الفتاة دورا في خروجها للعمل بعد اكتسابها التخصصات العلمية المختلفة، خاصة وأن الجزائر كانت بحاجة إلى استغلال كل طاقاتها البشرية والمادية في ظل النظام الاشتراكي التي كانت تتبناه، وفي إطار المخططات الرباعية والخماسية التي اتبعتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أكده الميثاق الوطني: (إن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما وزوجة ومواطنة، تشجعها على أن تشتغل، لأن في ذلك مصلحة المجتمع)⁽²⁾، إضافة إلى التشريعات والقوانين التي تؤيد وتحفز عمل المرأة ومشاركتها في تحسين الاقتصاد الوطني، غير أن دخول المرأة المتعلمة إلى ميادين العمل المختلفة لم يحقق لها الاستقلال الذاتي الذي من خلاله تتحرر من القيم والتقاليد التي ضبظها المجتمع وفق ثقافته ومعاييره، وقد جاء في خطابات السلطة وتقريرها (أن العمل واجب وشرف يمارس في إطار الشرعية والمبررات الخاصة في أسباب اقتصادية، فالعمل الأنثوي ضرورة اقتصادية مرتبط بالحاجة إلى التطور الوطني... فإذا كان العمل الأنثوي المأجور ضروريا فهذا يعني انه مرتبط باستقلالية المرأة على جماعة، ولا بحرية فردية، يجب أن يمارس في احترام التقاليد والقيم الاجتماعية الثقافية للجماعة الوطنية)⁽²⁾

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني، 1976، ص25

(2) Saliha boudefla: statut reconnu a la femme par le discours officiel algérien, 1965/1982 mémoire de magister université d'Alger institut des sciences politique, 1984, p.110 .

جدول رقم: (1) يبين نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية والاجتماعية:

السنة	1987	1985	1984	1983	الفئة المهنية
	26,9%	25,5%	27%	25,7%	مات
	22,4%	25,5%	31,3%	26,4%	موظفات
	14,9%	18,3%	18,8%	18,2%	خادمات
	6,8	9,8%	7,4%	8,2%	عاملات
	12,6%	13,5%	10,2%	10,3%	إطارات متوسطة
	7,2%	5,8%	3,8%	3,8%	إطارات سامية
	9,2	4,3%	4,5%	7,8%	فئات اجتماعية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات (ارتفاع اليد العاملة النسوية ما بين: 82-89), رقم 107.

إن اليد العاملة النسوية في ارتفاع مستمر, وفي مختلف الفئات المهنية وتتركز أكبر نسبة مشاركة في فئة المعلمات والموظفات, أما الإطارات السامية فتبقى نسبة المشاركة السنوية فيها ضعيفة, وهذا راجع إلى قيم ثقافة المجتمع التي تضع دائما الرجل في منصب الرئيس, والمرأة في منصب المرؤوس, ورغم ذلك فمكانة المرأة الاجتماعية قد تغيرت وما زالت تتغير وتختلف درجة التغيير باختلاف المجتمعات, وباختلاف الطبقات, وباختلاف المرأة في حد ذاتها. (وفي بداية التسعينيات ومع الأزمة الجزائرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية, وانخفاض القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية ذات الدخل المتوسط إضافة إلى الدخول الكبير للفتيات إلى الجامعات والمعاهد العليا, وحصولهن على الشهادات العليا, لا يمكن أن نتجاهل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عاشها المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة, حيث أفرزت واقعا جديدا يتسم بالديناميكية المستمرة وارتفعت طلبات العمل عند النساء بشكل

محسوس حيث بلغت سنة 1996 ب:14,39% طلب عند النساء و 85,61 عند الرجال(1)

ورغم ما توصلت إليه المرأة الجزائرية بحصولها على استقلالها الاقتصادي والثقافي وحصولها على الدرجات العلمية العالية ودخولها إلى مختلف مجالات العمل، ومقاسمتها للدور الادائي للرجل كل هذا (لم يشفع لها من الإقصاء الاجتماعي ولم يزد الثقافة الأبوية تغييرا، فإذا كان دورها التغييرى غير معترفة به اجتماعيا، وغير معبر عنه بقيمته، فان ما تقوم به من أشغال خارج البيت يعتبر امتدادا لدورها الأسرى(2)، وهذا ما يفسر تركز أغلبية العاملات في قطاعات التربية، الصحة والخدمات، التي تتماشى مع طبيعتهن الجسمية ولا تستدعي قوة عضلية كبيرة، كالتى يبذلها الرجال في قطاعات مثل الصناعة والمناجم .

ج- عمل المرأة اليوم :

يعتبر عمل المرأة موضوع احتل مكانة معتبرة في اهتمامات الحياة المعاصرة فقد اكتسبت هذه القضية أهمية مع تطور الأوضاع السياسية الاقتصادية وكذا الاجتماعية، التي ألزمت ضرورة إشراك العنصر النسوي في الأنشطة التنموية باختلافها.

ولعل أعمق الظواهر أثرا وأشدّها وأعنفها صدى تلك المتعلقة بظواهر ثلاث حديثة وهي: تعليم المرأة وتحريرها وتشغيلها في مختلف الأعمال و الوظائف، حتى تلك التي كانت حكرا على الرجال (وذلك وفقا للمعتقدات الراسخة الشائعة، بأن الطبيعة أهلتهم بمميزات لممارسة أنواع خاصة من الأعمال، بينما حرمت النساء من هذه المميزات وعلى ذلك لا يستطعن ممارسة تلك الأنواع من الأعمال(3)، هذه العوامل الثلاث نتج عنها ما يعرف بالانقلاب النسوي الذي ظهر مع مطلع القرن 20، لقد تمكنت الحركة النسائية العالمية التي تشكلت على إثر المسيرة العالمية للنساء 2000، أن تؤطر تحليلها لواقع النساء ومطالبها ومنهجية فعلها من خلال هذين البعدين : فربطت بين العنف ضد النساء كأقصى درجات التمييز من جهة، وعدم التوزيع العادل للثروة في المجتمع وبين الشعوب من جهة أخرى .

(1) محمد الحمداوي:وضعية المرأة و العنف داخل الأسرة و المجتمع الجزائري،،إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية و العلوم الاجتماعية، العدد 10جانفي 2000، ص15.

(2) الديوان الوطني للإحصائيات ، نوفمبر 1996، ص36.

(3) حسن الساعاتي:علم الاجتماع الصناعي، الطبعة 2، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت، 1980، ص42

ومن خلال هذا التنويه بالحركة النسائية , يجب أن يقف الباحث عند المسار العام لحركة واحدة على الرغم من تنوعها:ثمة حقيقة واضحة تفرض نفسها, فلم يعد ينبغي حرمان الإنسانية من نصفها بالذات, ذلك النصف الذي صان قيم الحياة وعاشها في جو من العنف و الاضطهاد و الأنانية و الكره التي اتسم بها تاريخ جميع الشعوب و تاريخهن بالذات .

وانطلاقا من هذا, تظل الحركة النسائية, في وحدتها العميقة و معناها المثالي, على أفقين قابلين للتنسيق بلا ريب, ولكنهما يشكلان زمنيا مرحلتين :

المرحلة الأولى: فهي تنزع إلى المطالبة بحق النساء في المساواة .

المرحلة الثانية: اليوم , يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك, ويقتضي أن لا نطالب بحق المساواة فحسب, بل في الحق بالتباين و الفردانية, و لم يعد كافيا بأن تحصل النساء على مكانة متساوية مع مكانة الرجل ضمن مجتمع السيطرة نفسه بل يقتضي, من خلال حركة النساء خلق مجتمع يتجاوز ألوان السيطرة نساء مناصب قيادية, نساء يشكلن عصب الحركات السياسية نساء يقفن إلى جانب قياديين أو ورائهم و لكنهن يحتلن وجهات الحدث.

ثالثا: المرأة الجزائرية والمخيل التشريعي الجزائري:

1- صورة الزوجة في التشريع الإسلامي:

حظيت الأسرة باهتمام كبير في النظام الاجتماعي الإسلامي، ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الشديد بالزواج بوصفه السبيل الطبيعي لتكوينها، بحيث نجد القرآن يولي الرابطة الزوجية مكانة معتبرة ذلك في قولي تعالى (وأخذن منكم ميثاقا غليظا) "النساء/21"، ويدل هذا على أن الرباط الذي يقع بين الزوج والزوجة يحظى بتقدير خاص بالنسبة إلى بقية التكاليف الاجتماعية، وإذا كان الميثاق يتطلب من جملة ما يتطلب العزم على المحافظة عليه و التصميم على تنفيذه نسا ومضمونا، كان وصفه بكونه غليظا يشعر بان ما يمكن أن يعرض من ملاسبات لا تبرر تعريضه للتهاون به أو التخلي عن ثقل إلزاماته.

وإذا نظرنا لما يترتب عن الميثاق من تبادل الحقوق واجبات بين الرجل والمرأة نجد إن القرآن ينطلق من قاعدة: (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) "البقرة/120"، وتفيد هذه الآية أن للنساء على الرجال مثل الذي للرجال على النساء، ويعني هذا أن الوظيفة الاجتماعية، التي من أجلها حدث الزواج الشرعي لا تتحقق على الوجه المطلوب إلا بتعاونهما على مراعاة ما تقتضيه علاقاتهما وعشرتهما من حقوق مشتركة، وليس المراد بالمثل حسب رشيد رضا: المثل لأعيان الأشياء، إنما أراد الحقوق بينهما متبادلة وأنهما أكفاء، فما عن عمل تعمله المرأة للرجل، إلا و للرجل عمل يقابله لها، إن لم يكن مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق، والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور العقلي، أي أن كل واحد منهما بشر تام له عقل يفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين، ويتخذة عبدا يستذله لا سيما بعد عقد الزوجية(1)

جاء تقسيم المهام بين الرجل والمرأة استجابة لاختلاف طبيعة مهمة كل من الرجل والمرأة، فإذا نظرنا إلى جنس انقسم إلى نوعين، فيجب أن نقول انه لم ينقسم إلى نوعين إلا لأداء مهمتين، و إلا لو كانت المهمة واحدة لظل الجنس واحد ولم تنقسم إلى نوعين، فانقسامه إلى نوعين دل على أن كل نوع له خصوصيته في ذاته، وضرب لذلك مثلا الليل والنهار كنوعين لجنس واحد هو الزمن، هذا التنوع أدى أن يكون الليل مهمة هي: السكن، و أن يكون للنهار مهمة: هي السعي و الكدح، والرجل والمرأة بهذا الشكل نوعان لجنس واحد هو الإنسان، فكأن هناك أشياء تطلب من الرجل كرجل، ومن المرأة كامرأة، بحيث

(1) محمد رشيد رضا: حقوق النساء في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، 1984، ص20.

نستطيع أن نقول أن لهما مهمات مشتركة كجنس، ومهمات مختلفة كنوع (1). يقول محمد الغزالي بصدد القوامة، والذي وردت في الآية الكريمة في سورة "النساء/34" (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم)، هذا الحكم يعتمد على حقائق كونية، كما يقول: الشمس أكبر من القمر، وهذا التفصيل لا يفيد أن القمر حقير، ولا أنه مظلّم ولا أنه تافه الأثر، فلكل من الكوكبين عمله المنوط به، وفضله المرجو منه، ولو أن كل شيء في الوجود أدى رسالته تبعاً للإستعداد الخاص لازدهرت الدنيا واستقام أمرها، بالتالي فإن الإسلام يذهب بعيداً في عملية الفصل بين وظيفة المرأة والرجل معتبراً أن لكل من الرجل والمرأة ما يناسب طبيعته ويلائم تكوينه، ومن هذا المنطلق يرى أن العمل الأول للمرأة هو حسن تبعل الزوج، أو بتعبير العصر الحاضر حسن القيام بشؤون البيت، وأحوال الأسرة ورعاية الرجل والأولاد، أما الرجل له وظيفته في السعي على الرزق ورعاية زوجته وأولاده وتوفير أسباب الحياة لهم، غير أن هذا لا يعني أن الإسلام يقصي المرأة من المشاركة في الحياة العامة، بل نجد كثيراً من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، تسمح للمرأة الخروج إلى الحياة الاجتماعية، وعلى هذا نؤكد أن للمرأة في الإسلام الحق في ممارسة نشاط خارج مجالها العائلي، وفي وسط غريب عن أهلها وتتقاضى مقابل ذلك أجراً.

يكاد يجمع العلماء المسلمون على أن الإسلام منح للمرأة الحق في العمل غير أنهم يتفقون كلهم على ضرورة مراعاة الشروط الإسلامية لعملها خارج البيت، ويقول خالد عبد الرحمن العك في حق المرأة في العمل: (إن من رحمة الإسلام أنه لم يفرض عليها العمل خارج بيتها، بل كلف الرجل بمزاولة مثل هذه الأعمال، ومن سماحة الإسلام أنه أباح للمرأة العمل خارج بيتها في حالة الضرورة مراعاة لحاجة المرأة وحاجة مجتمعها، فإذا كانت ثمة حاجة شخصية أو اجتماعية تستدعي خروجها للعمل، مثل تمريض النساء وتطبيبهن وتوليدهن وتعليمهن ودعوتهن إلى الله غير ذلك من ما تحتاجه النساء في مجتمعهن، فإن الإسلام يبيح لها ذلك بشروط محددة مراعاة لكرامة المرأة وصيانة لعرضها) (2). ويؤكد سعيد هوى على أن المرأة شخصية مستقلة، تتملك وتتصرف في ملكها وتبيع وتشترى وتتزوج، ولا يجوز لأحد أن يزوجه إلا بإذنها إذا كانت بالغة وتعطي رأيها إذا استشرت، وتناقش وترث وتورث (للرجل نصيب مما

(1) محمد متولي الشعراوي: القضاء والقدر، دار أخبار اليوم، مصر، 1990، ص 130.

(2) محمد متولي الشعراوي: نفس المرجع السابق، ص 217.

اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن) 'النساء/32'.

والعمل حق من حقوق المرأة يتناسب مع فطرتها وطبيعتها ولا يعرضها للأذى أو يضطرها لتجاوز الحدود الشرعية، وهذه الآية الكريمة تقرر حق العمل للمرأة ونصيبها من كسبها مثلها مثل الرجل في العمل سواء داخل الأسرة أو خارجها، فانه يكون صالحا سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل(1). ونستشف ذلك من قوله تعالى: (ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا) "النساء/124".

وقوله تعالى(من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها ومن عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب)"غافر/40". وعن عائشة رضي الله عنها قالت:(المغزل بيد المرأة أحسن من الدمج بيد المجاهد في سبيل الله)، و هو ما يعني أن العمل النافع والدعوة إليه يشمل كل من الرجل والمرأة على سواء، مصداقا لقوله تعالى: (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهن بأحسن ما كانوا يعملون) 'النحل/98'.

وترتبط هذه القضية بالتغيير الاجتماعي الناتج عن تغير أحوال الناس وأساليب الحضارة، التي تفرض تنوع الأدوار والوظائف، والنظام الاجتماعي لا يقف ضد التغيير وما ينتج عنه من تحولات في حياة الفرد، و يبين ذلك فضيل دليو أثناء قيامه بتوضيح عملية التغيير في الاتجاهات الغربية اليسارية والإسلامية فيقول: (أما النظام الاجتماعي الإسلامي فيتميز بتقبله للتغيير كصفة ذاتية للكون والمجتمع والنفس البشرية، مادام الكمال لله وحده، وكمهمة تفرضها طبيعة الاستخلاف البشري في الأرض، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار محددتي رفض التغيير في الأصول لضرورة المحافظة على طبيعة النظام الإسلامي والسماح به في الفرع قصد التكيف مع مستلزمات تغير ظروف الزمان والمكان والكم و الكيف)(2).

فعمل المرأة بمفهومه الحالي يمكن أن يدخل ضمن التغيير الذي يدرج في خانة التغييرات التي تحصل في الجوانب الفرعية والتي يسمح بها النظام الإسلامي بشرط أن لا تعرض طبيعة النظام للخطر ومن مظاهر هذا الخطر: -إبعاد المرأة عن وظيفتها الأساسية، وهي الأمومة وقد يؤدي انشغالها بحياتها المهنية العزوف عن الإنجاب وهذا ما يحدث في أوروبا حاليا.

(1) سعيد حوى : مرجع سابق بص217.

(2) د. فضيل دليو و آخرون: علم الاجتماع من التغريب إلى التأهيل، دار المعرفة، الجزائر 1998، ص5.

ب- إهمال تربية الأولاد وما ينتج عنه من مظاهر عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي لديهم.

ج- الاختلاط المؤدي إلى فساد الأخلاق.

وبالتالي فإن الإسلام يدعو إلى ضرورة تنظيم عمل المرأة، فيمكنها أن تعمل داخل البيت وخارجه، بيد أن الضمانات المطلوبة لحفظ مستقبل الأسرة والمطلوب أيضا توفير جو من التقى والعفاف تؤدي به المرأة ما قد تكلف به من عمل، ومن المكانة الممنوحة لها يذهب الإمام الشيخ عبده حيث يقول: (إن الدين الإسلامي رفع النساء إلى درجة سامية لم تصل إليها أمة سواء قبل الإسلام أو بعده) (1).

ب- صورة الزوجة في قانون الأسرة:

يعتبر قانون الأسرة الصادرة بموجب قانون 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984 المادة الثانية أن "الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة"، كما حدد هذا القانون ما يجب على الزوجين حيث نصب المادة 36 منه على ضرورة:

- 1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
- 2- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
- 3- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.

أما المادة 37 الفقرة الأولى من نفس القانون فهي تحدد بشكل واضح انه من بين واجبات الزوج نحو زوجته: "النفقة الشرعية حسب وسعه إلا إذا ثبت نشوزها"، كما نصت هذه المادة على أن النفقة الشرعية والمحددة في المادة 78 من نفس القانون والتي تتمثل في الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة "من واجبات الزوج، وتجب النفقة كما هي موضحة في المادة 74 " بالدخول بها أو دعوتها إليه ببينة " مع مراعاة أحكام المواد 78 و79 و80 من هذا القانون.

كما تجب نفقة الولد في المادة 75 على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد

(1) نبيل السملوطي: بناء المجتمع الإسلامي وأنظمتها، ط2، دارا لشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1988، ص، 83.

عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب ونصت المادة 77 كذلك على انه "تجب نفقة الأصول على الفروع والفروع على الأصول حسب قدرة والاحتياج ودرجة القرابة في الإرث", وحرص قانون الأسرة كل الحرص على تأكيد دور الزوج في تحمل مسؤولية إعالة الأسرة إلى درجة انه جعل عدم النفقة من بين الأسباب التي تسمح للزوجة في حالة عدم استيفائها أن تطلب الطلاق، فقد جاء في المادة 53 على انه يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق في حالة "عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج مع مراعاة المواد 78،79،80 من هذا القانون".

من خلال هذه المواد التي تحدد واجبات الزوج نحو زوجته يتضح جليا أن المشرع أعفى من مسؤولية تحمل الأعباء المادية للمرأة، وحدد حقوقها في المادة 38 والمتمثلة في:

- زيارة أهلها من المحارم واستضافتهم بالمعروف.
- حرية التصرف في مالها.
- كما حدد واجباتها في المادة 39 والمتمثلة في:
- طاعة الزوج ومراعاته باعتباره رئيس العائلة.
- إرضاع الأولاد عند الاستطاعة وتربيتهم.
- احترام والدي الزوج وأقاربه.

وتجدر الملاحظة كذلك أن المشروع قد منح الحق للزوجين في المادة 19 "أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يريانها ما لم تتنافى مع هذا القانون" أي تستطيع الزوجة أن تتفق مع الزوج أثناء إبرامهما عقد الزواج أن تمارس عملا إذا لم تكن تعمل أو مواصلة العمل إذا كانت تمارس عملا قبل الزواج، إذن فبمقتضى هذه المادة يمكن للزوجين أن يتفقا على كل ما يريانه مناسبا لحياتهما الزوجية ما لم يخالف ذلك القانون.

من خلال هذه المواد التي تحدد طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة يتبين أن هذه المواد تختلف عن وجهة نظر الدساتير القائمة على منح المرأة الحق الكامل في مزاوله عملا مأجورا خارج البيت، ولم يحدد أي شرط أو ظرف لخروجها إلى العمل.

ج-صورة المرأة في قانون العمل الجزائري:

1-في المجال الاستخدام واستحقاقات الأجر:

منح قانون العمل رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على حق العمال في إطار علاقة العمل في الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم واستحقاقاتهم تبعا لذلك تنص المادة -17- من نفس القانون على أن: (تعد باطلة وعديمة الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كان نوعه في مجال الشغل والأجرة أو ظروف العمل، على أساس السن والجنس أو الوضعية الاجتماعية أو النسبية والقرابة العائلية و القناعات السياسية والانتماء إلى نقابة أو عدم الانتماء إليها)(1).

نلاحظ هنا أن المشروع الجزائري يؤكد على أن تكون شروط الالتحاق بالعمل محددة بالأطر العلمية العقلانية التي تعتمد أساسا على كفاءة وتأهيل طالب العمل بغض النظر عن نوع جنسه أو لونه أو أصله وانتمائه السياسي والقبلي، إضافة إلى ما سبق أوجب المشروع الجزائري في القانون رقم 90-11 في المادة 84: (على كل مستخدم ضمان المساواة في الأجر بين العمال لكل عمل متساوي القيمة بدون أي تمييز). كما تنص الأجور والفوائد الممنوحة عن نفس العمل، وعن مؤهلات وإنتاج متساويين(1). ويؤكد القانون العام للعامل (إن العمال سواسية في الحقوق والواجبات، يتقاضون عن العمل الواحد أجورا متماثلة وينتفعون بمزايا واحدة، إذا تتساووا في التأهيل والمردود) المادة7(2) .

2- في المجال التكوين و التدريب:

حرص المشرع الجزائري على ضرورة توفير كل الإمكانيات اللازمة لتكون وتدريب العمال في مختلف مجالات نشاطاتهم، مقتضى ذلك تنص المادة 57 من الفصل الخامس الخاص بالتكوين خلال العمل، من قانون العمل 90-11 على أنه: يجب على كل مستخدم أن يباشر أعمالا تتعلق بالتكوين وتحسين المستوى لصالح العمال، حسب برنامج يعرضه على لجنة المشاركة لإبداء الرأي، كما يجب عليه، في إطار التشريع المعمول به، أن ينظم أعمالا تتعلق بالتمهين لتمكين الشباب من اكتساب معارف نظرية وتطبيقية ضرورية لممارسة مهنة ما.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، القانون الاساسي العام للعمال، الجزائر، 1978، ص5.

(2) نفس المرجع، ص06.

وقد حرص المشروع على جعل التكون والتدريب في إطار علاقة العمل حق من حقوق العامل، فقد جاء في المادة -06- الفقرة الرابعة على انه يحق للعمال في: التكون المهني والترقية في العمل.

3- في مجال عمل المرأة الليلي:

منح المشروع الجزائري حماية كبيرة للمرأة العاملة في هذا المجال من خلال تحديده للأوقات التي لا يمكن للمرأة أن تعمل أثناءها، فقام المشروع في البداية بتحديد ساعات العمل الليلي ففي المادة 27 من قانون رقم 90-11 يحدد العمل الليلي بثمان ساعات، وذلك من الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا، كما حدد المشروع الجزائري في المادة 28 من انه: (لا يجوز تشغيل العمال من كلا الجنسين الذين يقل عمرهم عن -19- سنة كاملة في أي عمل ليلي)، غير أن المشرع استثنى في هذه الحالة النساء العاملات من العمل بالليل مهما كانت سنهم، فقد جاء في المادة 29 من انه: (يمنع المستخدم من تشغيل العاملات في أعمال ليلية غير انه يجوز لمفتش العمل المختص إقليميا أن يمنح ترخيصا خاصة تبرز ذلك طبيعة النشاط وخصوصيات منصب العمل)(1).

4- العطل والراحة القانونية والغيابات:

تنص المادة 33 من قانون رقم 90-11 على أن: حق العامل في الراحة يوم كامل في الأسبوع وتكون الراحة الأسبوعية العادية في ظروف العمل العادية (يوم الجمعة)، وتنص المادة 37: على انه يمكن تأجيل الراحة الأسبوعية أو التمتع بها في يوم آخر إذا استدعت ذلك الضرورات الاقتصادية أو ضرورات تنظيم الإنتاج، ويحق للهيئات والمؤسسات الأخرى أن تجعل الراحة الأسبوعية تناوبية، إذا كان التوقف عن العمل فيها يوم العطلة الأسبوعية يتعارض مع طبيعة نشاط الهيئة أو المؤسسة أو يضر العموم.

وحرصا من المشرع الجزائري على راحة النساء والأطفال في العمل، فقد حذر أن يستغل هؤلاء خارج نطاق ساعاتهم القانونية المحددة، وذلك وفقا للمادة 143 من نفس القانون 90-11 في الباب الثامن، والخاص بالأحكام الجزائية: يعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون المتعلقة بمدة العمل القانونية الأسبوعية واتساع فترة العمل اليومية، والحدود في مجال اللجوء إلى الساعات الإضافية والعمل الليلي، فيما يخص الشبان والنسوة بغرامة مالية تتراوح من 500 دج

(1) سليمان احمية: التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، علاقات العمل الفردية، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص134.

الى 1000 دج، تطبق العقوبة عند كل مخالفة معانية، وتكرر بحسب عدد العمال المعنيين.

ما فيما يخص مجال الغيابات فقد جاء في المادة 55 الفرع 2 من الفصل الرابع، والخاص بالراحة القانونية والعطل والغيابات على أنه يحق (للمرأة أن تستفيد خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به، ويمكنهن الاستعانة من تسهيلات حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة).

5- في المجال التامين على الولادة:

تنص المادة 55 من قانون العمل 90-11 على انه:

تستفيد العاملات خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة، طبقا للتشريع المعمول به ويمكنهن الاستفادة أيضا من تسهيلات، حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة، وللوقوف على الإجراءات المتخذة في هذا المجال نحاول معرفة القوانين الخاصة بالتامين على الولادة.

(تعتبر نوعية وطبيعة الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة من بين أهم العوامل التي تساعد المرأة العاملة على استقرار حياتها المهنية والأسرية، ويعتمد نظام الحماية الاجتماعية على مبدأ مشاركة العمال في تمويل صندوق الضمان الاجتماعي، وبهذا يكون للمرأة العاملة الحق في الاستفادة الكاملة من هذه الحماية الاجتماعية المقدمة لجميع العمال، ففي مجال التامين على الولادة وطبقا للقانون رقم 83-11 بتاريخ 2 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية في مجال التامين على الولادة، وذلك بدفع تعويضية يومية للمرأة العاملة التي تضطر بسبب الولادة إلى الانقطاع عن العمل.

كما نصت المادة 28 من قانون 83-11 المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-17 المؤرخ في 6 يوليو 1996 على أن: يكون للمرأة العاملة التي تضطر إلى التوقف عن عملها بسبب الولادة الحق في تعويضية يومية تساوي 100 ٪ من الأجر اليومي بعد اقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي والضريرية).

(ويحدد المشروع الجزائري الشروط والمدة في المادة 29 من نفس القانون المعدل و المتمم بالأمر رقم 96-17 المؤرخ في 6 يوليو 1996 على أن: تتقاضى المؤمنة لها شريطة أن تتوقف عن كل عمل مأجور أثناء فترة لتعويض، تعويضية يومية لمدة أربعة عشر (14) أسبوعا متتالية، تبدأ على الأقل

سنة (6) أسابيع منها قبل التاريخ المحتمل للولادة، وعندما تتم الولادة قبل التاريخ المحتمل، لا تقلص فترة التعويض المقدر بأربعة عشر (14) أسبوعاً (1).

د- صورة المرأة العاملة في المجتمع:

تمثل المرأة نصف المجتمع، واحد مقومات بقائه واستمراره لما تقوم به من أدوار داخل المجتمع ويختلف دور المرأة من مجتمع لآخر، ومن فترة تاريخية لأخرى تبعا لطبيعة البناء الاجتماعي ولنظرة المجتمع لمكانتها. والمتتبع لمكانة المرأة الجزائرية والعربية عموما سيجد أنها احتلت مكانة ثانية بعد الرجل في معظم المجتمعات التي كانت ترى المرأة مجرد ناقلة للعادات والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعنا لأبنائها، هذه القيم القائمة على الطاعة والاحترام والخضوع للرجل وقد عملت معظم المجتمعات والرجل بشكل خاص على المحافظة على هذه الأوضاع وإبقاء المرأة في مكانة دنيا.

لكن هذه الأوضاع لم تبقى على حالها نتيجة لما شهده العالم من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية بظهور الثورة الفكرية والصناعية واندلاع الحروب العالمية خلال القرن الماضي، والذي كان لها الدور البالغ الأهمية في خروج المرأة للعمل وتحررها وحصولها على بعض حقوقها الاجتماعية والسياسية، فقد أفرزت هذه التحولات العديد من النتائج خاصة على التركيبية الاجتماعية للمجتمع، مما أدى إلى تغيير الشامل في المراكز والأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، وفي تغيير النظرة للمرأة ومكانتها.

ومما سبق نجد أن الوضعية العامة للمرأة الجزائرية ومكانتها داخل المجتمع عنصران هاما، فتطور مكانة المرأة أضاف لهذا أدوار جديدة اكتسبتها نتيجة التحاقها بمجالات التعليم والعمل، وأدت هذه الأدوار المكتسبة إلى إحداث تغييرات في مجال قيم وعادات المجتمع، فمن الدور التقليدي الذي ميزها مدة طويلة من الزمن إلى أدوار جديدة مكنتها من التخلص من مكانتها الهامشية.

لكن رغم تطور وضع المرأة الجزائرية، إلا أنه مازال هناك من يعارض خروجها للعمل وحتى للتعليم، وبالتالي فإن نظرة المجتمع العربي للمرأة بشكل عام يتأرجح بين ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسما وعقلا، والذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد إلا

وهو الزوجية بمفهومها الخضوعي و الأمومة بمفهومها التوالدي، و يعلل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين، ويرون في اختلاط المرأة وعملها خارج المنزل يجلب لهم العار وفساد الأخلاق.

الاتجاه الثاني: ويتسم بنظرة متحررة نسبيا دون أن يكون ذلك معارضا للتقاليد ومع إبقاء المرأة تابعا للرجل ومحتاجة إلى رعايته سواء أن كان أباً أو زوجاً أو أخاً، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن للمرأة حق العمل، ولكن في نطاق وظائف معينة تتسجم وطبيعة المرأة فعمل المرأة مقبول ومرغوب فيه لكونه يساعد على زيادة دخل الأسرة و تحسين أحوالها ، ويساويها في علاقتها مع الرجل.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه المتحرر المتفتح والذي يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية، و يرى في المرأة الإنسان القادر على العمل والإبداع وممارسة الحرية وتحمل مسؤولياتها دون أن يشكل ذلك عبئاً على الرجل.

5- المرأة الجزائرية اليوم:

تصف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نفسها بأنها تسير في طريق الانتقال التدريجي نحو المساواة بين الذكور والإناث، وجادلت الحكومة الجزائرية عام 1999 عند تقديمها التقرير الأولي المتعلق بالتقدم الذي أحرزته في السنتين الماضيتين بخصوص " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، بأنه لا بدّ من إقامة توازن بين تحسين مكانة المرأة والاتجاهات الاجتماعية المتجدرة.

وافقت الجزائر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1997 مع إبداء تحفظاتها عليها. وتعطي الجزائر الأولوية للشرطة الإسلامية على الاتفاقية حينما يوجد تعارض بينهما. ومن أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبموجب مؤتمر بكين لعام 1995، عمدت الحكومة إلى تشكيل لجنة دائمة تابعة لـ "وزارة التضامن الوطني والعائلة". عمليات العنف الجنسي وغيرها من أنواع إساءة المعاملة ضد النساء، عيّن الرئيس بوتفليقة أول امرأة في منصب وال، وأول امرأتين كرئيستي هيئة قضائية في تاريخ الجزائر. وارتفع عدد النساء اللواتي يتدربن كقضاة في 2001 من: 15 إلى 137 امرأة من مجموع 404 متدربين. وشهدت أحدث انتخابات تشريعية عقدت سنة 2002 زيادة في عدد النساء أعضاء "المجلس الشعبي الوطني" من 13 إلى 25 (من مجموع 389 عضواً). وفي 2003 احتفظ

رئيس الوزراء أحمد أو يحيى بالنساء الخمس اللواتي شغلن منصب وزيرات ووكيلات وزارة في الحكومة السابقة التي كان يرأسها علي بن فليس. وتضم جميع الأحزاب السياسية الرئيسية أقساما نسائية. ونفذت الحكومة برامج ضد الفقر وبرامج لتحديد النسل بهدف تحسين وضع المرأة. وبحسب مصادر البنك الدولي، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات للمرأة الواحدة) من 6.7 ولادات عام 1980 إلى 3.5 ولادات عام 1998.

احتوى التشريع الجزائري على أحكام خاصة بحماية المرأة العاملة. ونص القانون على وجوب تساوي أجور ومراتب الرجال والنساء بالنسبة لمستويات الكفاءة والأداء المتساوية. وشكلت المرأة 36 بالمئة من قوة العمل الجزائرية سنة 1997 وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصلت نسبة المرأة في قوة العمل ارتفاعها على الرغم من تزايد نسبة البطالة وحدوث ركود اقتصادي كبير. والجهاز الحكومي هو أكبر قطاع للعمل النسائي. ويشغل ثلث النساء تقريبا (28 بالمئة) معلمات في المدارس الابتدائية، بينما تعمل 24 بالمئة منهن في الأعمال المكتبية سكرتيرات أو موظفات مبيعات. وتعمل 12 بالمئة من النساء في الأعمال غير الماهرة كالخدمة المنزلية، وتعمل 6 بالمئة في مجال العمل اليدوي. وظل معدل الأمية بين الإناث مرتفعا نسبيا إذ بلغ 42 بالمئة سنة 2001، بعد أن كان 76 بالمئة سنة 1980.

و للوقوف على وجهة نظر رئيس الدولة الجزائري فيمل يتعلق بمكانة ودور وصورة المرأة في المجتمع يقول : يتعين القضاء على كافة أشكال الميز التي تعيق، أو تحول دون التعبير عن القدرات الفردية، أو ينجر عنها التهميش و في هذا الإطار بالذات تفرض ترقية المرأة وجوبها بصورة طبيعية،و المسعى هذا ينسجم تمام الانسجام مع القيم الإسلامية الراسخة لدى شعبنا وما يحمله من معاني الإنسانية و الاعتناق و العدالة،فلا تتأفر بين الأصالة و العصرية، وبالتالي يتعين في إطار هذا التواءم أن يؤكد القانون المبادئ الدستورية،ويتطور وفق احتياجات التي يفرزها ما يجري من تحولات في العالم و المجتمع،دون المساس بروح ما جاء في القرآن الكريم.

الفصل الثالث

الخلفية النظرية لدراسة الأسرة والأسرة الجزائرية

تمهيد:

أولاً: تعريف الأسرة

ثانياً: وظائف الأسرة

ثالثاً: عوامل التغير الأسري

رابعاً: بعض النظريات الاجتماعية لدراسة الأسرة

خامساً: العائلة الجزائرية التقليدية

سادساً: العائلة الجزائرية الحديثة

❖ تمهيد:

الأسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة، ونظام اجتماعي رئيسي وليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، ومن ناحية التاريخية فقد تحولت من وحدة شبه متكاملة ذاتيا إلى تنظيم محدود في أضيق نطاق.

أولا- تعريف الأسرة:

تعتبر الأسرة من أهم الأبنية الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، وهي بحق النواة الأساسية في بناء المجتمع لما تقدمه له من وحدات ترص بنياته، والأسرة في حد ذاتها بناء يتوق كل فرد إلى تشييده على أسس سليمة وركائز متينة، ولأهمية الأسرة في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد كانت محل البحث والدراسة منذ العصور القديمة، "ويمكن القول بان دراسات الزواج والأسرة قد شهدت مرحلة طويلة تمتد منذ بداية التاريخ المدون حتى منتصف القرن 19، وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفي أو التأملي في موضوع الأسرة، كما يتمثل في التراث الشعبي عن الأسرة وكتابات الأدباء والتأملات الفلسفية، وربما كان من أعلام هذا الفكر، في عالم الأدب (شكسبير وروبرت، والتأملات براوننج، ووالث وايتمان)، وإما في عالم الدين نجد(كونفوشيوس وسانت أوغسطين)، وفي عالم الفلسفة(افلاطون، ارسطو، جون لوك)...الخ"(1). غير أن الدراسة العلمية للأسرة التي تتبني على البحوث الأمبريقية، هذه الدراسات والبحوث العلمية حول الأسرة انتقلت إلى اهتمامات العلماء من مستوى المعالجة الكلية للقضايا إلى مستوى المعالجة الخاصة لها، أي الانتقال من الماكروسوسولوجيا إلى الميكروسوسولوجيا الدقيقة، وتأسس بهذا ما يسمى بعلم الاجتماع الأسري الذي يهتم بدراسة وتحليل كل كبيرة وصغيرة بما يتعلق بالأسرة.

حيث يرى أوجيست كونت الأسرة بأنها "منظومة علاقات وروابط بين الأعمار والأجناس"(2). وهذا إطلاق واسع لمفهوم الأسرة، إذ أن اعتبار الأسرة

(1)علياء شكري:الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط2، دار المعرفة الجامعية المصرية، 1992 ص16.

(2) خليل احمد خليل: المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، ط1، دار الحداثة، مصر، 1984، ص60.

مجموعة من العلاقات التي تربط بين الطفل الصغير والرجل الكبير، وبين الذكر والأنثى دون تحديد لماهية هذه العلاقات والأسس التي تتبنى عليها والإطار الذي يجمعها يقلل من دقة التحديد لمصطلح الأسرة.

أما هيربرت سنبر المتأثر بتيار التطورية خاصة بأعمال داروين، يعتبر الأسرة "وحدة بيولوجية واجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية"⁽¹⁾. وقد استعمل سنبر مصطلح الغريزة الواعية تعبيراً عن الفطرة، وتمييزاً للفعل الإنساني عن السلوك الحيواني الذي يتميز بالغريزة الدنيا، وكلما نلاحظ المفردات المستعملة في التعريف يتضح تأثر سنبر بالاتجاه الذي يذهب إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بالاعتماد على الظواهر البيولوجية، فالوحدة البيولوجية والاجتماعية هي العلاقات الاجتماعية والجنسية التي تتحكم فيها بواعث الإنسان الفطرية، وهي المحدد الأساسي للأسرة حسب سنبر، غير أنه اعقل جانباً مهماً في مفهومه للأسرة، وهو الإطار الذي يحدد هذه العلاقات، وهل أي علاقة جنسية واجتماعية تحدث يمكن أن نسميها أسرة دون أن نراعي في ذلك القوانين والظوابط الاجتماعية التي تؤطر هذه العلاقات؟.

ومن منظور آخر يرى كل من اجبرون ونيمكوف بأن الأسرة تمثل: "رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما وبدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة مع أطفالها، كما يشير إلى أن الأسرة قد تكون أكبر شمولاً من ذلك فتشمل أفراداً آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال"⁽²⁾، في هذه الرؤية نلاحظ أن كل من اجبرون ونيمكوف ركزا في تعريفهما للأسرة على الوحدات البنائية للأسرة (الأفراد)، إذ اعتبر أن الأسرة هي تلك العلاقات التي تتكون بين أفراد مختلفين (زوج، زوجة، أبناء، أقارب) وعدداً الحالات التي يمكن أن يطلق عليها لفظ الأسرة، وهما بذلك قد تغاضيا عن المنطلقات الأساسية المكونة لهذه العلاقات الاجتماعية، والنتائج المترتبة عنها، وحتى الإطار الذي يشمل هذه العلاقات الاجتماعية، وما كان في تحليلهما إلا الارتكاز على الجوانب المادية دون الجوانب المعنوية في تكون العلاقات الاجتماعية للأسرة.

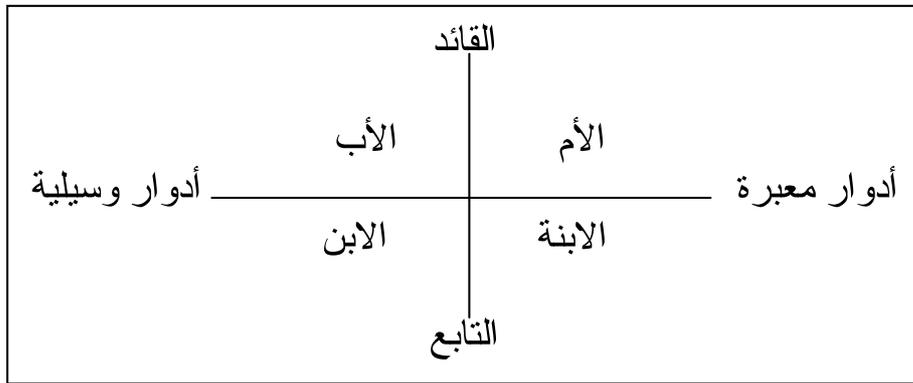
(1) محمد دعيس: الأسرة في التراث الديني الاجتماعي، دار المعرفة، مصر، 1995، ص113.

(2) سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط1، دار المعارف-مصر، 1982، ص10.

أما تالكوت بارسوتر، والذي يعتبر من المنظرين المعاصرين للأسرة، فيذهب في تحليله لمفهوم الأسرة، وفق النظرة البنائية الوظيفية، إذ يعتبرها جماعة صغيرة وهي عنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير، وقد توصل في تحليله الوظيفي إلى النقاط التالية: (1)

— اعتبار الأسرة نسق كلي، والأفراد (الزوج، الزوجة، الأبناء) أنساق فرعية.
— لكل نسق فرعي دور خاص به.

— الأسرة هي الأدوار التي تقوم بها الأفراد وهي مجتمعة.
وقد لخص تالكوت بارسوتر فكرته عن الأسرة في الشكل التالي: (2)



— ويعتبر بارسوتر أن الأسرة بناء له محوران:

أ- المحور الرأسي: والذي يشير إلى تباين القوى (قائد وتابع)

ب- المحور الأفقي: والذي يشير إلى تباين الأدوار (أدوار معبرة، أدوار وسيلية)

— أما من جهة الأدوار فقد ميز بين:

أ- رجل الأفكار: الذي له توجهات خارجية خاصة بحل مشاكل البيئة الخارجية أي يهتم بالأدوار الوسييلية التي تعبر عن التكيف مع المحيط الخارجي، وتحقيق الهدف المحوري للنسق (ويمثله عمليا الرجل المتمثل في الأب والابن).

ب- القائم على الثقافة: الذي له توجهات داخلية خاصة بحل التوترات الداخلية، أي يهتم بالأدوار المعبرة التي تنشئ التكامل والتوافق الداخلي (ويمثله عمليا المرأة المتمثلة في الأم والابنة).

من خلال هذه الرؤية لتحليل بارسونز لمفهوم الأسرة عن أدوار وحداتها يتضح لنا من جهة أن بارسونز اقتصر في تحليله على الأسرة الحديثة أو ما يسمى بالأسرة النووية والتي هي سيمة المجتمع الأمريكي، ولم يتوسع إلى

(1) سامية مصطفى الخشاب: نفس المرجع السابق، ص 45.

(2) سامية مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص 17.

الأسرة التي يرتبط أفرادها بروابط قريبة ودموية متشابكة، ومن جهة أخرى اعتمد في تحليله للأسرة على مستوى الوحدات الصغرى، وهذا ما يعطي لرويته المفاهيمية للأسرة الدقة والتشخيص.

أما إذا انتقلنا إلى الضفة الأخرى لتحليل مفهوم الأسرة (الفكر الاجتماعي والإسلامي) فنجد أن محمود حسن يرى أن الأسرة (صورة التجمع الإنساني الأول، وهي جماعة أولية بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي، وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات إلى الحب والأمن والمركز الاجتماعي)⁽¹⁾، من خلال هذا التعريف نرى أن محمود حسن ركز على الوظائف التي تؤديها الأسرة كالإنجاب، الأمن، الحب، المركز الاجتماعي... الخ.

- أما عبد المنعم شوقي فيعرف الأسرة بأنها: "نسق اجتماعي يقوم على:
 - معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا في مكان مشترك.
 - قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع (أساسها الزواج).
 - إنجاب الأطفال ورعايتهم.
 - علاقات متينة تتسم بالخصوصية والاستمرار لفطرة طويلة.
 - سلسلة من الحقوق والواجبات (حقوق الزوج، الزوجة، الأولاد، وواجباتهم إزاء بعضهم البعض، وإزاء غيرهم)⁽²⁾.
 - تعتبر قراءة عبد المنعم لمفهوم الأسرة من أهم القراءات لاحتوائها على تحليل يشمل على الجوانب المادية والمعنوية للأسرة.
- وخلاصة حديثنا عن مفهوم الأسرة يقودنا إلى القول بأن الأسرة ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل هي ناقل الأخلاق والدعامة الأولى للضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية، وهذا الكلام يفتح المجال للمناقشة الوظائف الخاصة بالأسرة باعتبارها الصورة الأولى للحركة الاجتماعية.

(1) محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص17.
(2) أمير منصور: قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص43.

ثانياً - وظائف الأسرة:

تعددت وظائف الأسرة الجزائرية بتعدد مسؤولياتها اتجاه أفرادها وأقاربها وأفراد المجتمع ككل، حيث تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية تتداخل وتتفاعل مع بنية المجتمع، فالأسرة تخضع إلى منطوق التغيير عبر الزمان والمكان، ومن حيث الكم والكيف، بمعنى انه لم تعد الأسرة الحديثة تقوم بنفس الوظائف ونفس الكيفية التي كانت الأسرة في القديم تهتم بها، إذ أن التطورات الاجتماعية الحاصلة على مستوى المجتمع، سلبت من الأسرة وظائف عدة كالوظيفة الإنتاجية التي انتقلت إلى المصنع، والوظيفة التعليمية التي إنتقلت إلى المدرسة... الخ، ولكن رغم ذلك تبقى للأسرة وظائف مقتصرة عليها وحدها فقط كالإنجاب، والإشباعات الجنسية التي يقرها المجتمع بل وتشارك الأسرة مؤسسات أخرى في أداء وظائف أخرى (التربية، التنشئة الاجتماعية). ويمكن أن نلخص أهم وظائف الأسرة فيما يلي:

1- وظيفة الإنجاب وتنظيم السلوك الجنسي:

لا تزال مهمة استمرار الجنس البشري من وظائف الأسرة كما كانت حالها على الدوام، ولو لا الأسرة التي أخذت على عاتقها إنجاب أعضاء جدد لانقرض المجتمع والنوع الإنساني بصفة عامة، فهذه الوظيفة تعتبر من المهام الرئيسية للأسرة، وما يزيد من أهميتها هو أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه الوظيفة وهذا في إطار الضبط الاجتماعي العام والقوانين والأعراف التي يقرها المجتمع، بمعنى الزواج يقوم بتنظيم وضبط العلاقات الجنسية، وعموما فإن الأسرة هي الإطار الوحيد الذي يسمح فيه بممارسة إحدى الحاجات الإنسانية وهي العلاقة الجنسية، كما تعتبر الهيئة الوحيدة التي يعترف فيها بنتائج تلك العلاقة الجنسية، ومنه فإن الأسرة تقدم وظيفتين مركبتين للفرد والمجتمع، فهي تحقق الإشباعات الجنسية للفرد وتقدم نتائج تلك الإشباعات-أقصد الأفراد- كعناصر بنائية يتزود بها المجتمع.

2- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة بالرغم من وجود مؤسسات أخرى تقوم بهذه الوظيفة كالمدرسة، المسجد، الحضنة... الخ. وتتضمن التنشئة الاجتماعية مدلولاً تربوياً يتحتم على الوالدين -خاصة- القيام بها تجاه أبنائهما، والتربية كما يقول عنها مالك بن نبي "ليس الهدف منها أن نعلم الناس أن يقولوا أو يكتبوا أشياء جميلة، ولكن الهدف أن نعلم كل فرد

فن الحياة مع زملائه، أي أن نعلمه كيف يتحضر" (1)، وعلى حد قول مصطفى السلماني حول التربية والتنشئة الاجتماعية هي "اختراع اجتماعي يتولى جزئياً مشكلة تحويل كائن بيولوجي إلى إنسان بشري" (2)

وهي بذلك عملية اجتماعية أساسية تعمل على تكامل الفرد في جماعة اجتماعية معينة وذلك عن طريق اكتساب الفرد ثقافة الجماعة، ودورا يؤديه في هذه الجماعة، ولو اعتبرنا هذه العملية ممتدة طول عمر الفرد، فإن أهم مراحل تلك العملية و أكثرهما خطورة هي تلك التي تتم في مرحلة الطفولة حيث يستمدج الطفل القيم والاتجاهات والمهارات والأدوار التي تكمل شخصيته والتي تؤدي إلى تحقيق تكامله مع المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي فإن الأسرة هي المهد الأول الذي يتلقى فيه الطفل المبادئ الأولى للحياة الاجتماعية باعتبار أن جل وقت الطفل يقضيه بين أحضان أسرته، ومن هنا تنبع أهمية وظيفة الأسرة في توجيه عملية تنشئة الطفل الاجتماعية دون سائر المؤسسات الأخرى.

3- الوظيفة الاقتصادية (3):

إضافة إلى أن الأسرة تمثل وحدة اجتماعية تقوم على علاقات إنسانية بين أفرادها من أجل تحقيق الأمن والاطمئنان و السكنية بين أعضائها، فهي أيضا تكون كيان آخر له وظيفة اقتصادية، وأما من حيث مشاركة الأسرة في العملية الاقتصادية ككل، فإنه يلاحظ انتقال مشاركة الأسرة من كونها أسرة إنتاجية تقدم منتجات تساهم بها في العملية الاقتصادية، إلى كونها أسرة استهلاكية تقوم باستهلاك مختلف المنتجات، إذ قضى التطور الصناعي على وظيفة الأسرة الإنتاجية في المجتمعات الحضرية، وتحولت الأسرة فيها إلى وحدات استهلاكية خالصة بالدرجة كبيرة، بعد ان هيا المجتمع مؤسسات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبيا، وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة، أدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات اقتصادية خارجية، وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشر الأفراد وراء العمل في أماكن متعددة، واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي، وتهيأت أمامه مرونة الحركة وفرص العمل.

4- الوظيفة النفسية:

تؤكد الاتجاهات العامة في وضوح قاطع الأهمية النفسية للأسرة بالنسبة لأعضائها فالفرد يواجه في حياته اليومية مشاكل ، يستطيع التغلب على السهل

(1) مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، ط3، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، سوريا، 1986، ص55

(2) مصطفى السلماني: الزواج والأسرة، المطبعة الفجرية، القاهرة، 1977، ص19.

(3) محمود حسن: مرجع سابق، ص13.

منها بنفسه، ولكن قد يكون بعضها صعبا يحتاج إلى مساعدة خارجية والأسرة هي إحدى الجهات التي يلجأ إليها الفرد للحصول على مساعدة مادية أو نفسية تقلل من حدة توتره، فمجرد شعور الفرد إن هناك جهة يمكنه الرجوع إليها في وقت الضيق لتعاونه في حل مشاكله تجعله بحالة من الراحة والطمأنينة النفسية، فالأسرة هي الملاذ الذي يلجأ إليها الفرد من متاعب وضنون الحياة وفيها يبحث عن الحياة النفسية المريحة التي تنسيه مشاق ومتاعب الحياة الاجتماعية الخارجية، ومن هذا فالأسرة دور فعال في تلطيف الأجواء النفسية لأفرادها.

بالإضافة إلى هذه الوظائف الأربعة الأساسية، فإن للأسرة وظائف أخرى كثيرة ومتنوعة منها (الوظيفة الترفيهية، الدينية، الحماية... إلخ).

ثالثا- عوامل التغير الأسري :

هناك عوامل عدة تضافرت وأدت إلى تغير الأسرة بالشكل التي هي عليه اليوم، وهذه العوامل نجملها فيما يلي :

1- العامل المرفولوجي ويتمثل في انتشار المدن، وهجرة الأفراد ونزوحهم من الأرياف إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، كذلك تقدم وسائل الاتصال والمواصلات وتعددتها وزيادة سرعتها وقد أدى ذلك إلى زيادة الاحتكاك والتداخل الاجتماعي بين مختلف الأشكال والنماذج الاجتماعية، تغير المظهر السكني والذي أدى إلى ضيق نطاق الأسرة (أي ساعد على تغير الأسرة من النطاق الواسع إلى النطاق الضيق).

2- العامل الاقتصادي: ويتمثل في تطور نظم الإنتاج، إذ كانت العائلة هي التي تقوم بإنتاج ما تحتاجه، أصبحت اليوم هناك مؤسسة تقوم بإنتاج ما تحتاجه الأسرة بالتالي أصبحت الأسرة وحدة استهلاكية بعدما كانت وحدة إنتاجية.

3- انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل: لقد ساهم انتشار التعليم خاصة لدى الفتاة الجزائرية في تغيير البنية الأسرية بحيث أن حصول المرأة على درجات تعليمية عالية مكنها من الخروج من دائرة الخاص إلى العام، وبذلك تغير دور المرأة التقليدي وهذا ينعكس حتما على كل الأدوار والمراكز داخل الأسرة والمجتمع .

4- العامل الثقافي : حيث تلعب الثقافة دورا حاسما في عملية التغير والتطور فبالثقافة يمكن أن تتغير بعض التصورات حول مفاهيم التقاليد والعادات والأعراف والاضطلاع إلى تكوين رؤية واضحة عن نمط الحياة الفاضلة

المبينة على أسس علمية سليمة، والإنسان المثقف نجده دائما حريصا على أن يكون بيته مكانا للراحة والسعادة، وان يكون دائما مسائرا للتطورات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

5-التكنولوجية:وما لعبته من تأثيرات متعددة على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها فحجم الأسرة مثلا في المجتمعات التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا يميل إلى النقصان بسبب تقلص شبكة العلاقة الاجتماعية بين الأفراد التي أحدثتها وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون.

وبصفة عامة تخضع الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، بصورة مستمرة لرياح التغيير والتطور في مختلف الأزمنة والعصور، فهي تمثل النموذج الحقيقي لمستوى التطور والتقدم الحاصل في المجتمع .

رابعا-بعض النظريات الاجتماعية لدراسة الأسرة :

لقد تعددت النظريات الاجتماعية التي تجعل الأسرة موضوعا لدراستها بتعدد اتجاهاتها الفكرية وباختلاف أهدافها العلمية والعملية، فكل نظرية تقوم على منهج تحليلي يختلف عن مناهج النظريات الأخرى في دراسة الأسرة، لذلك تعددت الدراسات واختلفت زوايا الدراسة، وسنتطرق إلى بعض هذه النظريات التي تخدم من قريب أو بعيد موضوع الدراسة أهمها:

أ-النظرية التطورية : تعتبر هذه النظرية الأسرة كخلية اجتماعية وظيفتها إنماء الطفل ورعايته نفسيا واجتماعيا، بالإضافة إلى وظيفة تنظيم اقتصاد المنزل، فمن خلال هاتين الوظيفتين تمر الأسرة بعدة مراحل في حياتها، كما ترى هذه النظرية أن التغييرات الأسرية مصدرها الديناميكية التي تميز التفاعلات في نظام الأسرة بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية .

ب-نظرية الصراع : تؤكد نظرية الصراع على طبيعة الديناميكية للأسرة، وتعتبر القوى المحركة للتغييرات الأسرية كلها عوامل خارجية، وتحدد ثلاثة عوامل رئيسية في إحداث التغييرات الأسرية فالعامل الأول هو التحولات الاجتماعية الكبرى وثانيهما على مستوى روابط السلطة المتغيرة والأنماط الجديدة لتوزيع المستويات والحركات الاجتماعية، تكمن كلها في تغيير معالم الأسرة ووظائفها، أما العامل الثالث هو مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فلقد دفعت الضرورة الاقتصادية بالمرأة خاصة منهن المتزوجات إلى سوق العمل، مما أدى إلى توزيع اهتماماتهن ووظائفهن بين الأسرة والعمل، فلقد أدى عمل المرأة وإيمانها بالقيم الجديدة وحركة تحريرها إلى المطالبة بحقوقها الذاتية، إذن ترى نظرية الصراع أن الأسرة تمثل نسقا اجتماعيا يحمل بين أنماطه المكونة له معايير متصارعة لا تقبل التعايش معا مثل المعايير

الشخصية والمصالح الذاتية وبالتالي إيقاع النزاع، وذلك بسبب ظهور اختلاف في وجهات النظر بين الزوجين في ممارسة الأدوار الأسرية .

ج- النظرية التفاعلية الرمزية: وترى هذه النظرية على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، حيث يتم التفاعل بين الشخصيات في ضوء العمليات الداخلية و المتمثلة في: أداء الأدوار وعلاقات المركز .

(يتحول الطفل إلى كائن اجتماعي بعد خضوعه لمؤثرات التفاعل الاجتماعي التي تحصل بينه وبين أسرته عبر عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها فمن خلال تعلم وكسب دوره وأدوار آخرين، تتم عملية التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة بتلقي الطفل موقعه داخل الأسرة وذلك بتعليمه رموز وإشارات مجتمعه الثقافية وما تمنحه معايير مجتمعه من معان لها) (1).

وتدعوا نظرية التفاعل الرمزي على استقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص مع التركيز على أهمية المعاني و تعريفات المواقف والرموز والتفسيرات، لان التفاعل الرمزي بين بني الإنسان وفقا لهذه النظرية يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها والتحقق من أفعال الآخرين، وهناك من يشير إلى أهمية الدور من خلال استخدام نظرية الأدوار على اعتبار انه ما دام الأفراد يعيشون في بيئة فيزيقية فإنهم يعيشون في بيئة رمزية أيضا، وبالتالي فهم يستوعبون جانبا من رموزها وهنا يتحدد سلوكهم مما يتعلمون من هاته الرموز معتقدات وقيم مثلا، ونجد الأفراد يحاولون تطوير تصوراتهم عن ذواتهم من خلال ممارسة هذا السلوك، ويعتبر التفاعل هنا محور العلاقات الاجتماعية، حيث يقوم التفاعل على الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية .

والتفاعل هو الذي يمكن الإنسان من التواصل مع الآخرين، وتسعى نظرية التفاعل الرمزي إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية، كأداء الأدوار، علاقات المركز، عمليات الاتصال والصراع، اتخاذ القرارات، وكل ما يتعلق بمظاهر تفاعل الأسرة.

د- النظرية البنائية الوظيفية: تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من النظريات التي أولت اهتماما موسعا في دراسة الأسرة كنسق اجتماعي له متطلبات واهتمامات معقدة ومتداخلة، ومن رواد هذه النظرية تالكوت بارسونز الذي قام بدراسة ميدانية لأسرة أمريكية من حيث العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك التأثيرات التي يتعرض لها النسق الأسري من خلال تفاعله مع الأنساق الأخرى في المجتمع، التعليم، الاقتصاد، المهنة، الدين .

(1)معن خليل عمر :مرجع سابق،ص37

فالنظرية البنائية الوظيفية لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة وتطورها، بل تنظر إليها بوصفها نسقا اجتماعيا ذا أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل، فضلا عن دراسة العلاقة بين الأجزاء والكل، وقد أكد تالكوت بارسونز على أربعة وظائف أساسية للنسق وهي التكيف مع البيئة الخارجية من خلال سد الحاجات البيولوجية لأعضائه، وتحقيق الهدف أي رسم الأهداف العامة، وتعبئة الموارد من أجل تحقيقها والتكامل أي تدعيم الروابط الاجتماعية بين الأعضاء، والمحافظة على النمط أي المحافظة على هوية النسق وحدوده ويؤكد علماء الاجتماع أن كل جزء من النسق الاجتماعي يسهم في بقاء الكل وتوازنه وتعتبر الأسرة أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة عن المحافظة على هذا النسق .

خامسا-العائلة الجزائرية التقليدية :

الأسرة الممتدة المركبة المتصلة الدموية وحتى التقليدية كلها تسميات تشير إلى نفس الدلالة، ويقصد بها ذلك النمط من الأسر المكونة من عدد كبير من الأفراد تجمعها في الغالب صلة القرابة .

(العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة تضمن عدد كبير من الأفراد يتراوح عددهم من 20-60 شخص يعيشون جماعيا)⁽¹⁾، وتعتبر العائلة الجزائرية عائلة بطريقية يكون فيها الأب على رأس الهرم الأسري، فهو الذي يسهر على إرادتها وتسيير شؤونها والسعي على المحافظة على مكانتها الاجتماعية، داخل المجتمع، وتنسب الأسرة الجزائرية ذكورا حيث يكون النسب فيها أبويا. وقد لخص مصطفى بوتفوشت خصائص العائلة التقليدية فيما يلي⁽²⁾:

1-العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة حيث يعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد (الدار الكبرى) و(الخيمة الكبرى) عند البداوة
2-العائلة الجزائرية هي عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ عليها وغالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية.

3-العائلة الجزائرية هي عائلة ذكورية النسب، و النسب فيها ذكوريا والانتماء أبوي

(1)مصطفى بوتفوشت : مرجع سابق ، ص 37-38

(2)مصطفى بوتفوشت : نفس المرجع السابق ، ص 66

العائلة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة أي أن الأب له مهمة ومسؤولية كل الأشياء.

4-العائلة الجزائرية خاضعة لمبدأ التماسك الداخلي والخارجي فهي عائلة محافظة وتتميز العلاقة بين أفرادها بالاحترام والتقدير.

5-تتميز العائلة الجزائرية بالتضامن فهي منظمة عائلية مشتركة مصدرها الأساسي هو انتقال الإرث من السلف إلى الخلف, هذا الإرث لم يكن فردي بل إجمالي وجماعي فهو ينتقل دون تجزئة حتى تستطيع العائلة الممتدة أن تؤمن حاجاتها من الغذاء عن طريق الإنتاج الخاص، وهي تمثل جماعة اقتصادية في الإنتاج والاستهلاك.

6-الزواج المفضل فيها هو الزواج التداخلي.

7-العائلة الجزائرية عائلة سلالية, لأن الاعتقاد السائد في هذه العائلة, وفي هذا الوسط التقليدي تتمثل في أن وجود الإنسان إنما هو أساسا من أجل الإنجاب والحفاظ على العرق.

8- العلاقات الاجتماعية في العائلة الجزائرية علاقات أخوية فالجماعة تحمي كل الأحاسيس السلبية وتعزز الشعور بالألفة والأخوة حيث يقول المثل (اللي ما صبر على خوه يصبر لعدوه), مثل يدل على الإخاء والتكافل الاجتماعي وفي هذا الصدد فإن حنين الأشخاص إلى الحياة في الماضي ناتج عن التماسك الذي كان موجودا في العائلة ولقوة المشاعر العطف والحب المميزة لها.

9- روح التعاون التي كانت تسود هذه العائلة الممتدة تشمل كل أوجه النشاط بما فيها تربية الأطفال حيث كان الطفل يخضع إلى رعاية مشتركة فتتكفل به إلى جانب أمه وفي حالة غيابها أو انشغالها في أشغال البيت، جدته وعمته وأخته الكبرى وغيرها من نساء العائلة, هذه التربية المشتركة يطلق عليها:

التكفل الأمومي المتعدد (la prise en charge multimaternelle) .

1-الأسرة الجزائرية في عهد الاستعمار:

عرف المجتمع الجزائري في مرحلة الاستعمار تهديم لكل البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمحو معالم الشخصية الجزائرية وطمسها بقيم وثقافة المستعمر, ولقد كان لهذا التهديم الأثر الواضح على الأسرة الجزائرية سواء على مستوى البناء أو حتى العلاقات, بالإضافة الى سلب المستعمر لكل الأراضي الفلاحية من الرفيين أدى هذا إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي والذي تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي

،وبالتالي لم تعد العائلة الجزائرية وحدة اقتصادية متماسكة قادرة على تحقيق متطلبات أفرادها، ولم يتوقف التأثير إلى هذا الحد فحسب بل تعدى إلى البيئة الاجتماعية الأسرية، بحيث لم تعد الأسرة التقليدية تحافظ على أدوار أفرادها في ظل هذه التغيرات وخاصة سلوكياتهم ومواقفهم بل أصبحت مدرسة لتلقين الأفراد أساليب وطرق الاتصال مع بعضهم والحفاظ على صلة القرابة بينهم .

ذلك لتحدي المخطط الاستعماري الذي يسعى إلى تحطيم معالم العائلة الجزائرية ومحو ثقافتها وإلغاء هويتها، هذا العامل جعلها أكثر تمسكا بثقافتها وقيمها مما زاد من تقوية العلاقات بين أفرادها وانتشار مشاعر الحب والإخاء والتأثر بينهم، خاصة وأن أغلبية الرجال سواء كانوا آباء أو إخوانا أو أزواجا التحقوا بالجبال للمشاركة في الحرب التحريرية لتسلم مسؤولية الحفاظ على الكيان الأسري للأمة، هذا ما يبين أن الأدوار العائلية أصبحت متداخلة ومكاملة خاصة بعد مشاركة المرأة إلى جنب الرجل في الحرب التحريرية بل كانت تتحمل مسؤولية ضخمة فنجدها تقوم بالعديد من المسؤوليات في غياب الأب أو الزوج فهي ربة البيت التي تقوم بتربية الأولاد والسهر على حمايتهم من المؤثرات الخارجية فكانت الأم والأب في آن واحد واستطاعت ان تثبت قدرتها على إدارة أسرتها بحكمة وعقلانية وقد تميزت الأسرة الجزائرية في هذه المرحلة بشدة التماسك والتضامن وقوة التشبث بالقيم والتقاليد التي تميز ثقافة المجتمع خوفا من أن يمحيها المستعمر بشتى أساليبه وخاصة الثقافية منها ورغم مواجهة العائلة للمخطط الاستعماري إلا أنها تأثرت به وانعكس عليها سلبا فتغيرت أوضاعها نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشها المجتمع.

هذا ما اضطر العائلة الجزائرية أن تتخلى عن الكثير من القيم التقليدية التي لا يمكنها أن تتماشى مع الأوضاع الجديدة وبهذا أحدثت الثورة التحريرية تغيرات عديدة في الأدوار الاجتماعية لأفراد العائلة بحيث لم يعد ذلك التقسيم الذي يقوم على اعتبارات ثقافية وقيمتها للأدوار بل أوجدت أدوار جديدة لكل واحد منهم باختلاف سنهم وجنسهم.

2- العائلة الجزائرية في فترة ما بعد الاستعمار :

خرج المجتمع الجزائري من الحرب شبه مشلول حيث تحطمت جميع البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، ومن أجل إعادة البنيان والتعمير عملت الجزائر وفق مخططات تنموية عديدة للنهوض من الركود الاجتماعي الذي تعيشه فاعتمدت على التصنيع كمرحلة استعجالية في عملية

البناء, فأنشأت مصانع ومعامل عديدة في مختلف المدن الجزائرية الكبرى واعتمدت على اليد العاملة الفنية ذات خبرة الأجنبية لتسيير تلك الآلات

والتجهيزات التكنولوجية, كما جلبت اليد العاملة الريفية بكثرة, أين ترك الكثير منهم الريفيين أراضيهم زاحفا من الريف إلى المدينة باحثا عن العمل وعادة ما تضطر اليد الريفية الإقامة إلى جانب أماكن عملها, لذلك يصطحب معه عائلته الصغيرة وهنا يظهر الانقسام الشكلي للعائلة الجزائرية الممتدة أو ما يسمى بالانفجار العائلي بأن تستقل كل أسرة عن العائلة الممتدة.

إن خصوصية المجتمع الجزائري أفرزت نمطا جديدا للاتصال بحيث عادة ما ترى أن الأسرة الصغيرة بعيدة مكانيا عن العائلة الأم, إلا أنها تبقى ولطيلة حياتها مرتبطة جوهريا بها, بحيث تبقى علاقة الابن بعائلته قائمة اقتصاديا وثقافيا.

بالإضافة إلى ذلك التحولات التي طرأت على العائلة الجزائرية هي الانتقال من الاستهلاك الجماهيري نتيجة التحولات البنيوية التي عرفها أثناء انتقالها من الريف إلى المدينة وبالتالي تغير نشاط العائلة من النشاط الفلاحي إلى النشاط إلى اقتصادي .

إن التحول البنيوي والاقتصادي للعائلة الجزائرية فرض أنماط جديدة للأسرة نتيجة النزوح الريفي والنمو الديمغرافي المتزايد إلى عرفته معظم الأسر لتعويض ضحاياها في الحرب وقد ظهر نوعين من الأنماط :

أ- الأسرة البسيطة: وهي الأسرة الضيقة التي تجمع الأب والأم والأطفال غير المتزوجين.

ب- الأسرة المركبة: وهي الموسعة والتي تضم الأب والأم والأشياء غير المتزوجين والمتزوجين و أبناءهم والأعمام وبعض الأقارب .

ولقد أجرى الدكتور بوتفوشة دراسة حول التحولات التي عرفتها البنية الأسرية للمجتمع الجزائري وتبين (أن تطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة لجملة المجتمع, يتم ببطء شديد رغم السرعة في تحويل بعض البنيات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية)⁽¹⁾.

رغم التحول البنيوي البطيء الذي تتعرض له الأسرة الجزائرية, إلا انه يظهر بمرور الوقت أنماط جديدة للأسرة والتي تفرض نمط جديد للسكن حيث عرفت الدار الكبيرة تطورا موازيا لتطور الأسرة, هذه العلاقة تظهر من حيث الأهمية العددية للأسرة وتماشيا مع نمط السكن (وقد أظهر التحقيق الذي أجراه

(1) مصطفى بوتفوشة: مرجع سابق, ص 214

مصطفى مصطفى بوتفوشنت أن 57% من السكان الذين خضعوا لدراسة يقيمون في سكن ذي طابع غربي في عمارات متعددة الطوابق، ويتميز هذا السكن بالإقامة المشتركة بين عدة عائلات كلها غربية عن بعضها البعض... ومن هنا يضيق الحجم العائلي (1).

رغم التغيرات الثقافية والاجتماعية التي عرفتتها الأسرة إلا أنها تزال تحافظ على قيمتها التقليدية والتي تظهر جليا في مواقفها وسلوكها اتجاه البنت مثلا والتي تقابل وضع البنت بسلسلة من قواعد الممنوعات والمحرمات التي فرضتها المعايير والأعراف التقليدية خاصة قبل الزواج، إلا أن وضعيتها الاجتماعية (البنت) في الأسرة تطورت إيجابيا، فلقد نشأت وضعية جديدة للمرأة العاملة ولم تعد تحت سلطة الأب والأخ و الحماية مع محافظتها على الاحترام بكل سعته، إلا أن وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة واتخاذ المسؤولية .

خامسا- الأسرة الجزائرية الحديثة :

تعتبر الأسرة من أهم التجمعات الإنسانية على الإطلاق، وهي نسق اجتماعي يستمد شرعيته من مختلف التشريعات السماوية والوضعية، والمجتمع لا تقوم له قائمة دون هذا النظام أو هذا النسق، فالعلاقة بين الأسرة والمجتمع علاقة تبادلية من حيث التأثير والتأثير فالمجتمع يؤثر في الأسرة كما هي تؤثر فيه، ومن هنا كانت الأسرة دائما مسايرة للمجتمع في جميع الحركات التغييرية التي تحدث فيه، ومسايرة الأسرة للمجتمع تتم على جميع مستوياتها سواء كان على مستوى نطاقها أو وظيفتها وحتى على مستوى مركزها الاجتماعي داخل المجتمع ذاته، والأسرة اليوم هي وليدة تلك التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت خاصة في أوروبا في الفترة المعاصرة وقد بدأت تلك التحولات والتغيرات على المستوى الفكري والثقافي والذي تجسد في الثورة الفرنسية عام 1789 حيث حاولت أن تنتقل الإنسان ومنه المجتمع بمختلف نظمه من مستوى العبودية والخضوع لسيطرة رجل الكنيسة إلى مستوى العمل والحرية والمساواة والذي يمثل شعار الذي انطلقت به في حركتها التغييرية، بالإضافة إلى الثورة الصناعية التي كانت قاعدتها مخترعات آدم سميث .

فهذان الحدثان (الثورة الفرنسية، الثورة الصناعية) كانا كفيلا بإحداث ثورة تغييرية على مستوى الرؤية التصورية للحياة وفي النمط المعيشي، إذ بعد ما تغيرت مفاهيم الناس عن الحياة وكذلك أساليبهم في الحياة انجر عنه دخول سلوكيات جديدة إلى المجتمع أهمها فكرة تحرر المرأة وخروجها إلى العمل ومشاركتها الرجل في الحياة الاجتماعية جنبا إلى جنب.

والأسرة بدورها سايرت هذه التطورات وتأثرت كثيرا خاصة بظاهرة خروج المرأة إلى العمل، والتطور والتغيير التكنولوجي المصاحب للتطور الثقافي والفكري ولهذه المسيرة فإنه يمكن القول أن أسرة اليوم ليست كاسرة الأمس، فالأسرة الحديثة تتميز بـ:

أ-صغر الحجم: إن الأسرة الحديثة تمتاز بضيق نطاقها وصغر حجمها، وهي ما يطلق عليها اسم الأسرة النووية أو الأسرة الزوجية، وتضم هذه الأسرة الزوج والزوجة وابنائهما القصر، أما المتزوجون فإنهم يقيمون مع زوجاتهم في أماكن في العمل بعيدة عن أسرتهن

ب-تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة: إذ يعتبر مركز الأسرة أكثر المراكز تغيرا فبعد انتشار فكرة تحرر المرأة ومناداتنا للمساواة بينها وبين الرجل (نزلت إلى الميدان العمل وذافت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الاقتصادية وبأنها أصبحت سيدة الموقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، وليس ما يبهر استمرار سياسة الخضوع والاستكانة التي عاشت في ظلها المرأة قديما، وكان من نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها، و أصبحت عنصرا إيجابيا تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها، وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية. ونازعت الرجل في السيادة على الأسرة بل أصبحت هي المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مسئولياته ومسؤولياته(1)

ج-تراجع سلطة الوالدين: تمتاز الأسرة الحديثة بالفردية والاستقلال الذاتي لأفرادها فالطفل عندما يصل سن البلوغ تصبح له اهتمامات أخرى خارج الأسرة، والأم العاملة لها دائما ارتباطات والتزامات بميدان العمل، والأب كذلك دائم الانشغال خارج البيت ومن هنا لم تعد السلطة الأبوية من المفاهيم الرائجة في الأسرة الحديثة خاصة المجتمعات الغربية، فالأطفال في هذه المجتمعات يبدأون منذ فترة مبكرة من حياتهم في الانطلاق ببيئات خارج نطاق الأسرة، كالحضانة المدرسة جماعات اللعب في الحي، جماعات الهوايات.... الخ وانخراط الأطفال في هذه البيئات يشغل قدر كبيرا من اهتماماتهم وتفكيرهم هذا إضافة على وسائل الاتصال الجماهيري كالتلفون التي تجلب اهتمام الأطفال(2)، تؤثر فيهم وتوجه سلوكهم مما يجعل سلطة الأب أو الأم على الطفل في تراجع

(1) مصطفى الخشاب : مرجع، سابق، ص84.

(2) علياء شكري:مرجع سابق، ص169.

مستمر، وقد دعم هذا التراجع في سلطة الأبوين انتشار المذاهب الديمقراطية التي لا تفرض أي سلطة على الأطفال، وتمنح لهم هامشا من الحرية في تصرفاتهم وممارستهم خاصة مع انتشار التعليم في مستويات عليا بالنسبة للفتاة ولم يعد رأي الأم أو الأب النافذ في قرارات الأسرة بل أصبحت المناقشات الديمقراطية هي الصبغة السائدة في اتخاذ القرارات.

د-العناية بمظاهر الحضارة والكماليات واغفال الاحتياجات الأكثر ضرورة حيث نرى هذه النزعة في أبسط الأسر وارقها حلا فالاهتمام بالملبس وتنسيق المنزل على بساطته والاهتمام بشؤون الزينة والتظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانيات كل هذه الأمور وما إليها أصبحت مهمة الأسرة المعاصرة أثقلتها بالتزامات كثيرة (1)

وعموما فإن الأسرة الجزائرية ليست بمعزل عن التغيرات الحادثة على المستوى العالمي فهي في تفاعل مستمر مع هذه التغيرات ولكن بالمقابل تحاول الحفاظ على هويتها وانتمائها الحضاري، الذي هو الآخر يقدم لها نموذجا في العلاقات والروابط القرابية الذي تستطيع أن تبقى به محافظة على نفسها من الذوبان في بوتقة الرؤية الغربية المهيمنة على جميع الأصعدة، و في نفس الوقت مسايرة ومعايشة كل التغيرات والتطورات التي تستهدف الساحة العالمية في كل جوانبها.

الفصل الرابع

الخلفية النظرية للتربية في ظل التربية الأسرية للزوجة الإطار

تمهيد:

أولاً: بعض إسهامات الفكر الاجتماعي في ميدان التربية الأسرية

1- اميل دوركايم .

2- ثالكوث بارسونز .

3- كارل ماركس .

ثانياً: عوامل الاتجاهات الوالدية وتأثيرها في عملية التربية الأسرية

1- العوامل الشخصية .

2- العوامل الداخلية .

3- العوامل الخارجية .

ثالثاً: دور الأسرة في عملية التربية الأسرية

1- أهمية دور الأبوين في حياة الطفل .

2- الزوجة الإطار والتربية الأسرية .

3- أطفال الزوجة لإطار .

تمهيد:

إن الأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يتمثل فيه الطفل الاتجاهات والقيم، وفيها تتكون الدعائم الأولى لشخصيته، وما يتكون في هذه الفترة لا يمكن تغييره وتعديله بسهولة لارتباطه بخبرات الطفل الأولى، و من هنا ندرك مدى أهمية دور الأسرة في عملية التربية الأسرية، كون الطفل لا يختار أسرته، إنما هي التي تقدمه للعالم الخارجي كشيء (معطى) وعلى حد قول عليا شكري فإن " الوالدين هما من يحدد طبيعة العالم الخارجي للأبناء" (1) .

"ويتعمق في ذلك لانج R.D Laing في كتابه **جدل التحرر**، واصفا حالة الاغتراب حين تنتظر الأم لطفلها وكأنها ترى صورتها، ولكن صورتها التي بداخلها هي ما تركته أمها أي جدة الطفل، وصورة أمها... وهو ما يفقد الفرد التمييز بين ذاته والآخرين، وعلى هذا فالأسرة كما يقول الوجوديون مؤسسة محطمة لذات الفرد وهي خطرة على الفرد كما على المجتمع" (2) .

أولا: بعض إسهامات الفكر الاجتماعي في ميدان التربية الأسرية:

يوجد الكثير من الإسهامات الفكرية التي تعالج موضوع التربية الأسرية ، إلا أنه سنحاول عرض بعض منها والتي لها خصوصية بموضوع بحثنا منها:

1- أميل دوركايم :

يعتبر دوركايم التربية نظاما اجتماعيا يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى مؤكدا على أهمية التربية في إستدماج الفرد للقيم والمعتقدات والمعايير الاجتماعية الأساسية لمجتمعه، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي، إذ تعمل التربية على حد رأي أميل دوركايم، على مساعدة الفرد على إدراك ذاته الاجتماعية وتنظيمها لتفاهم الصراع مع حاجته الشخصية، ومركزا في ذلك على دور الأسرة والمدرسة في عملية نقل القيم والمبادئ التي من شأنها خلق التجانس بين الأفراد ،وكذلك المهارات المتخصصة، التي تعتبر ضرورة للتضامن الاجتماعي.

فالمجتمع يستطيع البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة من التجانس، ولا يدعم هذا التجانس والتوافق إلا النظام التربوي، وذلك بغرسه في الطفل منذ بداية تلك التماثلات التي تحتاجها الحياة الجمعية، وأنه بدون هذه التماثلات الجوهرية يصبح من المستحيل وجود التعاون والتضامن الاجتماعي في

(1) عليا شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط2، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص38.

(2) سامية الخشاب: مرجع سابق، ص72.

المجتمع، بل يستحيل معها قيام الحياة الاجتماعية.(1) إذن يمكن القول أن دوركايم ركز، على أهمية النسق التربوي في المجتمع، كما أكد على دور التربية واعتبرها الوسيلة التي خلد بها المجتمع نفسه، ونظاما يعمل على تحقيق الاتفاق والتكامل الاجتماعي للمجتمع.

2-تالكوت بارسوتر:

يعد بارسوتر أحد أهم أقطاب الفكر الاجتماعي الأمريكي، اهتم بمختلف الموضوعات كالفنون، الاقتصاد، الاجتماع، وبالرجوع إلى النظام التربوي نجد بارسوتر، قد صاغ النظام التربوي مسؤولا على إعداد الموارد البشرية المؤهلة اجتماعيا ومهنيا للقيام بدورها المتوقع في المجتمع، ويقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، فيعدهم لممارسة أدوارهم المتوقعة فيهم في المجتمع (وعليه فوظيفة النسق التربوي هو نقل التراث الاجتماعي للشخصية من ناحية، والحفاظ على التراث الثقافي بإكسابه لشخصيته من ناحية أخرى)(2) .

مؤكدًا في ذلك على أهمية التربية الأسرية، وأهمية التنشئة الاجتماعية التي تتم داخل الأسرة، في ضوء قيم ومعايير خاصة بالأسرة والوالدين. إن بارسونز ركز على دور القيم والتعاليم المبادئ في عملية الانسجام الاجتماعي حيث أن:(نسق القيمة في المجتمع يلعب دورا حاسما، فالاتفاق حول مجموعة القيم الأساسية هو مصدر التكامل الأساسي المسؤول عن الاتساق، وإذا أضفنا المعايير المحددة لأداء الدور الذي يعين السلوك في مواقف محددة، إلى نسق القيمة، فإن ذلك يفسر مسألة الدعم الكامل للنسق المجتمعي ككل)(3).

وبهذا يكون بارسونز قد اهتم بدراسة النسق التربوي، كجزء من الأنساق الاجتماعية الأخرى، يقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي، ونقل قيم المجتمع إلى الجيل الجديد، فيضمن بذلك استمرار المعايير والقيم وكذا التوازن المستمر مركزا في ذلك على دور الأسرة والمدرسة باعتبارهما مؤسستين اجتماعيتين تربويتين.

3-كارل ماركس:

تنطلق الرؤية الماركسية في تحليل التربية، من الافتراض الأساسي الذي تستند إليه هذه النظرية، وهو وجود تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع بين(البنية التحتية) و(البنية الفوقية) ،وما تتضمنه من فكر وقيم وتعاليم، مؤكدا في ذلك على دور البناء الاقتصادي وتأثيره في النظم الاقتصادية الأخرى

(1) حمدي علي أحمد: مقدمة في علم الاجتماع التربوية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص127.

(2) حمدي علي أحمد: نفس المرجع السابق، ص127.

(3) محمد علي محمد: مرجع سابق، ص472.

مشيرا في ذلك إلى أن: (ليس وعي الإنسان هو ما يحدد وجوده الاجتماعي، وإنما وجوده الاجتماعي هو الذي يحدد وعيه، وشعوره...، وهي قضية تدور حول أصل الأبنية الأيدلوجية والقانونية والسياسية، والدين والفن)(1).

فالبناء الاقتصادي حسب رأي ماركس هو المسؤول عن تحديد الحياة الروحية للمجتمع، وهو الذي يحدد الوعي فيه، واعتبر النظم الاجتماعية الأخرى القانونية والسياسية والثقافية والأخلاقية والتربوية، ما هي إلا انعكاس للأساس المادي للمجتمع.

فإذا كانت الوظيفة تعتبر النظام التربوي، له دوره في إحداث تغييرات وتحولات على مستوى النظم الاجتماعية الأخرى، الاقتصادية منها و السياسية، وتعد نسقا قيميا تقوم عليه كل الأنظمة الاجتماعية الأخرى. فإن الماركسية تركز عموما، على أهمية البعد الاقتصادي في النظام التعليمي، ذلك أن النمو الاقتصادي يعتمد على إعداد العامل البشري، وأهمية التعليم كاستثمار لرأس المال البشري، وضرورة في إحداث التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن الماركسية تعتبر التربية أو تنمية الموارد البشرية، هي زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع الأفراد في المجتمع.

وبالتالي فإن كانت، الوظيفة تتحدث عن دور النسق التربوي في نقل ثقافة المجتمع و المحافظة على استمراره، فإن الماركسية تتحدث عن دور النظام التربوي في إعادة إنتاج السيطرة الفكرية والثقافية للمجتمع.

ثانيا:عوامل الاتجاهات الوالدية وتأثيرها في عملية التربية الأسرية:

إن الاتجاهات الوالدية هي عبارة عن تنظيمات نفسية, تتشكل من خلالها الخبرات التي يمر بها الوالدان, و التي لها تأثير في تكوينها, وذلك من خلال جملة العوامل التي تعمل متضافرة وسنحاول تصنيف هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات(1):

1-العوامل الشخصية: وهي جملة العوامل المرتبطة بتنشئة الآباء أنفسهم ونمط شخصيتهم وتقبلهم لذاتهم ودرجة نضجهم ومستوى تعليمهم... ومن جهة أخرى ترتبط هذه العوامل بطبيعة الطفل.

أ-تنشئة الآباء:

إن اتجاهات الآباء في تنشئة أطفالهم تتأثر بالطريقة التي عومل بها الوالدين من قبل آبائهم عندما كانوا أطفالا فأنماط السلوك تنتقل من الآباء للأطفال ومن ثم, من الأطفال لآبائهم عندما يصبحون آباء, أي أن نماذج التفاعل تنتقل من جيل لآخر خلال الوسط الثقافي للأسرة(2).

ب-المستوى التعليمي:

لقد بينت الكثير من الدراسات أن الآباء, الأقل تعليما, أكثر ميلا لاستخدام أساليب القسوة و الإهمال , وأقل ميلا لاستخدام أساليب الشرح والتفسير مع أطفالهم.

حيث يرى عبد المنعم حسين: " أن المستوى التعليمي للآباء, قد يكون أحد العوامل المهمة ذات التأثير الكبير على الدور الوظيفي للأسرة, ذلك لأن المستوى التعليمي يمكن اعتباره دليلا على الخبرات المكتسبة للآباء من خلال كل المواقف التعليمية واليومية التي عايشوها أثناء تعليمهم وما زالوا يعيشونها في ضوء تلك الخبرات المكتسبة"(3).

فعملية التنشئة الاجتماعية تتطلب فهما مدروسا لإمكانات وحاجات الطفل ووعيا بدور كل من الأبوة والأمومة, لذا يعتبر المستوى التعليمي عاملا مهما خاصة في عصرنا الحاضر, حيث التراكم المعرفي والانفتاح العالمي... كما أكد برتراند رسيل أن الأبوين غير المتعلمين وغير المدركين لحاجات ومطالب نمو الطفل وأساليب السوية لرعايته, لا ينقصهما حسن النية ولا الرغبة الصادقة في

(1) فاطمة المنتصر الكتاني : الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الطفل, دار الشروق للنشر والتوزيع, ط 1 , 2000, ص 83.

(2) فاطمة المنتصر الكتاني: نفس المرجع السابق, ص 83.

(3) فاطمة المنتصر الكتاني : نفس المرجع السابق , ص 87

تقديم أفضل رعاية لأطفالهما، ولكنهما بسبب عدم إلمامهما بهذه الأمور، فإنهما قد لا يقومان بواجبات الرعاية والتربية على الوجه المطلوب.

2-العوامل الداخلية(1): نقصد بالعوامل الداخلية جملة العوامل المرتبطة بالأسرة كوحدة ونظام اجتماعي فالعلاقة الزوجية والوسط الاجتماعي للأسرة و مكان وحجم الأسرة...

أ-طبيعة العلاقة الزوجية:

إن طبيعة العلاقة التي تربط الأم بالأب، حيث تأثير علاقة الثنائي Couple يضاف إلى تأثير الذي يمارسه كل منهما، على الطفل في علاقتهم الخاصة به، هو تأثير نوعي وحاسم، باعتبار أن العلاقة الثنائية بين الأم والأب هي أهم عنصر حي مجسد و واقعي، من أنماط العلاقات التي يخضع الطفل لتأثيرها، والخلافات الزوجية تؤدي إلى مناخ وجداني مضطرب يظهر في عدوانية نحو الطفل ذاته. أي أن الخلاف الزوجي ينعكس على أساليب الأبوين التربوية لتصبح مشحونة بالتوتر والعدوانية والقلق.

ب-الوسط الاجتماعي للأسرة:

يشير أليسون دافيز نتيجة لمجموعة من الدراسات التي أجريت في نيوانكلندا New England ، إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الطبقة التي ينشأ فيها الطفل و أساليب التنشئة، فأباء الطبقة المتوسطة أكثر ميلا لفرض النظام، مع التركيز على التضحية بالأهداف العاجلة في سبيل الأهداف البعيدة. إذن لا مجال لحصر هذه الدراسات، فجميعها تسير في هذا الاتجاه وتؤكد على أن الاتجاهات الوالدية تختلف باختلاف الوسط الاجتماعي، وهذا يعود إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل وسط، فالفقر والجهل والمرض والبطالة والأمل المحدود في ضمان مستقبل للأطفال... وهو أهم ما يميز ثقافة الوسط المنخفض، والشعور العام بعدم الأمن تنعكس آثاره على الطفل بسبب تبني الآباء لأساليب تربوية أهم ما تحمله في مضمونها هو التوتر الانفعالي.

ج-مكان السكن:

تتأثر اتجاهات الآباء نحو تنشئة الأبناء بمحل السكن وفضائه، فالمنازل الضيقة تجعل الحياة ضمن المجموعة أكثر مشقة، مما يثير التوتر في العلاقات بين الوالدين والطفل.

إن الفضاء الضيق وما يؤدي إليه من احتكاك دائم بين أفراد الأسرة، يجعل مقومات الحياة الشخصية شبه معدومة، فينشأ عن ذلك العديد من ردود الفعل

العدوانية، وبقدر ما يتسع المسكن بقدر ما تتاح الفرصة للحركة والتعبير عن الشخصية، ليؤثر ذلك في نمو الطفل النفسي- الاجتماعي، فوضعية الطفل في هذه الظروف تؤثر بقدر كبير يجعل اتجاهات الآباء نحوه تتأثر بها، فكثير من أساليب المعاملة المتشددة التي يتلقاها الطفل وخاصة التوبيخ واللوم والعقاب، تكون نتيجة ضيق المسكن، أكثر منها نتيجة أخطاء حقيقة من جانب الأطفال أو لأهداف تربوية سليمة من قبل الآباء، بحيث تتداخل الظروف المادية للمسكن بطريقة مباشرة في العقاب.

د- حجم الأسرة:

يعتبر حجم الأسرة من بين العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات الوالدية، فعندما يزداد عدد أفراد الأسرة، بسبب كثرة عدد الأخوة، تقل فرص التواصل بين الآباء والطفل وتزداد مواقف التفاعل بين الأخوة، ويلجأ الآباء لتبني اتجاهات تربوية أكثر ميلا للتسلط والقسوة، وذلك للسيطرة على نظام الأسرة وضبط الصراع بين الأخوة.

إن الأسرة في البلدان النامية لا تزال تعرف ارتفاعا في عدد أطفالها، فارتباط حجم الأسرة بوضعية التخلف له دلالة على ارتباط هذه الدول على العموم بالنشاط الزراعي الذي يتطلب أيدي مساعدة، لكنها من المنظور الاجتماعي تبدو أكثر من ذلك، ممثلة لطابع التفكير الذي ما يزال متأثرا بالنظرة إلى الأطفال (الأبناء) كاستثمار، بالمعنى الذي يجعل الأبوين يتوقعان تحسنا في المصير مرتبطين بعدد الأيدي في الأسرة، ومرتبطين أيضا بعوامل ثقافية أخرى تعود للأعراف والتقاليد.

إن ظهور الأسرة النووية وما أدت إليه من تزايد المسؤولية الفردية ونقص قواعد السلطة التي كانت تميز الأسر قديما، ألقي على عاتق الآباء ضرورة اتخاذ القرارات بأنفسهم، وأصبحت تصورات الآباء وأهدافهم الشعورية و اللاشعورية ونزعاتهم الشخصية تؤثر بقوة في أساليبهم التربوية، لذلك يصبح حجم الأسرة عبئا في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مجتمعاتنا اليوم، وذلك لا يعود إلى زيادة عدد الأطفال بحد ذاته، بقدر ما يعود إلى الضغوط التي سوف يشعر بها الآباء وتتعرض سلبا على اتجاهاتهم نحو تنشئة الطفل، فكيف لو ارتبطت زيادة الحجم بالفقر والجهل!.

3-العوامل الخارجية: و هي جملة العوامل المرتبطة بالإطار الثقافي العام المحيط بالأسرة كالقيم السائدة مثلا.

القيم السائدة:

الاتجاهات الوالدية تحمل في مضمونها قيما و معتقدات ومعايير ثقافة مجتمع ما. فالتفاعل بين الطفل والوالدين يدور حول القيم التي تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، وبذلك تعمل كإطار مرجعي لضبط هذا السلوك..

إن مجتمعاتنا العربية يجمعها تاريخ واحد وتوحدتها اللغة والدين، لذلك نجد تشابها في القيم والمعتقدات،(هذه القيم مهما كان مصدرها الأصلي اقتصاديا أو طبيعيا إلا ولها علاقة بالمصدر الديني بمعنى أن الثقافة الدينية أو بصفة عامة الحضارة العربية الإسلامية طبعت كل القيم بطابعها المتميز)(1). كما أنها تستمد جذورها من المخاوف البدائية والعادات والرواسب الأسطورية والوثنية، ويتضح ذلك كما يقول: علي زيعور: (في مواقفنا وتصرفاتنا تجاه الطفل أثناء الولادة وفي تسميته وفي الختان والمداواة بالرقى والتعاويذ... وأيضا في الزواج والنظم الجنسية الاجتماعية ثم في المرأة بشكل خاص....)(2). ويبقى الفرد في مجتمعنا كما يقول زيعور: (ضحية قوانين متعاكستي الشد، الأولى تقليدية تشد إلى التمسك بالتراث والبقاء في مجال التقاليد وما يسمى بالخصوصية والأصالة العربية، والثانية تشد في اتجاه التحديث والحضارة التكنولوجية و ما أحدثته في التوازن المترجرج للصحة الانفعالية، وهكذا في غياب الاستقرار على أيولوجية محددة - تستمر الازدواجية بين الواقع متخلف ومستقبل مثالي ينمي وجوده وقيمه، لهذا فإننا نلاحظ شبه غياب النظام تربوي واضح المعالم في مجتمعنا)(3).

(1) فاطمة المنتصر الكتاني : مرجع سابق، ص 89.
(2) علي زيعور: التحليل النفسي للذات العربية. دار الطليعة، بيروت، ط 3، 1982، ص 53.
(3) علي زيعور: نفس المرجع السابق، ص 68.

ثالثاً: دور الأسرة في عملية التربية الأسرية:

تعتبر الأسرة الوسط الحيوي الأول الذي يتواجد فيه الطفل، والذي ينمو فيه حتى يدرك الحياة و يستطيع المشاركة بصفة فعالية في تنمية و تطوير مجتمعه، فتعده الأسرة لاكتساب مهارات وقيم، تجعله يتأقلم مع البيئة الاجتماعية والمادية التي يحي فيها، وتتكفل برسم توجيهات للطفل من خلال ما تؤمن به من قيم، تشمل كل أساليب الحياة والتفكير، وتقوم بنقل مجموعة من العواطف والرغبات والأفكار التي تؤهله للاندماج في الحياة الاجتماعية، فانطلاقاً من الأسرة تتحدد العلاقات بين الطفل والبيئة الأسرية، لأنه ومن اللحظة الأولى لولادته يكون متحداً بأمه عن طريق الغذاء، إذ لا يقوم بأي تمييز بينه وبين البيئة الاجتماعية المحيطة به، كما تظل الأسرة أولاً وقبل كل شيء مؤسسة اجتماعية وثقافية تتغير بنيتها المادية والنفسية، تغير المجتمعات لكن وظيفتها الأساسية تبقى وتتواصل تواصل الأجيال" (1).

فالأسرة إذن تعمل على تكوين صفات شخصية للفرد وتحديد ميوله وطبائعه تكويناً مستمراً يتواصل مدى حياته، يلعب فيها الوالدين (الأب و الأم) معاً، دوراً مهماً في ترسيخ القيم المثلى والمبادئ الأساسية في إعداد الفرد خاصة خلال السنوات الخمس الأولى من حياته، لأنها أساس كل تربية بناءة وهادفة.

حيث "إذا أرادت الأسرة أن تؤدي عملية التنشئة الاجتماعية إلى نمو نفسي واجتماعي سوي، فإن ذلك يتطلب تغيير السلوك وإشباع الحاجات النفسية خاصة الحاجة إلى الانتماء والأمن والحب والتي لا تقل أهمية على الحاجة المادية" (2).

يرتبط النمو العقلي والاجتماعي للطفل بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فما ان توفرت هذه الظروف استطاع الطفل أن يكتسب مرجعاً ثقافياً واجتماعياً، يسمح له بالنمو العقلي والنفسي والجسمي السليم، وبذلك تعد الأسرة المدرسة لأفرادها، لأنها تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتعمل على نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر، وتعودهم على تقاليد وعادات المجتمع، وللأسرة ارتباط وثيق بالمجتمع الكبير "إذ كان النظام الأسري، في مجتمع ما منحللاً وفساداً فإن هذا الفساد يتردد صداه في المجتمع ككل.... وإذا كان النظام سليماً وقوياً فإن هذا ينعكس في حياة المجتمع ويساعد في تدعيمه وتقويته" (3).

(1) معن خليل عمر: مرجع سابق، ص 07.

(2) مواهب إبراهيم عياد: إرشاد الطفل و توجيهه في سنواته الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 213.

(3) السيد عبد العاطي السيد، سامية محمد جابر، دراسات بيبئية و أسرية، ط1، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 203.

1- أهمية دور الأبوين في حياة الطفل :

إن جميع الرؤى الوضعية و العقائدية و الدينية و غيرها, لا تقدم أي من الرجل و المرأة في الأسرة على الآخر, حيث أن المشاركة الأب و الأم في التربية الأسرية للطفل هي مشاركة واجبة و لازمة, إذ لا يغني أحدهما الآخر, و يشكلان معا بالإضافة إلى الأبناء هيكل السلطة في الأسرة, من خلال مسؤوليات كل طرف, وهو الهيكل أو البناء الذي لا يكتمل إذ تخلى الأطراف عن واجباتهم, فالرعاية مسؤولية الوالدين معا, و كلاهما (مسؤول عن رعيته).

أ- أهمية دور الأب:

يمثل سلوك الأب كل شيء للطفل في مرحل حياته الأولى, ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد, وصف بعض علماء النفس التربويين, أن الطفل يمثل انعكاسا لسلوك الأب, وقالوا قولتهم الشهيرة: **أرني طفلك أولا, لكي أقول لك من أنت.**

"طريقة استدلال الأب واستخدامه للمفردات, وتعامله مع الأمور, تؤثر كلها على طفله, لذا فإن الأباء مسؤولون إزاء سلوكهم الشخصي, لانتقال سماتهم إلى أولادهم, ويقومون بدور الموجه لأفكارهم وسلوكهم, ويكونون سببا لتكامل أولادهم أو تحطيم شخصيتهم"⁽¹⁾. فدور الأب لا يقل عن أهمية دور الأم فهو يجسد الإحساس والعقل والعلم في الأسرة .

وكمثال على نجاح التوافق بين دور كل من الأب والأم تجاه الأبناء في دراستهما, تجربة **كيفن** ذاك التلميذ الذي فشل في ترجمة نكاهه إلى نجاح مدرسي, فقد أدرك والده ذلك, فعمدا إلى تعليمه كيف يصبر ويثابر ويبذل كل طاقة لديه, كيف يقسم وقته... , وبالفعل نجح الوالدان نجاحا بهرا, فقد تفوق كيفن و حقق في الجامعة أعلى الدرجات , حتى صار مطلوبا كمهندس ومقاول بنائي حتى قبل تخرجه, وما قام به والدا **كيفن** يسمى الاستغراق أو المشاركة الإيجابية التي تعتبر بحق مفتاح النجاح, ليس الدراسي فحسب, بل النجاح في الحياة بصورة عامة فعن طريق الالتزام وتكريس الوقت والطاقة عبر فترة طويلة نسبيا سيكتسب الابن عادات النجاح المدرسي"⁽²⁾.

وعلى ذلك يكون المفهوم الكامل الذي على الوالدان أن يتبنياه, هو تشجيع الطفل على القيام بالمجهود بصورة متكررة ومعادة, ويمكن لهذا الأمر أن يتم بطريق متنوعة ومتعددة:

(1) أحمد السيد محمد اسماعيل:مشكلات الطفل , السلوكية و أساليب معاملة الوالدين دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , 1993,ص142.

(2) حسام الدين عرفة, أسرار التفوق المدرسي- موقع المستكش (WWW.mostv.com)

أ- أن يظهر الوالدان الاهتمام والحماس لجهود أطفالهم.
ب- إظهار الإثارة والإعجاب تجاه أدنى تقدم يحرزه الطفل.
ج- تشجيع كافة الجهود المعادة والمتكررة، وتجاهل كافة المحاولات غير الموفقة أو الفاشلة، ولو قام الوالدان بتشجيع أطفالهم على هذا النحو فإنهم بذلك يمارسون عنصرين أساسيين معروفين في علم النفس التربوي هما:
التدعيم والتخلص من سلوك ما.

أ- **التدعيم** عن طريق الاهتمام الكامل لكل مجهود يقوم به الطفل، وإبداء الإعجاب عندما يبدي الطفل ولو أدنى تقدم.
ب- **التخلص من سلوك ما**، وذلك بتجاهل وعدم التعليق على اخفاقات الصغير والنظر إلى مرات الفشل، على أنها خطوات ضرورية من أجل النجاح الحقيقي.

وتتمثل أدوار و وظائف الأب التي يمارسوها اتجاه أبنائه فيما يلي:

أ - **الدور الثقافي**: وفيه يعلم أولاده فلسفة الحياة وكل ما يرتبط بها.
ب- **الدور الديني**: وفيه يوفر الأب، حاجة الابن للدين والعقيدة ويعمل على توثيق اعتقاد الابن بخالقه.

ج- **الدور الاجتماعي والأخلاقي**: وبه يصبح الطفل كائنا اجتماعيا يلتزم بالقوانين والأخلاق الاجتماعية.

د- **الدور السياسي**: ويجعل من الطفل مواطنا أو مسؤولا صالحا في بلاده.

هـ- **الدور الاقتصادي**: ويستطيع الأب من خلاله أن يوجه أبنائه نحو الإنتاج والعمل والاستهلاك والتوزيع، لتكون لهم مواقف سليمة في الحياة العملية.

ب- **أهمية دور الأم**:

تؤكد التعاليم الإسلامية على دور المرأة وأهميتها في رعاية بيتها وأبنائها حيث قال عليه الصلاة والسلام "الإمام راع في أهل بيته، مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، ولن تتم هذه الرعاية على أكمل وجه، إلا إذا كانت هذه الزوجة على قدر كبير من الثقافة والتعليم، اللذان يؤهلانها إلى القيام بواجبها كأم مثالية، تدفع إلى سبيل المستقبل الأفضل، وتحصيل الشهادات العليا.

حيث أن الزوجة المتعلمة التي يكون بينها وبين زوجها تقارب في المستوى الفكري، يزيد التفاهم بينهما في كافة نواحي الحياة فهي تشارك في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، وتبادل وجهات النظر فيما يخص كيفية توجيه وتعليم أبنائها، ومعالجة المشكلات الأسرية، مما يؤدي ذلك إلى رفع المستوى التعليمي

والثقافي للأسرة، وربما الاقتصادي أيضا، إذا كانت عاملة، وتشير الدراسة التي أجراها جيري ويست مدير أبحاث الطفولة بالمركز القومي للتعليم والإحصاء

بواشنطن: إلى أن الحالة التعليمية للأمهات، تلعب دورا كبيرا في مدى تقدم الطفل أثناء دراسته فكلما زادت القدرات التعليمية للام، انعكس ذلك إيجابيا على الطفل أثناء دراسته، وتتمثل أدوار الأم عموما فيما يلي(1):

أ- التحدث باستمرار مع أطفالها.
ب- التشجيع القوي لمتابعة الأداء الدراسي وذلك باستعمال تقنيات التعزيز الإيجابي.

ج- الحفاظ على النظام وذلك بإقامة حدود واضحة داخل البيت.
د- خلق بيئة محفزة ومساعدة داخل البيت كالحفاظ على الهدوء، في فترات الامتحان.

هـ- متابعة طرق قضاء الأطفال لأوقاتهم وتوجيههم.
و- بعث روح الاحترام والمودة بين أفراد الأسرة الصغيرة.

2- الزوجة الإطار والتربية الأسرية:

يعتبر البيت وحدة ثقافية أساسية، حيث يعمل على تزويد الطفل بالأفكار و القيم والعادات و الاتجاهات، التي تساعد على تكوين شخصيته، و قد أكدت الكثير من الدراسات على أهمية المستوى التعليمي للام، ودورها البارز في مساعدة الطفل تربويا وتعليميا، و ذلك من خلال تنمية ميوله و رغباته، وتهيئة كل الظروف المناسبة لنموه العقلي و النفسي و الاجتماعي.

أ- من الناحية التربوية:

إن الأم المثقفة (الإطار) وبحكم مستواها التعليمي، تسعى دائما إلى اختيار الأسلوب الأنجع لتربية الطفل، أخذا بعين الاعتبار ما تلقى به العلماء خاصة في ميدان علم النفس وعلوم التربية من نصائح وإرشادات متعلقة بتربية وتنشئة الطفل، من حيث مراعاة المراحل التي تتطلبها بإتباع أسلوب معين في التعاون مع الطفل حتى يتم تجاوز كل مراحل نموه بسهولة.

فالأم المثقفة (الإطار) تقوم بمراقبة سلوك طفلها من بعيد بدون تدخل، حتى تترك له فرصة الاعتماد على نفسه، وبهذه الطريقة تتجح الأم في توجيه أبنائها التوجيه السليم، عكس الأم الغير متعلمة والتي تتصرف مع ابنها بطريقة قاسية وتعسفية من شأنها أن تحول بين الطفل، وبين التكيف السوي والإدماج.

ب- من الناحية التعليمية:

يعتبر البيت وحدة ثقافية أساسية، حيث تعمل على تزويد الطفل بالأفكار والقيم والعادات والاتجاهات، فالطفل الناشئ في أسرة جاهلة لا تبالي بمواظبته على الدراسة ولا تعنتي بأدائه للواجبات، وتربي فيه الشعور بعدم الاهتمام.

إن المستوى التعليمي للزوجة واهتمامها بالعلم والتعلم له دور كبير في ارتفاع وانخفاض المستوى التحصيلي للأبناء، وبناء على هذا يمكن القول أن الطفل المحفوظ هو الذي يجد سندا هاما من طرف أسرته، وهذا ما يقره مصطفى زيدان حيث يقول: "إن التلميذ الذي ينشأ في أسرة جاهلة، غير التلميذ الذي يجد جوا ثقافيا في المنزل، وعناية بالواجبات المدرسية وحرصا على تزويده بثقافات متنوعة، من خلال الصحف والمجالات ووسائل الإعلام المرئية والمذياع والمكتبة، المعدة له وقدوة صالحة فيما يسمع ويروي" (1).

وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية المستوى التعليمي للأم، في التحصيل الدراسي عموما لأبنائها، وفي دراسة أجراها كل من جورج بضري وعصام جانو في سنة 1976: "توصلا إلى أن العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تؤثر على المستوى التحصيلي للطلاب، بحيث وجد أن ذوي المعدلات المرتفعة يتوفر لديهم جو دراسي مناسب ولهم خدمات منزلية (كتب، وسائل تعليمية مختلفة...)، مما يساعد ذلك على تنمية حب الإطلاع لديهم، بعكس الآباء أميون فلهم تأثير سلبي على تحصيل أبنائهم" (2).

هذا ما يبين أن إمكانيات الأهل التعليمية و اتجاهاتهم نحو الدراسة، وما يتوفر في البيت من وسائل تنقيفية، هي التي تكمل المدرسة إلى حد كبير وتساهم في تكييف هذا التلميذ مع المحيط المدرسي.

3- أطفال الزوجة الإطار:

لقد تسببت الظروف المختلفة، التي تعرضت لها مختلف المجتمعات، سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية، في حدود كثير من التغيرات في بنية الأسرة سواء ما يتعلق منها بوظائفها، أو أدوارها، أو نمط وأسلوب حياتها، وقيمها وعاداتها، ومن أبرز وأهم التغيرات التي صنعت تغيرا في بنيتها خروج المرأة لميدان العمل ومشاركتها في اتخاذ القرار، خاصة الزوجة الأم، إذ أنها عرضة أكثر من غيرها لعمليات التصارع والتضارب بين الأدوار.

(1) مصطفى الزيدان: دراسة سيكولوجية تربوية لتلميذ التعليم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر، ص 185.

(2) مصطفى الزيدان: نفس المرجع السابق، ص 120.

فدور المرأة التاريخي يتمثل في تحديد استقلالية الأسرة واستقرارها، وذلك لما تقوم به من وظائف هامة كإنجاب الأطفال، السهر على رعايتهم وتربيتهم، وتدبير شؤون بيتها وتلبية طلبات أفراد أسرتها، وبهذا تكون قد أدت دورا مميزا في المجتمع، والذي يتناسب مع تكوينها كمرربة للأجيال، وعامل أساسي في الاستقرار النفسي لأفراد أسرتها، فتلعب بذلك دورا مهما وحيويا في إرشاد طفلها.

ولما استطاعت المرأة بشكل متزامن أن تحسن أوضاعها التعليمية، بشكل عام ازدادت نسبة تعليم البنات، وازدادت بالتالي فرص العمل لهن . ألقى على عاتقها أدوار اجتماعية جديدة، فإلى جانب دور الزوجة الأم والمربية، هناك دور العاملة الإطار المسؤولة في العمل. هذا ما جعلها تعيش صراعا دائما بين الأدوار (العالم/الخاص)، لذا على الباحث أن يتسأل: هل اهتمام المرأة بصميم حياة العام، يعني إغفالها عن حياة الخاص؟.

في الحقيقة أليس العام هو في داخل الخاص: في المنزل، في الشارع، في الساحة، هو الاهتمام بالمدرسة بالأولاد ومستقبلهم وصحتهم؟. ومهما يكن فإن المرأة لا يمكن أن تتجاهل دورها الطبيعي والمتمثل في تربية الأطفال، ونظر لانشغالها بعملها واضطرارها للتواجد خارج بيتها، وبعيدا عن أطفالها ساعات طويلة، نتج عنه إيكال مهمة التربية والتنشئة الاجتماعية، إلى مراكز متخصصة فتتولى هذه الأخيرة إعداد الطفل اجتماعيا معوضة بذلك دور الأم، (فرعاية الطفولة هي مجال متخصص في مجالات الخدمة الاجتماعية، يهتم بأداء الأدوار الاجتماعية والمشاكل، التي تتدخل فيها العلاقات بين الوالدين والأبناء)(1). ومن ضمن اهتماماتها رعاية أطفال النساء العاملات والتكفل بكل حاجياتهم خلال فترة غياب الأم.

(1) سيد رمضان : الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 130.

أنواع الخدمات المقدمة للأطفال:

هناك عدة خيارات مقدمة للأم العاملة بالنسبة لحضانة أطفالها أثناء غيابها:
1- الاستعانة بالأقارب (الحماة، الأم، الأخت...):

إن الطفل الرضيع في هذه السن يجب أن يحاط بالرعاية والاهتمام الكبيرين من أقرب الناس إليه بعد والديه، وأن ينمو في بيئة مماثلة لبيئته الأصلية لذلك يجب على الوالدين اختيار المكان الأنسب لطفلهما. والذي تترسخ فيه قيمهما وعاداتهما الأخلاقية والاجتماعية للمحافظة عليها ونقلها للأجيال القادمة.

ب- دور الحضانة:

تعتبر دور الحضانة من المؤسسات الاجتماعية الهامة التي تدخل في إطار الخدمات المكملة، والتي تساهم في عملية التطبيع الاجتماعي للطفل.

ودور الحضانة تستقبل الأطفال ما قبل التمدرس، ولقد زاد الاهتمام بها في كافة المجتمعات، وازداد انتشارها وتوفرها بعد خروج الأمهات للعمل، والهدف منها تدريب الأطفال ومساعدتهم إلى الانتقال من حالة الاعتماد الكلي على الغير، إلى حالة الاستقلال النسبي، الذي يتفق مع طبيعة مرحلة النمو التي يمروا بها الطفل، كذلك تهتم الحضانة بمساعدة الأطفال على تكوين الاتجاهات السليمة، وعادات السلوك الملائمة التي تتماشى مع عادات وأخلاقيات المجتمع السائدة، ولقد أكدت بعض الدراسات على:

(تميز الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال على الذين لم يلحقوا، في جميع مظاهر النمو، كما أن البرامج التي يمارسها الأطفال تسهم في نمو سلوكهم الشخصي والاجتماعي)(1).

ج- التعليم التحضيري:

تعد التربية ما قبل المدرسة ذات أهمية كبرى بالنسبة للطفل، فهي تهيؤه للالتحاق بمؤسسات التربية النظامية (المدرسة)، حيث تعود النشء على تنمية قدراته الفكرية والعقلية والجسمية .

وكما ترى مواهب إبراهيم عياد: (إن سر التقدم السريع الذي يحرزه الأطفال خلال السنوات الثلاث الأولى، يعود ولا ريب إلى هذا الاهتمام الشديد، وقد أظهرت كثير من الدراسات والبحوث أن الطفل في مرحلة الحضانة وخاصة الطفل في السن ما قبل المدرسة، بمقارنته بأطفال أكبر منه، على درجة كبيرة من التقبل والميل للبحث والاستطلاع)(2).

(1) سهير كامل أحمد: سيكولوجية نمو الطفل، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999، ص84.

وإذا كانت الأقسام التحضيرية و دور الحضانة، تخفف العبء عن الأسرة في تنشئة الطفل, لا يعني هذا أن توكل مهمة تربية وتنشئة الطفل إليها كلية، وإنما لا بد من خلق علاقة مزدوجة ومستمرة بين الوسط الأسري ومراكز التعليم. بالرغم من الدور المهم الذي تقوم به المدرسة التحضيرية، في تنمية قدرات الطفل الفكرية والعقلية، ورعايته والاهتمام بتنشئته، فلا يمكن أن تعتبر الأسرة طفلها مجرد وديعة، تضعها تحت تصرف المشرف على الحضانة أو المعلم في القسم التحضيري، ثم تستلمها في آخر النهار، بل عليها أن تكون حريصة على أن تعلمه وتكونه من جميع النواحي، وذلك بالتعاون مع المهتمين و القائمين على تربيتهم وتنشئتهم في المؤسسات التربوية والتعليمية.

الفصل الخامس

الإطار المعرفي للوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية للزوجة الإطار

التمهيد:

أولاً: الاتجاهات السوسولوجية المفسرة للوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية

- 1- بعض التعاريف والاتجاهات البنائية الوظيفية
- 2- المراكز الأساسية للاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع
- 3- عناصر التحليل الوظيفي

ثانياً: المرأة الإطار والعمل:

1- الظروف الاجتماعية والاقتصادية لنشأة الإطار الجزئية.

2- دوافع خروج المرأة للعمل

3- عمل المرأة الإطار والظروف المهنية

4- الآثار المترتبة عن عمل الزوجة الإطار

5- ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار

6- الصعوبات والمشاكل الزوجة الإطار

تمهيد

تمثل المرأة أو الزوجة الإطار نسقا من الأنساق الفرعية المتفاعلة ضمن النسق الاجتماعي الكلي (المجتمع)، لذا فإن للمرأة دورا عاما و خاصا، وذلك وفق ما تحدده القيم الثقافية و الاجتماعية و الحضرية، باعتبارها تعكس المرأة الحقيقية لصورة المرأة منذ ولادتها إلى أن تموت. و ذلك وفق تدرجات وظيفية مهنية و التزامات اجتماعية منها التربية الأسرية، باعتبارها أسمى الوظائف الاجتماعية، التي قامت بها المرأة عبر التاريخ البشري، علما أن تلك الواجبات التي تقوم بها الزوجة الإطار تجاه الأسرة و العمل و موجارات الحياة الاجتماعية، كلها تتطلب منها مجهودات عقلية و فكرية خاصة بالنسبة للمرأة الإطار، وهذا من أجل تحقيق توازن فعلي لها داخل مجتمعها لنجاحها في مهمتها الوظيفية في ظل عادات و تقاليد تتسع و تضيق وفق النسق القيمي ، مما يزيد في صعوبة التوفيق في أدوار المرأة الإطار .

هذا يتطلب من الباحث طرح مجموعة من المعطيات المعرفية النظرية المتصلة بالبناء النظري، من أجل إشالة الغموض المتعلقة بالمحاور التالية: عمل المرأة الإطار و الظروف المهنية، الآثار المترتبة عن خروج المرأة للعمل ، المشاكل اليومية التي تعانيها الزوجة الإطار.

أولا:الاتجاهات السوسولوجية المفسرة للوظيفة في ظل الالتزامات الاجتماعية:

1- بعض تعاريف الاتجاهات البنائية الوظيفية:

لكي نحيط بالاتجاه الوظيفي و فروضه الاجتماعية على الباحث أن يحدد معنى مصطلح الوظيفة و الوظيفي في علم الاجتماع .
من الواضح أن هذا المصطلح مستعار من لغة علم الأحياء (أعمال كلود برنار-وظيفة الكبد الغليكوجينية) و من لغة المؤسسات (الوظيفة الإدارية أو الوظيفة العامة)⁽¹⁾. بل ويتخذ معاني متباعدة الاختلاف، فأحيانا يستخدم بمعناه الرياضي وأحيانا بمعناه البيولوجي، و بمعنى آخر الوضع والمركز، أو بمعنى المهام والواجبات والمسؤوليات.

(1) ف.بوريكور.بودون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للطبع و التوزيع ، بيروت، 1986، ص602

أ- **المعنى الرياضي للوظيفة:** يركز هذا المعنى على الارتباط بين العناصر والعلاقات المتبادلة والتساند بين المكونات، ونستطيع القول ببساطة، أن س هي دالة ع عندما تتوقف قيمة س على قيمة ع، أي س و ع تربطهما علاقة وظيفية (1).

ويعتبر القانون السوسولوجي العام الذي أستخلصه دوركايم من دراسته الإحصائية، والذي يوضح معدل الانتحار المتعمد وظيفيا على درجة التكامل الاجتماعي.

ب- **المعنى البيولوجي للوظيفية:** وركز هذا المعنى على الإسهام الذي يلعبه عضو ما أو عنصر ما في تنظيم أو نشاط الكل، الذي يشكل هذا العنصر جزء منه، ويرتبط مفهوم الوظيفة بهذا المعنى بالنموذج العضوي، وتحليل وظائف أجهزة الجسم المختلفة كالجهاز الهضمي أو التنفسي أو التناسلي. والتركيز هنا إما يكون على عضو محدد كالكلب مثلاً، أو على نشاط مجموعة متكاتف من الأعضاء لأجل أداء وظيفة واحدة محددة كاملة مثل وظيفة الهضم المؤدية بدورها إلى وظيفة استمرار وبقاء الكائن الحي، وهذا المعنى البيولوجي نفسه يحمل جانبه الشارح له في مفهوم الحاجة، لأن فهم وظيفة عضو أو عنصر داخل الكل أمر يتعلق بالأساس بالوقوف على الحاجة أو الحاجات التي يستجيب لها هذا العضو أو ذلك العنصر (2).

ج- **المعنى المرتبط بالمهنة أو العمل:** وهو ما يقصد به عند التحدث عن تحقيق وظيفة أو أكثر داخل تنظيم بيروقراطي، إداري، صناعي أو زراعي، أو عند التحدث عن الترقية والتدرج في الوظائف، لأن هذا المعنى مرتبط أيضاً بالمركز أو الموضوع، كما يرتبط هذا المعنى بمعاني أخرى تشير إلى المهام والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق شاغل وظيفة معينة أو دور مهني محدد، وبهذا التحديد يمكننا القول مثلاً أن فلانا أهمل وأخل بوظائفه كلما أهمل أو فشل في أداء مهامه المطلوبة منه و المرتبطة بالمركز و الدور و المكانة التي يحتلها داخل تنظيم معين (3).

ومن خلال هذه المعاني أو بعضها فإن الوظيفة في علم الاجتماع الأنثروبولوجي تعني أن النسق الاجتماعي هو اصطلاح يستخدمه الوظيفيون غالباً ما يمثل نسقا حقيقيا تقوم أجزاءه بوظائف أساسية لتأكيد الكل و تثبيته ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة و متكاملة على نحوها.

(1) نبيل السمالوطي: الدين و البناء الاجتماعي، دار القومية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1988، ص28.

(2) نبيل السمالوطي: نفس المرجع السابق، ص32.

(3) نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص108.

إن تفسير كل عنصر ثقافي يكمن فيما يؤديه هذا العنصر للكل، و في تسانده مع العناصر الأخرى المشكّلة للثقافة أو المجتمع وهكذا فالمقصود بالاتجاه الوظيفي هو كل الدراسات و البحوث التي يكون محور الاهتمام فيها هو الوظائف التي تؤديها الوحدة في إطار البناء العام للوحدات أو البناء الكلي (1).
فالاتجاه الوظيفي أو البناء الوظيفي كما يعرف عند الكثير من المفكرين الاجتماعيين يعبر عن نموذج علمي تم اشتقاقه من استخدام المماثلة، بين المجتمعات الإنسانية و الكائنات العضوية، وهو يركز على دوافع الفاعل الإنساني في الموقف الاجتماعي، فالأفراد بهذا المعنى الوظيفي يمارسون أنواعا شتى من الأفعال و السلوكات و التصرفات و يتبادلون العلاقات فيما بينهم.

2 - المرتكزات الأساسية للاتجاه البنائي الوظيفي:

1- مفهوم المجتمع: المجتمع هو نسق من الأفعال المحددة، المنظمة و يتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد المرتبطة بنائيا و المتساندة وظيفيا(2)

والمجتمع طبيعة متعالية و سامية تتجاوز كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان، و تتحدد شروط هذا التجاوز و التعالي من خلال قواعد الضبط و التنظيم الاجتماعيتين، والتي تلزم بالانصياع والالتزام بها لأن أي انحراف عنها يهدد أساسيات المجتمع و بنائه و التي تعد المحافظة عليه وصيانة وتدعيمه واستمرار يته غاية في ذاتها (3).

2- البناء الاجتماعي: ويمكن تحديده من ثلاث زوايا:

1- المجتمع كنسق اجتماعي: يمكن تلخيصه في النقاط التالية(4):

- المجتمع مجموعة وحدات مترابطة و متفاعلة في التكوين و الوظيفة.
- المجتمع كنسق اجتماعي وحاجات لابد من إشباعها و الوفاء بها.
- هذا النسق يطلب التوازن دائما، وذلك من خلال أنساقه الفرعية التي تقوم بوظائفها وتلبي حاجاته.
- يمكن تلبية تلك الحاجات (إشباعها) بواسطة مجموعة من البدائل يكفلها المجتمع لنفسه.

(1) د.علي الحوات: النظرية الاجتماعية الاتجاهات الأساسية، مالطا، منشورات ألجا، 1998، ص98.
(2) نيكولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع طبيعتها و تطورها، ط5، ترجمة محمد هدى وآخرون، دار المعارف القاهرة، 1978، ص201.

(3) د.علي الحوات : النظرية الاجتماعية، مرجع سابق ، ص96.

(4) د.علي الحوات: نفس المرجع سابق، ص100.

- يعتبر هذا النشاط هو مستوى التحليل عند دراسة المجتمع.
لأية دراسة أهداف ونتائج السلوك و ليس الغايات لأنه واقع خارج دائرة علم الاجتماع .

ب-المجتمع كنظام اجتماعي:

- المجتمع وحدة متكاملة تتكون من عدد من الأجزاء المتداخلة التي تعتمد على بعضها البعض.
- التغيير الحاصل في المجتمع تتعكس آثاره مباشرة على سائر الوحدات المكونة له.
- وجوب قيام قدرات على حل مشكلات الصراع الاجتماعي الناشئ داخل النظام الاجتماعي .
- إلزامية قيام كل جزء أو عنصر في المجتمع بدوره بانسجام مع الأدوار الأخرى، وبالتناسق الكلي.
- لزوم قيام وسائل الضبط: (1) - الرسمية: قوانين وتشريعات ملزمة. - غير رسمية: أعراف، عادات تقاليد.

ج-المجتمع كمنظومة ثقافية: والتصورات الأساسية لهذه المنظومة ما يلي(2):

- الثقافة القدرة على الاستمرار خلال الزمن.
- التضامن الاجتماعي أساس الحياة الاجتماعي
- القيم و الضوابط الثقافية أساس التضامن الاجتماعي وبالتالي وحدة الجماعة وحياة المجتمع.
- تعمل الثقافة من خلال معابر (تربية، تنشئة) على تطبيع الشخصية للعيش داخل الإطار الاجتماعي.

3-عناصر التحليل الوظيفي:

1- الوظيفة والثقافة: إن الثقافة كما يراها مالنوفسكي، هي إنجاز آلي و تلقائي للتدعيم لفيزيولوجي الإنساني، لأن هذا الإنجاز مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإشباع الحاجات البيولوجية، فيصبح من الممكن أن نربط بشكل وظيفي بين الاستجابات الثقافية المختلفة مثل الاستجابة الاقتصادية أو الاستجابة القانونية أو التعليمية أو الدينية من ناحية، و الحاجات البيولوجية من ناحية أخرى، وتنشأ الثقافة عن تلك الأنشطة الموجهة أساسا نحو إشباع الحاجات البيولوجية للإنسان

(1) د.حسن الغامري: الثقافة و المجتمع دراسة أنثروبولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص24

(2) د.حسن الغامري: مرجع السابق، ص:24.25

(الأساسية)(1)، ويبدو أن هذه الحاجات هي المحفز الأول للعمل، وبالتالي يخلق الإنسان البيئة التي تتيح له إشباع حاجاته، فالأشياء المصنوعة، والمسكن، والسلاح، وكل أساليب الحياة، أدوات ثقافية تحقق التوازن، وهكذا حيث يداوم الإنسان عمله على الموارد الطبيعية بحيث تنتقل الثقافة لإشباع ما يسميه مالنويوفسكي الملزمات الوسيلية، ويصاحب ذلك بالطبع قواعد وتنظيمات ومعايير و مبادئ وإجراءات، وهذا المستوى المصاحب (المعايير والقواعد) هو ما يسميه دائما مالنويوفسكي بالحاجات التكاملية، التي يصبح النسق الثقافي مطالب بتحقيقها عندئذ يصبح مفهوم النظام مجرد اصطلاح ثانوي.

ولأن الإنسان حين يسعى إلى إشباع حاجاته و إنجاز ملزماته الوظيفية فإن تكون الجماعات (النظم) وتنظيم نشاطاتها يعد مطلبا مشبعا لحاجة اجتماعية مستقرة، إذن فمن الممكن تقسيم النشاط الثقافي العام للمجتمع إلى وحدات تنظيمية وهذه النظم هي العناصر الثقافية التي تخضع للبحث و الدراسة العلمي فدراسة النظم تشتمل على الثقافة بوصفها الجهاز الذي يواجه إشباع الحاجات و الملزمات الوظيفية المتعددة ويقول مالنويوفسكي في هذا الشأن "إننا نستخدم نمطين من أنماط التحليل وظيفي وبنائي، وهذان النمطان يجعلانا نعرف الثقافة بطريقة ملموسة و شاملة و محددة، والثقافة هي كل ما يشتمل على أجزاء بينها استقلال ذاتي من جهة، وتؤلف نظاما متعاونة من جهة أخرى، وهي تتكامل وفقا لمجموعة من المبادئ مثل: إنتاج النوع و التنازل ووجود المكان الذي يحدث فيه التعاون والتخصص في الأنشطة... وكل ثقافة تحقق تكاملها واكتفائها الذاتي في ضوء قدراتها على الإشباع الكلي للحاجات الأساسية، والوسيلية، والتكاملية(2).

2- الوظيفة والحاجة: إن إسهام عنصر ما أو الدور الذي يلعبه، يمكن أن يقودنا إلى مناقشة فكرة أخرى وهي حاجة الكائن الحي أو حاجة التنظيم أو حاجة المجتمع ككل إلى وظيفة عضو أو عنصر داخل الكل، أمر يمكن فهمه عندما نقف على الحاجة أو الحاجات التي يستجيب لها العضو أو ذلك العنصر. استطاع دوركايم توضيح هذه القضية في كتابه -تقسيم العمل- بشكل جيد، حيث ذهب إلى تقسيم العمل داخل المجتمع، وقد استعان بمصطلح الوظيفة، وبهذا فإننا عندما نتحدث عن وظيفة الهضم، فإننا نتحدث عن وظيفة استدماج أو تمثل السوائل والمواد الصلبة داخل الجسم لاستكمال النقص الذي يحدث في

(1) محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع (الرواد والاتجاهات)، الإسكندرية، 1983، ص 458

(2) روجيه غارودي: مرجع سابق، ص 106

الجسم من طاقة وأنسجة. وبهذا يصر دوركايم على استخدام مصطلح الوظيفة، وذلك بالمقارنة مع المصطلحات و الأفكار الغائية (الغايات والأهداف)، ففي دراسة تقسيم العمل يشير إلى افتراض مسبق مؤداه أن تقسيم العمل وجد ليستجيب إلى حاجة وهي التماسك الاجتماعي(1).
(وهذا هو الأفق المنفتح أمام النساء , كما تدعوه ماريا لورد بنتاسيليغو,
النسويات الجديدة)(2).

ثانيا: المرأة الإطار و العمل:

1- الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لنشأة الإطارات الجزائرية(3):

الإطارات (les cadre) لفظة ذات خصوصية و أصل فرنسي بالذات, نجدها مستعملة في فرنسا, و في بعض بلدان المستعمرات الفرنسية سابقا مثل الجزائر, و تعتبر الوظيفة التي يمارسها الإطار في(الصناعة, الإدارة...), بالشكل الذي نعرفه اليوم حديثة العهد نسبيا, إذ بإمكاننا القول إنها تعود إلى منتصف القرن الماضي, وذلك بالرغم من أن المنشآت الصناعية الكبرى التي استعانت بالإطارات(مهندسون متخرجون من المدارس العليا المتخصصة في العلوم,الإدارة و التجارة) قد وجدت في فرنسا قبل خمسينات "القرن العشرين" من ضمن تلك المنشآت شركات كبرى مثل(رنو,سيتروان,سان غوبان,فورد...الخ).

في هذا الصدد, توضح الاتفاقية الجماعية المنظمة لعلاقات العمل في فرنسا لسنة1947 أن فئة الإطارات كانت موجودة قبل هذا التاريخ, و أن تلك الاتفاقية هي التي بلورت فكرة الإطارات على النحو الذي نعرفه اليوم, وعلى الرغم من أن ظهور و انتشار المصطلح و الفكرة معا مرتبطان بتطور الحضارة الصناعية فان ذلك لم يكن اختراعا خاصا بهذه المرحلة من تاريخ البشرية, لأن فكرة الإطار التي تشير إلى وظيفة و مكانة قيادية في البناء التنظيمي كانت موجودة من قبل.

بالفعل,ارتبطت فئة الإطارات بالتطور الصناعي الذي عرفه القرن التاسع عشر بسبب تزايد تقسيم العمل, و تعقيد صيرورة الإنتاج,وكبر المنشآت,وتعقيد علاقاتها بالمحيط المباشر و غير المباشر, والتكامل الوظيفي الضروري الذي

(1) محمد علي محمد: نفس المرجع السابق,ص451

(2)نبيل السمالوطي:الدين و البناء الاجتماعي,مرجع سابق,ص33.

(3) د. احمد زايد.عروس الزبير:النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر ,مركز البحوث العربية و الافريقية القاهرة ,2005,ص311.

فرضته الصناعة الحديثة, و كانت أول فكرة ظهرت هي رؤساء الفرق و الورش الذين كانت مهمتهم توجيه العمال و الإشراف عليهم, و تطورت هذه الفئة تدريجيا و توسعت صلاحيتها باكتسابها لسلطة و ممارستها على العمال حتى أصبحت تشكل فئة مستقلة تحتل موقعا وسيطا في البناء التنظيمي بين العمال و أصحاب العمل, و هي تشكل ما يعرف اليوم بفئة أعوان التحكم. ومن بين العوامل التي ساعدت لبروز فئة الإطارات عدة نتائج مهمة نذكر منها(1):

أ-سرعة وتيرة التطور الذي عرفته المؤسسات مع بداية العهد الصناعي, وهي وضعية ساعدت على رفع قدرة مختلف المؤسسات, و بالتالي حاجتها المتزايدة إلى يد عاملة مؤهلة و متخصصة.
ب-أدت عملية الانتقال من وضعية المالك إلى وضعية المسير أو المدير, التفويض الكامل للإطارات في مجالات اختصاصهم من أجل أداء الوظائف الكبرى لإدارة المؤسسات.

(أما في الجزائر, بعد الاستقلال مباشرة أقدمت الهيئات الرسمية الاقتصادية على تطبيق تشريعات خاصة بالعمل, وكذا أنظمة تصنيف الفئات المهنية الاجتماعية الفرنسية, ولاعتبارات تاريخية استطاعت نخبة من أبناء الجزائر أن تتخرج من المدارس العليا و الجامعات الفرنسية إبان الفترة التحريرية, وحسب إحصائيات الرسمية لسنة 1954 بلغ عدد الإطارات الجزائرية 1500 إطار فقط, لينتقل إلى 28660 إطار سنة 1966, ويمكن تفسير هذه الزيادة الهائلة لفئة الإطارات رغم قلة الاستثمارات المنتجة و الركود الاقتصادي وضعف التكوين المهني خلال فترة 1962/1970, بتعويض العدد الكبير لمختلف الكفاءات الأوروبية التي غادرت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة و التي قدر عددها بحوالي 900.000 أروبي, ولم يستند هذا الحراك المهني و الاجتماعي الصاعد الذي استفاد منه هؤلاء الجزائريين إلى منطق الكفاءة و الاستحقاق بل إلى منطق الشرعية التاريخية و اعتبارات سياسية في معظمها, إذ نجد عددا كبيرا احتلوا مناصب مهنية هامة على مستوى الإدارات المركزية و المؤسسات الاقتصادية جلهم من إطارات الثورة التحريرية و الطلبة.

(1) د. أحمد زايد.د. عروس الزبير:مرجع سابق, ص350.

شرعت الجزائر في بداية التسعينيات إلى ارساخ نموذج إنمائي جديد بقيادة الدولة، كمحرك رئيسي لهذا النظام الإنتاجي بإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة و تطبيق سلسلة من المخططات التنموية، صاحبها إصلاحات هامة في قطاع المنظومة التربوية ك مجانية و ديموقراطية التعليم.

كما نجد إلى جانب الإطارات الذين يحتلون مواقع محددة في البناء التنظيمي للمنشأة و يتمتعون بالتفويض السلطة في مجال اختصاصهم عددا كبيرا من المستخدمين المتخصصين الذين يستفيدون من تسمية الإطار سواء بالشهادات التي يحملونها أو بسبب المعارف العميقة و الخبرة الطويلة في ميدان عملهم . (وبالتالي فان مصطلح الإطارات تطلق على مجموعة غير متجانسة كونها تتشكل من مجموعات فرعية ليست متماثلة في موقعها "إطارات عليا، متوسطة ، دنيا" أو في موردها "الشهادة، التأهيل، الخبرة" أو في طموحاتها و استراتيجياتها و أدوارها "إطارات تقنية، إطارات إدارية" ومن هنا تبرز الصعوبة في تحديد مصطلح الإطارات)(1).

- تصنيف الإطارات:

تختلف فئة الإطارات من حيث نوعية التكوين وطبيعة النشاط الذي تزاوله مما يجعلها تأخذ موقفا مختلفا رغم انتمائها لشريحة واحدة حيث يمكن أن نصنفها كما صنفها البعض إلى (2) :

أ- الإطارات المبتدئة:

و تتمثل هذه المجموعة في الإطارات المبتدئة أصحاب المؤهلات العلمية أما يسمى بالإطارات الجامعية،

إن حاملي الشهادات الجامعية "مهندسين، تقنيين، اقتصاديين واجتماعيين.."، لم تمنحهم دراستهم الكفاءة التطبيقية اللازمة لمواجهة الواقع العملي لممارسة المهن التي يقومون بها، لذلك فان اندماجهم في الشغل يتطلب منهم جهدا كبيرا إضافة إلى الوقت.

ب- الإطارات المتوسطة:

ويقصد بها مجموعة الأعوان الإداريين والتقنيين المكلفين بمراقبة نشاط الموظفين و العمال والمنتجين وفقا للتعليمات التي يتلقونها في مستويات أعلى.

ج- الإطارات العليا:

وهم الأعوان الذين تحصلوا على تكوين جامعي والمكلفون بمستويات تطوير

(1) د. أحمد زايد، د. عروس الزبير: مرجع سابق، ص 312.

(2) سفير ناجي: مرجع سابق، ص 148.

وتوجيه ومراقبة عمليات الإنتاج، وهذا ما يجعلها تتميز عن الإطار المتوسطة بمستوى تكويني مرتفع وديناميكية هائلة.

من هنا ارتأينا تقديم تعريفنا الإجرائي: الإطار هو كل عامل سواء كان ذكرا أم أنثى أجبر يقوم بقيادة إجرائية فعلية لعملية إنتاجية، له مؤهلات خاصة يكتسبها عن طريق التعليم أي الحصول (شهادة جامعية)، و التكوين و التدريب على نحو يحقق المتطلبات الوظيفية.

2-دوافع خروج المرأة للعمل:

1- الدافع النفسي الاجتماعي :

إن العمل بوصفه نشاط اقتصادي، فإنه يعتبر جزء جوهري في حياة الإنسان عامة و في حياة المرأة خاصة، فالعمل بأجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة و أهميتها في المجتمع كفرد له حقوق و واجبات ، كذلك حب الظهور و الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي كما أثبتت فردناندز فيج، أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية .

وقد بينت دراسة لكيجر (أن هناك عددا كبيرا من الأمهات يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من أولئك اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية)(1)

2- الدافع الاقتصادي :

تؤكد الكثير من الدراسات أن الحاجة الاقتصادية تمثل دافعا قويا لخروج المرأة للعمل فخروجها للعمل ضرورة فرضتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث، كما أن تزايد أعباء المعيشة، والتطلع إلى مستوى أفضل، دفع بالمرأة إلى خروجها عن إطارها التقليدي "إطار الخاص" المألوف والمتمثل في عالمها الصغير (البيت، الأولاد، الأعمال الصغيرة الشأن، الخ.....) إلى الإطار الحديث "الإطار العام" والمتمثل في المشاركة في العمل، الممارسة السياسية الخ..... وبالتالي تكون المرأة قد حققت شبكة أخرى من العلاقات في إطار المجتمع الخارجي، إن الاستقلال الاقتصادي الذي تسعى إليه المرأة العاملة، والحاجة إلى تأكيد ذاتها إنما هما عاملين مرتبطين ببعضهما البعض، فبحصولها على الاستقلال المادي (الاقتصادي) تتحصل المرأة على الاستقلال المعنوي (النفسي) والشعور بالمكانة والقيمة الاجتماعية العالية في المجتمع والأسرة معا، وبالتالي تحسين وتغيير مكانتها التقليدية الضيقة.

3- عمل المرأة الإطار والظروف المهنية:

عندما يكون الحديث عن الإطارات يتجه التفكير غالباً إلى الرجال، وهذه الملاحظة العادية تصح بدرجة أكبر في بلدان تغيبت النساء فيه لفترة طويلة عن الساحة الاجتماعية و بالتالي عن كل أنواع الملاحظة. سجلت الجزائر خلال العقد الأخير، و بشكل يبدو متزايداً، صعوداً يبدو مذهلاً لفئات معينة من النساء، و التي استفادت بشدة من سياسة التوسع المكثف للالتحاق بالمدارس، بمستويات رفيعة من الثقافة، وبتراجع كبير في سن الزواج، و بانخفاض جذري في معدل الإنجاب. إن طريقة معالجة هذا الموضوع المرأة الإطار من خلال النوع الاجتماعي، التي تميل إلى أن تفرض نفسها كرؤية جديدة لمواقع و أدوار النساء في المجتمع تؤكد بإصرار على درجة التمكين القدرة على اتخاذ القرار، و لاسيما أنه قد تم التحقق من تطور محسوس في موقف السلطة السياسية، التي لم ترق السيدات إلى مواقع قيادية هامة فحسب، لكنها أيضاً و بخاصة تدعم نشاطاً أساسياً و هو إعادة النظر في المواقع التي تشغلها النساء، من خلال خطة النوع الاجتماعي .

1- مجالات عمل المرأة :

رغم ما وصلت إليه المرأة من نجاح و تحقيق ذاتها في العمل، إلا أن مشاركتها في سوق العمل و تفضيلها لمهنة عن أخرى، تؤكد الضغوطات الاجتماعية والأسرية وحتى الذاتية في اختيار المهنة التي تتجه صوبها، و قد أثبتت البحوث المتعلقة بالاختيار المستقبلي للمهن، أن الفتيات يتجهن نحو المهن التي لا تتعارض مع دورهن التقليدي الخاص (البيت) كالتعليم، و الذي يوفر لهن فرصة التعبير و الإبداع كصحافة، و التي تضمن لها مكانة اجتماعية عالية و مداخيل مرتفعة كالتطب و الصيدلة، كما يفضلن الأنشطة المهنية التي تعتبر امتداداً طبيعياً لأدوارهن التقليدية كالتمريض. كما أشار إلى ذلك المفكر روجيه غارودي حيث قال: (اتسم عمل المرأة الخارجي بطابع عملها السابق، فقد انتقلت من الخياطة المنزلية إلى النسيج و صنع الملابس....، و من السهر على عائلتها إلى مهام الممرضة و المعلمة و المساعدة الاجتماعية)(1).

جدول رقم 1: يوضح نسبة تواجد المرأة في العمل حسب القطاعات (على مستوى الوطن):

القطاعات	السنوات	2003
التربية	%47.9	%47.8
الصحة	%18.9	%18.6
الإدارة	%11	%10.9
التعليم العالي	%05.3	%05.9

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي بولاية باتنة, فرع : تشغيل الشباب

و في ظل هذا النسق القيمي للمجتمع الذي تعيش فيه المرأة، تتجه رغبتها عادة إلى قطاع التعليم، الصحة أو الإدارة، ويشكل قطاع الخدمات والتعليم أولى ميول المرأة الجزائرية للعمل، حيث ازداد حضورها في الجهاز التربوي بشكل خاص، والتي تقلدت فيه مناصب قيادية ومسؤوليات عليا.

والجدول رقم 2: الذي بين أيدينا يوضح نسبة تواجد النساء في مناصب قيادية حسب القطاعات لسنة 2004 (على مستوى ولاية باتنة):

القطاعات	النسبة
قطاع التربية	%40.13
قطاع الصحة	%35.60
قطاع النشاط الاجتماعي	%22.22
قطاع الإدارة	%15.83
قطاع الأشغال العمومية	%16.43
قطاع مديريةية الشباب والرياضة	%14.40

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي بولاية باتنة, فرع : تشغيل الشباب.

2- أوقات العمل(1): إن وقت العمل يقصد به المدة الفعلية للعمل، ومن ثم لا تحسب فترة الراحة، وتحدد ساعات العمل عادة في اليوم أو الأسبوع، ويحدد المدى الأقصى للساعات الإضافية.

ومع ارتباط عمل المرأة بالمأجور بأحكام التوقيت المنظم، خلق لها صراعا حادا حول كيفية توفيق بين التزاماتها المهنية والأسرية، و مع كثرة الواجبات المنزلية (طبخ و غسيل ، الاعتناء بالزوج و الأطفال)، و نظرا لضيق الوقت والتعب المصاحب لإنجاز المرأة الوظائف اليومية جعلها تعيش قلقا و اضطرابا نفسيا .فكلما زاد الإحساس بضيق الوقت شعرت المرأة بعدم القدرة على تنظيمه و توزيعه على مطالب الأدوار المتعددة ، و لصعوبة إدراك هذه الأعباء أدى ذلك إلى كثرة تغييبها و انقطاعها المستمر عن العمل ،وقد توصلت العديد من الدراسات في مجال الغياب أن نسبة المتزوجات وبصفة خاصة ذوي الأطفال تكون مرتفعة.

إلا أن المستوى التعليمي للزوجين قد يخلق لديهما الوعي بأهمية المساهمة المشتركة في إدارة شؤون الأسرة ، من خلال مساهمة الزوج في رعاية الأبناء بالخصوص في حالة غياب الزوجة عن المنزل .

3-علاقات العمل: يبنى أي تنظيم عمل على الجماعة التي تنشأ بين أفرادها علاقات عدة بين العمال والإدارة من جهة أو بين العمال فيما بينهم من جهة أخرى.

فالمرأة المسؤولة في موقع العمل، تخضع إلى جملة من العلاقات الرسمية من خلال التعامل المباشر مع مختلف اللوائح والقوانين التنظيمية لصيرورة العمل، والتي هي ملزمة بتطبيقها، أما العلاقات الإنسانية(غير الرسمية) المتميزة بين العمال، فقد ثبت مدى تأثيرها في تحسين و رفع مستوى الأداء داخل المؤسسة كما ونوعا.

إن المسؤولية في العمل حققت للمرأة الإحساس بالكيان الاجتماعي والإحساس بالقيمة، وكذا التكافؤ مع الرجل، والقدرة على تحمل المسؤولية مثله، كما خلقت لها شبكة اجتماعية أخرى من العلاقات داخل المجتمع .

4- الأجر: الأجر مفهوم اقتصادي يحمل عدة دلالات، عرفته كاميليا عبد الفتاح بأنه(المقابل الذي يدفع للعامل مقابل العمل الذي قدمه لصاحب العمل ويشمل ذلك كل الأشكال المالية والنقدية والعينية التي يقدمها صاحب العمل نظير الجهد المبذول لإنجاز ذلك العمل)(2).

لقد ارتبط ظهور العمل المأجور لدى المرأة بالاستغلال، الذي عانت من نظامه الجائر الكثير، حيث كانت تقوم على غرار الأعمال المنزلية بوظائف صعبة ومنهكة في حجم ساعي كبير، مقابل أجر زهيد غير عادل مقارنة بما كان يحصل عليه الرجل، ومع ظهور نداءات عدة من طرف مفكرين سياسيين وكذا حركات نسوية بارزة، أخذ صوت المرأة يقتحم أفاقا جديدة، كانت في السابق حكرا على الرجل، و يطالب بالمزيد من الحقوق والمساواة و فسح مجالات الإبداع أمامها.

إن حصول المرأة على أجر كامل، كنتويج لنضالها الدؤوب، ساهم في حل الكثير من المشكلات في النطاقين الأسري والاجتماعي، حيث أن الدافع الأساسي لخروج المرأة للعمل هو رغبتها الملحة في رفع المستوى الثقافي والاقتصادي و الاجتماعي لأفراد أسرتها.

4- الآثار المترتبة عن عمل الزوجة (الإطار):

لقد كان لبروز النساء في مناصب قيادية (تأنيث الوظائف العليا)، آثار عديدة مست جوانب مختلفة، يحاول الباحث إدراجها بشيء من التوضيح:

1- أثر عمل الزوجة الإطار على العلاقة الزوجية:

الزواج يتكون من قواعد تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كل إزاء الآخر. لذلك يتضمن الزواج كغيره من العلاقات الاجتماعية الأخرى، القيام بأدوار معينة. هذه الأدوار يؤديها كل من الزوج والزوجة. قد تؤدي بطريقة متوقعة أو غير متوقعة! وبالتالي تتعرض هذه العلاقة الثنائية (الزوج، الزوجة) إلى بعض الخلافات حول ما هو الدور الخيالي (المثالي) والحقيقي (الواقعي).

أ- الدور المثالي: الذي يرتبط بما يتوقعه منا الآخريين القيام به.

ب- الدور الواقعي: وهو ما ينجز بالفعل أثناء الممارسة الفعلية.

وبالتالي فإن مسألة التوافق والانسجام بين الدور المثالي والواقعي يحددها كل من الزوج والزوجة إزاء الآخر، من حيث تفهم كل منها لطبيعة الآخر، فإذا كانت العلاقة بين الزوج والزوجة إيجابية أي قائمة على أساس تفهم الزوج لطبيعة وظيفة زوجته، وما ينتج عنها من مسؤوليات جديدة تأخذ جزءا كبيرا من طاقتها العقلية والجسمية، ثم تفهم الظروف التي تحيط بعملية التنشئة والتربية الأسرية، ومراعاة لغيابها طيلة النهار، يحاول الزوج تقديم المساعدة الفعلية والمشاركة الحقيقية في أعباء المنزل، وبالتالي يصبح عمل المرأة أساسا تكافؤ العلاقة بين الزوجين وتفاهما.

لكن كما يؤكد العديد من العلماء فإن هذه العلاقة غير موجودة نتيجة لاكتساب الرجل قيم واتجاهات سلبية نحو عمل المرأة، وباعتبار أن المجتمع يميل إلى إسناد الأدوار الأساسية المطلوبة من الفرد في المجتمع إلى الجنسين معا، فإن الأعمال المنزلية تبقى بالإجماع مقتصرة على المرأة، أما الأدوار الذكورية تاريخيا، فتبقى نشاطات مقتصرة على الرجل.

فالمراة ليست حرة كالرجل، وبما أنه يتوجب أن تعطي المركز حقه تقع في التناقض لأنها صاحبة قرار في الخارج، بينما عليها طاعة الرجل في الداخل، وأن تكون تابعة، هذا ما يجعلها تعاني من صعوبة التوفيق بين الخارج /الداخل، الذاتي/ العام، وتشكو من صعوبة على مستوى العلاقات العامة، هذا ما يجعلها في صراع إما التراجع عن الحياة العامة، أو التأثير على الانسجام الأسري.

وبالتالي فإن الأدوار لا تتجسد فقط فيما يتوقعه الزوج من زوجته، وإنما قد تأخذ الأدوار اتجاهات مختلفة يطلق عليها صراع الأدوار، هذا الصراع ينشأ عنه قلق وإرهاق نفسي، وتعب عضلي، مما لا شك فيه يؤدي بالزوجة إلى حالة عدم توازن وتوفيق، بين دورها البيولوجي التقليدي، ودورها الصناعي الحديث.

2- أثر عمل الزوجة الإطار على تربية الأطفال:

إن الفرد يولد لأبد وأن يأخذ طريقه إلى المجتمع عن طريق الأسرة، فهي المجتمع الصغير الذي يهيأ الفرد إلى المجتمع الكبير. لهذا، فإن الأسرة في بداية حياة الفرد تكاد تكون هي المجتمع بكامله، وما يتلقاه من أسرته من معاملة وما يشعر به من حاجة، واكتفاء لما تقدمه له الأسرة ونظرا لأهميتها التي تلعبه في حياة الفرد، يجب أن يتلقى الطفل تربية سليمة تهيئة لاندماج مع الآخرين وهذه التربية مفروضة على الزوجين، وتعتبر واجب من واجباتهم، لكن القيام بهذا الواجب يختلف من مجتمع لآخر ومن أسرة لأخرى، وفي أغلب المجتمعات نلاحظ أن الوظيفة التربوية ملقات على عاتق المرأة أكثر من الرجل، وبالتالي فإن المشاكل التي تتعرض لها الزوجة، الأم الإطار، ترتبط أساسا بشخصية المرأة ذاتها، ونوع العلاقة التي تقيمها معهم(الأطفال)، ومستوى الرعاية التي تقدمها لهم، ومدى استمتاعها بعملها، وفي هذا الصدد يقال أن عمل المرأة يقدم فرصة للتعاون والتعلم في المنزل والاعتماد على النفس.

لقد أكدت مدرسة التحليل النفسي أهمية العوامل النفسية التي تربط الطفل بأمه في السنوات من عمره، والآثار المباشرة لهذه العوامل على نموه النفسي والانفعالي إن أهمية الحب في حياة الطفل ترجع إلى أنه أول مظهر من مظاهر

العاطفة عنده، اتجاه الآخرين، وحب الطفل لأمه خاصة يساعده على اكتساب الكثير من العادات الذي ينبغي أن يتعلمها منها عن طريق المحاكاة. فكاميليا عبد الفتاح تقول: "إن المرأة العاملة تمنح لأبنائها فرصة الاستقلال والتعبير عن الذات، واستقلال الطفل ومدى اعتماده على نفسه، يتوقف إلى حد كبير على مدى نمو الصفات في الوالدين"(1).

إن اشتغال النساء وخاصة منهن الأمهات، أثار جدالا كبيرا ودراسات متضاربة في النتائج، بين مؤيد ومعارض، ومن بين هؤلاء الباحثات الباحثة البريطانية باولا بيتس التي هاجمت بكل قوة الأمهات العاملات واتهمتهن بالأنانية عند ترك أطفالهن بعد الولادة، وتعتقد الباحثة أن الجمع بين الأمومة والعمل يجعلهن لا يتقن أيا منهما، ولا يعطين لأحدهما حقه، فالأطفال يحتاجون إلى أمهاتهم بصفة مستمرة ودائمة وتقول الباحثة (أن رعاية الأطفال وتربيتهم مهنة قائمة بحد ذاتها تأخذ الكثير من الوقت والجهد، و أن لم تسلمي بهذا فاحتملي الشعور بالذنب)(2).

أما الفريق الثاني من العلماء يرونا أن وجود الطفل مع أمه بصورة دائمة قد يؤدي إلى كثرة الالتزامات التي تفرضها عليه، وهذه الالتزامات قد تدفع بالطفل إلى التنازل عن تحقيق حياته الخاصة التي يود الاستماع بها، في حين أن المرأة الإطار تربط أبنائها بالواقع العلمي وتعطيهم دائما الخبرة، وتشجعهم نحو الاستقلال ذلك نتيجة لانخراطها في العمل الخارجي.

كما يرى عبد المنعم حسين: (أن المستوى التعليمي للأباء، قد يكون أحد العوامل المهمة ذات التأثير الكبير على الدور الوظيفي للأسرة، ذلك لأن المستوى التعليمي يمكن اعتباره دليلا على الخبرات المكتسبة للأباء من خلال كل المواقف التعليمية واليومية التي عايشوها أثناء تعليمهم وما زالوا يعيشونها في ضوء تلك الخبرات المكتسبة)(3).

كذلك نجد أن تقبل فكرة تحديد النسل أكثر عند النساء المثقفات مقارنة بالنساء غير مثقفات، ويعود ذلك إلى زيادة الوعي النسائي كما ونوعا. بحقيقة مؤداه أن تخفيض عدد الولادات لا يأتي من كون المرأة تمارس نشاط مهنيًا، وإنما يتوقف على عوامل أخرى تتمثل في الوظيفة التي تشغلها،

(1) كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، مرجع سابق، ص 24.

(2) فاطمة المنتصر الكتاني: مرجع سابق، ص 87

(3) فاطمة المنتصر الكتاني: نفس المرجع سابق، ص 77

ساعات عملها اليومية، بالتالي فإن خروج المرأة للعمل يتناقض بالضرورة مع كثرة الأطفال في المنزل.

3- أثر عمل الزوجة الإطار على الأسرة:

ومع بروز مصطلح تأنيث الوظائف العليا، وانتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل، واحتلالها مناصب النفوذ والقوة (السلطة)، أدى إلى حدوث تغييرات في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة، ومن أهم مظاهر هذا التغيير مشاركة المرأة الإطار في السلطة الأسرية والمبادرة باتخاذ القرار. حيث أن قناعاتها بمساواتها بالرجل وبحقها في الدخول المجال الذكوري غير من مكانتها، وحسب إحدى الدراسات تبين أن (مساهمة المرأة العاملة بالقرارات الأسرية قد أضعف من سلطة الزوج وقل من سيطرته على زوجته) (1).

كما يرى نبيل السمالوطي: (أن التغيير في بناء الأسرة هو سبب ونتيجة في تغيير المكانة الاجتماعية للمرأة، فمن حيث البناء الأسري تتجه للشكل الزواجي الصغير، ومن حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في شكل غير متخصص) (2).

5- ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار:

العِب و الذي تعاني منه المرأة الإطار من جراء تعدد أدوارها: إن المرأة المعاصرة تسعى "وينتظر منها" أن تكون امرأة كاملة، أي أن تحقق على أكمل وجه مختلف أبعاد شخصيتها وسائر أدوار وجودها، فتكون لزوجها رفيقة، وتكون لأولادها أماحنونا وساهرة، وتكون في عملها المهني دائبة وبارعة، ولكن تراكم الأدوار على هذا النحو، لاسيما في المرحلة التي يكون فيها أولادها صغاراً يحتاجون إلى الكثير من الاهتمام والرعاية، ويكون العمل المهني فيها متطلباً لمزيد من التركيز والدقة، هذا التراكم قد يسبب لها إرهاقاً ينشئ لديها تعباً مزمناً و يخلق في نفسها مللاً و يأساً، بحيث ينعكس كل ذلك على كافة نواحي حياتها، ويصدع العلاقة العاطفية والجنسية التي تربطها بزوجها.

وقد لاحظت إحدى الأخصائيات النفسانيات بهذا الصدد (إن عملاً بوقت كامل ووجود عدة أولاد صغار، أمر أن لا يتفق تواجدهما مع التوازن الجسدي والنفسي للكائن البشري) (3).

(1) نايف مودة النبوي: عمل المرأة و أثره على تنشئة أبنائها (مجلة التربية)، اللجنة الوطنية القطرية للتربية و الثقافة و العلوم، العدد 122، 1997، ص 215 .

(2) نبيل السمالوطي : مرجع سابق ، ص 348

(3) Beatrice Marbeau-cleirens : psychologie des mére, Edition universitaires, paris, 1967.p45.

إن المرأة التي تود أن توفق بين مختلف الأدوار التي أشرنا إليها أنفاً، قد تعاني من صراع نفسي، ولكن الأخطر من ذلك أن التركيبة الاجتماعية من جهة، وتوزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة من جهة ثانية، لا يساعدان المرأة بتاتا على التوفيق بين مختلف المهام التي تود هي حالياً" ومنتظر المجتمع منها "الاضطلاع بها معاً.

- المجتمع لا يساعد المرأة جدياً على تخطي هذه الصعوبات: فالمجتمع يفرض على المرأة نفس شروط العمل التي يفرضها على الرجل من حين التوقيت، متجاهلاً تعارض هذا التوفيق مع مقتضيات الأسرة، (واجبات المنزل، الاهتمام بالأطفال...).

- توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة مجحف بحق المرأة العاملة: أن توزيع الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة، هو أيضاً لا يتلاءم بتاتا مع تطلعات المرأة إلى العمل خارج المنزل، فالمرأة التي تعود من عملها المهني تجد أمامها يوم عمل إضافي ينتظرها دون رحمة، بسبب ما تواجهه من مهمات منزلية وتربوية لا تزال ملقاة على عاتقها بشكل رئيسي، نظراً لأحجام الزوج عن تحملها معها، إلا بصورة جزئية، ونظراً لتعارضها مع الصورة التي نشأ عليها وألفها عن الذكورة ودورها.

إذن كيف يمكن أن تواجه المرأة الإطار هذه الصعوبات؟ :

يتضح مما سبق أنه يعسر على المرأة، في الأوضاع الراهنة أن تجمع بين المهنة من جهة، والزوجية والأمومة من جهة أخرى، وهذا ما تشير إليه أيضاً الباحثة الاجتماعية الأردنية. نمره طنوس السعيد بقولها: (... الجدير بالذكر في هذا المجال بأن الواجب يتقضى عدم الإسراف في التفاؤل بأن الطريق أمام المرأة أصبح معبداً ومليئاً بالورود. بل على العكس فإنه شائك ومليء بالثغرات، (من حيث الصعوبة) تكيف المرأة نفسها بالأدوار المتعددة التي عليها أن تلعبها لتجابه مستلزمات الحياة العصرية كزوجة وأم، ربة بيت، مسؤولة عمل (1).

وبمعنى آخر تقول الكاتبة المصرية السيدة ماري أسعد (... المرأة خرجت إلى العمل خارج المنزل (...)) إذا من يعمل في المنزل؟... هي نفسها.... المرأة بذاتها أصبحت تحمل وتحمل كل الأعباء الجسدية والنفسية والمعيشية. فهي الزوجة التي عليها أن تبقى مستعدة لإرضاء زوجها، وهي الأم المربية، وهي

ربة المنزل التي عليها أن تعود من عملها كل يوم وتهتم بتحضير المأكّل والمشرب، ووضع المرأة هذا، لا يقتصر على البلاد العربية فحسب، بل على العالم أجمعه... (1).

- فالمرأة تواجه صراعا نفسيا ناتجا عن صعوبة التوفيق بين متطلبات مختلف أبعاد كيانها، هذا إذا أصرت على تحقيق ذاتها في كل الأصعدة. لذا فهي تحتاج إلى المساعدة، والسؤال المطروح هنا فيما تتمثل مساعدة المرأة الإطار على مواجهة الصعوبات بين تحقيق أنوثتها. وتحقيق كامل إنسانيتها، بين دورها كزوجة وأم، ودورها كعاملة مسؤولة في المجتمع؟ هذا ما يقتضي اعتماد التدابير الملائمة، على الصعيد المجتمعي والصعيد الأسري.

1- على صعيد المجتمع:

1- تخفيف عبء الأعمال المنزلية عن كاهل المرأة:

ينبغي أن تحرر المرأة قدر الإمكان من عبء الأعمال المنزلية الرتيبة والمرهقة، وذلك بتسهيل اقتناء الآلات المنزلية على اختلافها، وبتنظيم خادّات تتولى هذه الأعمال فترفعها عن كامل المرأة.

ب- تأمين الحضّانة للأولاد:

وذلك بتأمين العدد الكافي من دور الحضّانة وروضات الأطفال، وتوفير التجهيزات اللازمة لها، إلى جانب العنصر البشري الكفء وجعلها في متناول الجميع من حيث الأسعار، هذا ما تحقق إلى حد كبير في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، حيث أدت الحاجة الاقتصادية الماسة إلى اليد العاملة النسائية، إلى اعتماد الدولة تدابير اجتماعية من نشأتها أن تسمح للنساء بالتوفيق بين العمل الخارجي والداخلي، ومنها أقامت الدولة جهازا متطورا لرعاية الأولاد في غياب أمهاتهم.

ج- تنظيم عمل المرأة بحيث يتوافق مع مسؤولياتها التربوية العائلية، كان يسمح لها بالعمل بدوام جزئي، وينسق بين أوقات عملها وأوقات تواجد أولادها في المدارس.

د- اعتبار الأعمال المنزلية عملا يستحق أجرا: (2)

إنه من المعيب حقا أن يعتبر عمل المرأة داخل المنزل، وكأنه ليس عملا بالمعنى الصحيح، بحيث يقال عن المرأة أنها تعمل، فقط للإشارة إلى عالمها الخارجي، وكأنه وحده عمل منتج، أن هذا الموقف الشائع نابع بالفعل من كون

(1) كوستي بندلي: مرجع سابق، ص 103-104.

(2) كوستي بندلي: تعليم الفتاة وأفاق المرأة، مرجع سابق، ص، 106.

عمل المرأة في المنزل على أهميته ومشقته، إنما هو عمل غير مأجور، مما ينعكس سلبا على تقويم هذا العمل، لا بل يؤدي إلى تبخيس المرأة نفسها، وقد قيل بهذا الصدد:

بما أن القيمة والأهمية تقاس بالأجر الذي يتقاضاه الإنسان، فقد تكون المرأة دون قيمة مرموقة لأن أعمالها مجانية.

ب- على صعيد الأسرة:

1- ضرورة إعادة نظرة جذرية في توزيع الأدوار:

فالمطلوب هو إعادة توزيع الأدوار التقليدية بين الزوجين، فالرجل الذي يقبل بأن تشاركه زوجته العمل في الحقل المهني، عليه بالمقابل أن يتخطى صورة الذكورة الموروثة الشائعة فيقدم من ناحيته على مشاركة زوجته في الأعمال المنزلية ويساهم معها بجدية أكثر في تربية الأولاد، فليس من الأنصاف أن تتحمل المرأة وحدها عبء الأعمال المنزلية والعناية بالأولاد لتسمح للرجل بأن يتفرغ لعمله المهني ونجاحه الاجتماعي. وكأنها خادمة دون أجر. إنما على الرجل أن يشاركها هذا العبء ليسمح لها بأن تحقق سائر أبعاد شخصيتها، داخل المنزل وخارجه دون تمزق وإرهاق.

ب- مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية:

يترتب على جميع أفراد الأسرة، من زوج وأولاد، أن يساهموا، إلى جانب الأم، في المهام المنزلية، لأنهم جميعا معنيون بذلك، ولأن ذلك يقوي روابط الوحدة والتعاطف والتفاعل فيما بينهم، ويعدهم خير إعداد لعيش المشاركة والتضامن في الحياة الاجتماعية والعلاقات الإنسانية.

ثم أن الرجل يربح من جراء هذه المشاركة ممارسة أفضل لأبوته عبر اهتمامه الحثيث بشخصية أولاده، فيما يتخللها حضوره (الأب) الفعلي في حياة الأم و الولد معا، بحيث يقيم بينهما علاقة تسمح للولد بالتححرر والانطلاق ومواجهة الواقع، والاتجاه صوب المستقبل. واعتماد العقلانية وتبني القيم.

6- صعوبات ومشاكل الزوجة الإطار:

لقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة اكتساح عدد كبير من النساء لمختلف المهن والوظائف، مبرهنات بذلك قدرة المرأة على خوض أي مجال من مجالات الحياة، وذلك بعد أن كان ينظر إليها على أن دورها ومكانتها تقتصر داخل جدران المنزل، أما المجالات التي خارج المنزل فليس من اختصاصها بل من اختصاص الرجل، وإذا كان نزول المرأة إلى ميدان العمل وإسهامها في كل القطاعات الإنتاجية جنبا إلى جنب مع الرجل، واحتلالها مناصب قيادية يعتبر عملا رائعا ينطوي على تعبئة كل طاقات المجتمع البشرية من أجل تنمية

المجتمع، فإن هذا العمل قد يجلب معه، أو جلب للمرأة العديد من المشكلات التي كانت في غنى عنها، ويمكن الوقوف عند بعضها فيما يلي:

1-مشكلات الذاتية التي تعيشوها الزوجة الإطار:

تتعلق هذه المشاكل بشخصية المرأة وطبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية والجسمية والعقلية، (فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي، التشجيع والتعاطف، فإذا فقدت هذه المشاعر في العمل أصيبت حالتها النفسية بالتوترات والاضطرابات وانعكاس ذلك طبعا على قدراتها على العمل إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم وزوجة وبين موقفها في العمل(1).

وعند قولنا هذا لا يعني أن المرأة تتسم بالنقص، على العكس فالمرأة اليوم برهنت قدرتها على العمل وفرضت ذاتها مثلها مثل الرجل، فالمرأة اليوم وبحكم تكوينها البيولوجي (كما يرونها)، فهي مؤهلة لفهم بعض الأمور وتبرع فيها أكثر من الرجل، خاصة تلك التي تعني المرأة ومساحتها فالمرأة اليوم أدركت أن للواقع قوة تناهض قوة العزيمة، ومثله أيضا تكتسب الحكمة، لذا نتجه النساء حاملات القضية اليوم إلى الدراسات والأرقام والوقائع.

2-الصعوبات التي تواجهها الزوجة الإطار في مجال العمل:

بفضل دخول المرأة مجال العمل طراً وضع جديد،أدي إلى حدوث تغيرات على جميع الأصعدة، فالبرغم من الحقوق التي حصلت عليها المرأة وتمتعها بالمساواة في الحقوق والمشاركة في مهن عديدة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مشاكل تعرقلها، وترجع أساسا إلى طبيعة العمل، والتي تتمثل في أجواء ومكان العمل وبيئته، والمواد التي تتعامل معها، والعلاقات الإنسانية التي تدرج ضمن إطار العمل، وغيرها من العوامل التي تنعكس على شخصيتها.

حيث نجد المرأة العاملة تعاني من واقع معاش مقارنة بزميلها الرجل في العمل وهو عدم استفادتها كثيرا من فرص الترقية، حيث تبقى قضية ترقية المرأة أمرا محدودا (خاصة الترقية المرأة للمواقع الإدارية العليا، وكذلك المراكز القيادية وإن وجود عدد رمزي من النساء في هذه المواقع لا يشكل شيئا ولا يحل المشكلة(2).

(1) مصطفى الخشاب : مرجع سابق، ص 216.

(2) فالون تين، م. نوغادام: المرأة في المجتمعات بالعالم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 139، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة 1994، ص 143 .

إن هذه المسألة تقع في إطار نظري أوسع من العلاقة بين الرجل و المرأة، بالتالي كيف يعيد التراتب بهيمته ، بحقوقه ، بامتيازاته و بجوره إنتاج نفسه ، وكيف أن ظروفًا معيشية غير مقبولة تبدو وكأنها طبيعية.

يعتبر بورديو (هذه الهيمنة الذكورية و طريقة فرضها مثالًا للخضوع المتناقض و يسميه بالعنف الرمزي ، العنف اللطيف غير المحسوس ، غير المنظور حتى لضحاياه نفسها ، و تمارس هذه الهيمنة بطريقة رمزية "الاتصال التجاهل ، إعادة الاعتبار العاطفة") (1).

إن فهم هذه العلاقة الاجتماعية تعتبر مناسبة لفهم منطق الهيمنة الممارسة ، باسم مبدأ رمزي معروف و معترف به من طرف المهيمن و المهيم. بالتالي فإن مشاركة المرأة العاملة في عملية اتخاذ القرارات ضئيلة ، وهو ما يعكس الهوة الكبيرة التي ما زالت قائمة بين الرجل و المرأة والتي تتركس فعلا دورها الثانوي ، إلا أن هذا يعني تخلفها أو عدم قدرتها على تحمل المسؤولية، ولكنه يقرر اغترابها اتجاه الحقوق التي اكتسبتها، كحق الانتخاب والترشيح على مراكز اتخاذ القرار، والتي تشكل في غالب الأحيان مجموعة مكتسبات شكلية تشكل جزءًا من الديكور العام (فمثلا يصبح من السهل جدا أن تعين امرأة وزيرة، وأن يقال بأن هذه الدولة العربية بها وزيرة، ولكن الواقع أن هناك عددا كبيرا جدا من النساء استطعن أن يصلن إلى مستوى رفيع في مجالات عملهن دون أن يتمكن من شغل مناصب بعينها) (2).

رغم الواقع المر و الأليم للمرأة، نجد أن وعيها وقناعتها بمساواتها بالرجل، جعلها تناضل ليس من أجل المطالبة بحق التواجد و المساواة، إنما المطالبة بالتميز و الفرادة، بالقيادة و مناصب مراكز اتخاذ القرار، وبحقها في الدخول المجال الذكوري شرطا أساسيا لنجاحها .

3. الصعوبات التي تواجهها الزوجة الإطار داخل الأسرة:

تتعلق مشكلات المرأة على الصعيد الأسري بكل تلك الظروف والملابسات المحيطة بالأسرة و المرأة الإطار، و عليه يمكن حصر أهمها فيما يلي:
- (إذا كانت الأسرة مفككة تسودها تيارات المد و الجزر و الخلافات بين عناصرها انعكس ذلك على جهد المرأة العاملة، و زاد من متاعبها في العمل) (3).
- عادات الأسرة و تقاليدها و مواصفاتها و مستوى ثقافتها، عوامل مؤثرة على عمل المرأة.

(1) فالون تين. م. نوغادام: نفس المرجع السابق، ص 154.

(2) سمير عبده: المرأة العربية بين التخلف و التحرر، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1982، ص 15.

(3) مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص 216.

-كما قد يكون الزوج أحيانا معيقا لحياة الوظيفية إذا:
* أراد حياة اجتماعية مليئة بالصدقات مع كثرة الضيافات دون أن يشارك في عمل شيء .

* (أن يضع نجاحه في العمل قبل كل شيء آخر، وينظر إلى عمل زوجته على أنه مجرد مورد مالي)(1).

-أضف إلى ذلك الشعور بازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار، إذا عليها أن تعمل خارج المنزل طبقا للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الاستقلال الاقتصادي، كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقا للمعايير القديمة التي إحتفضت بها.

-ولعل أكثر المشاكل خطورة وضررا، تلك المتعلقة بتربية الأطفال والعناية بهم فالمرأة يجب أن تكون زوجة وأما، على غرار الأدوار الأخرى فلا تستطيع أن تكون عاملة على حساب أمومتها، ولا على حساب أسرتها، إنما تستطيع أن تكون ربة بيت على حساب وظيفتها.

لذا عليها أن تشمل وتضم جميع أدوارها بشيء من الذكاء، وما ساعدها على ذلك تقلص وظائف الأسرة و إسنادها إلى مجالات متخصصة بها.

- فقد ساعدت الدولة الجزائرية الزوجة العاملة على تخفيف العبء عليها وذلك من خلال إنشاء مراكز دور الحضانة، رياض الأطفال، نوادي والاستعانة بالخدم في المنازل، الاستعانة بالأقارب الخ...، وبالتالي خلق ما يسمى بالرعاية البديلة الجزئية للأم أثناء غيابها.

كل هذه العوامل وغيرها، ساعدت الزوجة الإطار على تخفيف العبء عنها وعن مواصلة مشوارها في العمل، دون إهمال أرقى وأنبل وظيفة ألا وهي الأمومة، ودور المرأة اتجاه أطفالها.

4-الصعوبات التي تواجهها الزوجة الإطار في المجتمع:

لقد كان عمل المرأة في الماضي يقابل بالاحتجاج والرفض من طرف العائلة والمجتمع، عكس ما هو عليه في الوقت الحالي، فانتشار الوعي في كثير من الأسر الجزائرية وزوال الكثير من الأحكام السلبية، أصبحت البنت تتلقى تشجيعا من أسرتها بتعليمها والتحاقها بالعمل، إذ يرى دوركايم في هذا الصدد: (أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في رقعة جغرافية محددة تحكمها عادات وتقاليد وقوانين موروثة)(2).

(1) سناء الخولي: مرجع سابق، ص 98-99.

(2) مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص 26.

فالمراة باعتبارها عضوا وفردا من أفراد المجتمع فهي في غالب الأحيان تؤثر وتتأثر بما يحيط بها من عادات وتقاليد، خاصة بعد خروجها إلى ميدان العمل، رغم هذا مازال عمل المرأة يخضع لتأثير الاتجاهات بين مؤيد ومعارض، حيث مازالت التفرقة بين الجنسين، و في ظل هذا النسق القيمي للمجتمع مازال ينظر إلى المرأة باعتبارها مورد إنتاجي قائم على مبدأ (التناسل و الإنجاب)، ومن هنا نشأت هذه الخصوصية، و تكون التوزيع الاجتماعي للأدوار (المطبخ للمرأة و الصيد للرجل)، إن هذا ليس متعلقا بالفوارق الفيزيولوجية الواضحة ، و لكن في معناه الثقافي الذي يجعله مستساغا، وعليه تؤسس جملة من القواعد و التراتبات و التعارضات.

من هنا يمكن أن نقول أن المجتمع لم يع بعد أهمية دور المرأة في التغيير. وبهذا الصدد يتسأل الباحث: إلى متى يبقى المجتمع متجاهلا لدور المرأة في التغيير؟

أو حتى نقدر على التغيير، هل يجدر بنا النظر إلى المجتمع بعيون امرأة !!.

الجانب الميداني

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية

أولاً: مجال الدراسة الميدانية

1- المجال المكاني

2- المجال الزمني

3- المجال البشري

ثانياً: منهجية البحث الميداني

1- منهج البحث

2- ادوات جمع البيانات

ثالثاً: التعريف بمجتمع البحث

1- اختيار العينة وتحديد لها

2- خصائص أفراد العينة

أولاً- مجال الدراسة الميدانية :

1- المجال المكاني:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة تم اختيار مدينة باتنة كمجال للدراسة تقع مدينة باتنة ضمن منطقة الهضاب العليا من القطر الجزائري و تقع في القسم الشمالي الشرقي من التراب الجزائري, و يشكل موقعها أهمية إستراتيجية كبرى كبوابة لكل من الغرب و الشرق و الشمال و الجنوب بالنسبة للمدن المجاورة للمدينة, و يحدها من الشمال الشرقي مدينة أم البواقي و مدينة خنشلة, و من الشمال الغربي مدينة سطيف و مسيلة, أما الجنوب فتحدها مدينة بسكرة. و قد مست هذه الدراسة بعض القطاعات الكبرى بمدينة باتنة (قطاع التعليم, الصحة الخدمات الاجتماعية, مديرية البناء و التعمير) بذلك تكون حقلًا حقيقيًا يمكن من خلاله الوقوف على حيثيات الموضوع.

2-المجال الزماني :

قمنا بإجراء دراستنا على مرحلتين:
المرحلة الأولى: لقد بدأت الدراسة الميدانية في كل من قطاع التربية و الصحة بجولة استطلاعية في 20 جانفي 2005, و ذلك من خلال زيارة, و عن طريق توظيف علاقة الباحثة الشخصية تم الاتفاق مع المبحوثات على برنامج محدد كما تم تطبيق الاستمارة بالمقابلة التجريبية على 10 مبحوثات .
المرحلة الثانية: و هي مرحلة إجراء الدراسة الميدانية و التي دامت تقريبا ثلاثة أشهر, تم من خلالها ملئ الاستمارات بصفة نهائية من طرف المبحوثات

3- المجال البشري:

من أصعب ما اعترض الدراسة الميدانية على الإطلاق هو تحديد المجال البشري للدراسة, و الوصول للعينة ممثلة لمجتمع الدراسة , و قد تمثل المجال البشري لهذا البحث إطارات نسوية متزوجات و أمهات لأطفال متحصلات على شهادات جامعية و يشغلن مناصب قيادية و ينتمون إلى قطاعات مهنية مختلفة.

ثانيا:منهجية البحث الميداني:

1.منهج البحث : من الضروري الاعتراف بصعوبة مهمتنا منذ البدء, فبرغم من التعدد الخصب في زاوية الرؤية للمرأة, و تنوع الاتجاهات للتحليل

و تفسير وقائعها, ظلت العناية المركزة بموضوع الزوجة الإطار قليلة, و هذا ما دفع الباحث إلى محاولة تقديم قراءة منهجية واقعية عن أدوار الزوجة الإطار, حيث تكون هذه الدراسة بدورها نقطة انطلاق أبحاث أخرى .
إن أي دراسة علمية, بغض النظر عن طبيعتها و الموضوع التي تدور حوله تخضع لمجموعة من المعايير و التقنيات العلمية, ومن المعروف أن أول أساس تبنى عليه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج الذي يتم بموجبه المعالجة الميدانية للظاهرة محل الدراسة, على اعتبار أن المنهج هو:(الكيفية أو الطريقة, التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة موضوع البحث, وهو يجب عن كلمة استفهامية : كيف؟)(1), كذلك هو(الطرق الفعلية التي يستعين بها الباحثون في حل مشكلات بحوثهم ولا شك أن مثل هذه الطرق و المناهج تختلف باختلاف مشكلات الباحث, و باختلاف الأهداف العامة و الفرعية للبحث ...ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى, إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة)(2).

بذلك فقد أملت علينا طبيعة الدراسة, الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و عليه فالهدف من استعمال هذا المنهج هو وصف الظاهرة(موضوع الدراسة) وتسلط الضوء على مختلف جوانبها.
ومن هذا المنطلق أي الوصف الدقيق للظاهرة, تنتهي بتفسير وتحليل البيانات المختلفة, و الوقوف على كل حيثيات الدراسة لتحديد طبيعتها و معرفة الآليات و الميكانيزمات التي تحركها, للتمكن من تشخيص الظاهرة استنادا لما هو ملموس و بالتالي استخلاص النتائج العامة بطريقة علمية دقيقة, كما استخدمنا المنهج الإحصائي وهذا في تركيب الجداول و تصنيف البيانات عن طريق نظام فئات التكرارات و النسب المئوية.

2- أدوات جمع البيانات :

لأجل فهم الظاهرة موضوع الدراسة و بنائها في سياقها الطبيعي, فقد كان من البديهي أن تعتمد في ذلك على مجموعة من الأدوات, لأجل الوقوف على كل جوانب الظاهرة سواء الظاهر منها أو الخفي, و تحديد دقيق لمتغيرات الدراسة و نتائجها, لا يتسنى لنا إلا من خلال الاختيار السليم لأدوات و تقنيات

(1) عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي , مكتبة وهبة , مصر , ص 8 , 1982 , ص 134.

(2) محمد علي محمد , عليا شكري : علم الاجتماع و المنهج العلمي , الإسكندرية , دار المعرفة , 1986 , ص 138.

جمع البيانات، و التحقق من مدى مصداقيتها للكشف عن الظاهرة محل الدراسة ،
و بناء على هذا فقد تم الاعتماد على الأدوات و التقنيات التالية :
- الملاحظة :

و هي أداة أساسية تبنى عليها مختلف الأدوات الأخرى، للكشف عن مختلف
الآراء و المواقف لمجموعة البحث اتجاه القضية محل الدراسة، ضمن مقابلات
التي أجريت معهم، فالملاحظة تعتمد على حواس الباحث و قدرته على تفسير و
ترجمة ما لاحظاه إلى عبارات ذات دلالة .

و قد اعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة دون مشاركة، كما استعملنا
الملاحظة أثناء مقابلاتنا المباشرة مع المبحوثات، وقد تضمنت هذه التقنية
العناصر التالية :

- الانضباط في العمل .
- الطابع الغالب على علاقات العمل .
- الصعوبات والمشاكل التي تعترض مجال العمل .
- الشعور بإحساس الارتياح و الاطمئنان في العمل.

ب- الاستمارة بالمقابلة :

تعتبر الاستمارة ، من أقدم الأدوات البحثية استخداما، وهي كما هو معلوم
متكونة من قائمة أسئلة محددة حسب محاور الموضوع المدروس، ارتأينا
توظيفها للحصول على بيانات هامة حول صورة الزوجة الإطار بين التربية
الأسرية و الالتزامات الاجتماعية.

حيث طبقت الاستمارة بالمقابلة على عينة متكونة من 30 مبحوثة موزعة على
مجالات مهنية مختلفة بباتنة، وقد حرص الباحث على صياغة الأسئلة :

- بأسلوب واضح بعيد عن التعقيدات اللفظية .
 - حاولنا التدرج المنطقي في الأسئلة.
 - توزعت الأسئلة بين المغلق والموجه .
- بعد الصياغة الأولية للاستمارة المقابلة ، طبقنا الاستمارة بالمقابلة التجريبية في
20 جانفي 2005 ، على 10 مبحوثات ، وذلك للأسباب التالية :

- الاقتراب الفعلي من ميدان الدراسة .
 - الاستفادة من آراء المبحوثات حول الموضوع .
 - الوقوف على مدى منطقية و تسلسل أسئلة الاستمارة بالمقابلة .
- بعد ذلك أضفنا التعديلات اللازمة، وأعدنا بناء الاستمارة بالمقابلة، و تم تطبيقها
بعد صياغاتها نهائيا و كان في: 05 فيفري 2005، وبذلك تكون الدراسة الميدانية
قد انطلقت من : 20 جانفي 2005 إلى 02 مارس 2005.

تحتوي استمارة بحثنا على 35 سؤالاً، منها أسئلة مغلقة وأخرى موجهة، مقسمة إلى 4 محاور وهي كالتالي :

*المحور الأول:شمل بيانات أولية، تتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بالزوجة الإطار، وتضم 07 أسئلة .

*المحور الثاني: شمل بيانات متعلقة بأسرة الزوجة الإطار، ويضم 11 أسئلة .

*المحور الثالث : شمل بيانات متعلقة بوظيفة الزوجة الإطار ، ويضم 11 سؤال

*المحور الرابع: شمل بيانات متعلقة بازواجية الدور لدى الزوجة الإطار، ويضم 06 أسئلة .
ج- الوثائق :

لقد استعنا ببعض الوثائق الرسمية و الغير الرسمية في عملنا الميداني خاصة تلك المأخوذة من مديرية تشغيل الشباب بولاية باتنة، و لكن فائدتها اقتصرت على مجموعة من الإحصاءات الأقل فائدة، ولأنه صعب الحصول على إحصاءات رسمية خاصة بالزوجة الإطار، فقد لجأ الباحث إلى المقالات الإلكترونية (الإنترنت) و حاولنا توظيفها قدر الإمكان لخدمة البحث العلمي .

ثالثاً:التعريف بمجتمع البحث :

ا-اختيار العينة و تحديدها:

نظرا لعدم توفر الباحث، على إحصاءات رقمية محددة حول عينة الدراسة، وعدم الحصول على قوائم اسمية حولها، كان عليه اللجوء إلى أخذ عينة حاول جعلها ممثلة بقدر الإمكان للمجتمع الدراسة.

وعليه فقد شملت هذه الدراسة 30 استمارة وزعت على(الزوجات الإطارات) على مختلف القطاعات بمدينة باتنة، حيث مست هذه الدراسة أربعة قطاعات كبرى هي: قطاع التربية(خص مديرات المؤسسات التعليمية، نائب مدير الدراسات)، الصحة(خص طبيبات بالمركز الاستشفائي الجامعي)، الخدمات الاجتماعية(خص مديرات المراكز)،مديرية البناء و التعمير(مهندسات معماريات رئيسات مصالح).

مع العلم أن الباحثة اعتمدت على عينة غير احتمالية تعرف ب :
عينة الكرة الثلجية المتدرجة:(وهي عينة غير احتمالية، لما يكون الوسط

المدرّوس مغلقا أو مجهولا بالنسبة للباحث فيتجه هذا الأخير إلى عناصر أولية من المبحوثين توجهه بذاتها، إلى عناصر مماثلة لها وبذلك يزداد حجم العينة حتى يصل الباحث إلى حد الإشباع (1).

ومن ذلك وجهتنا هذه الدراسة إلى عناصر مماثلة لها، مع التذكير أن هذا الأسلوب البحثي، يعتمد على توظيف إمكانات الباحث، و المتعلقة أساسا بتوظيف علاقاته الشخصية، خاصة و أن ميدان الدراسة يتعلق بفئة اجتماعية لها مركز مهني، يحتم علينا الاتصال بها و التأكيد على مقابلتها وذلك بتحديد مواعيد مسبقة .

جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب القطاع:

القطاع	العدد المبحوثات
التعليم	13
الصحة	08
الخدمات الاجتماعية	06
مديرية البناء و التعمير	03
المجموع	30

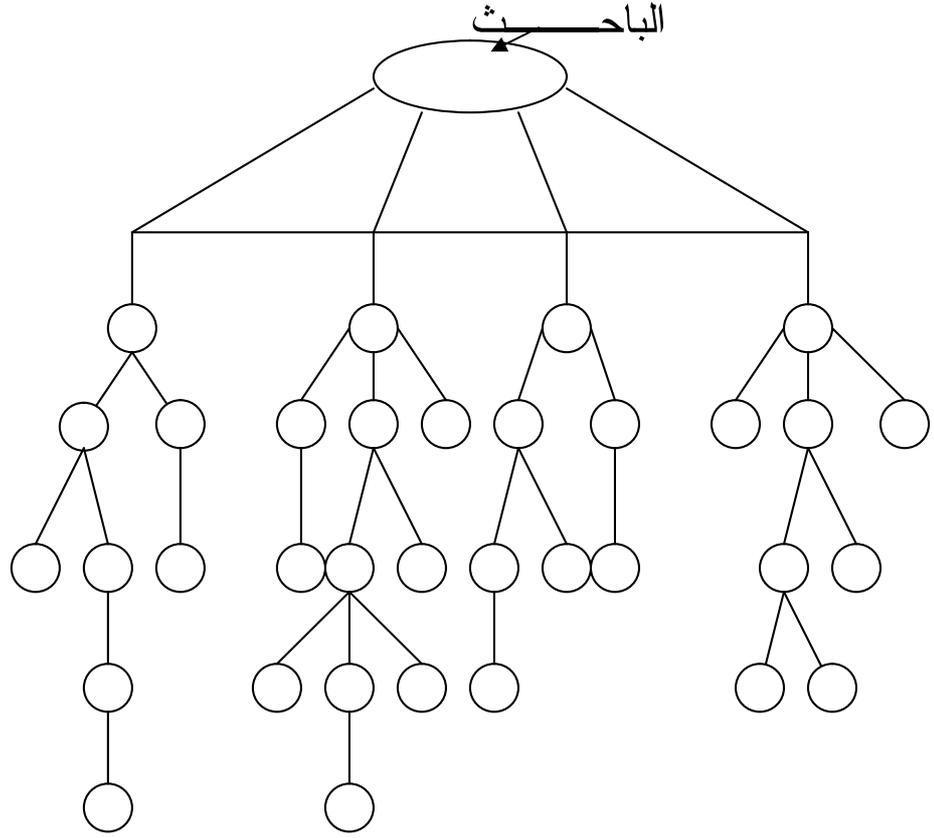
ب- خصائص أفراد العينة :

أفراد العينة يتميزون بكونهم إطارات نسوية، متزوجات وأمّهات لأطفال، متحصلات على شهادات جامعية و يشغلن مناصب قيادية، و ينتمون إلى قطاعات مهنية مختلفة.

و توضيحا لذلك نعرض هذا المخطط الذي يوضح تفرع أفراد العينة حسب الكرة الثلجية المتدرجة:

(1) Angers Maurice: initiation pratique a la méthodologie des science humaines, Alger, edition casbah ,1997.

○ تمثل أفراد العينة و تسلسلهم وفق الكرة الثلجية



أولاً: البيانات الشخصية للزوجة الإطار

جدول رقم 01 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
20%	06	من 30 إلى 35 سنة
36,66%	11	من 36 إلى 40 سنة
43,33%	13	من 41 فأكثر
100%	30	المجموع

نلاحظ من الجدول أعلاه، بأن أكبر نسبة سجلت مثلتها الفئة العمرية 41 سنة بنسبة 43,33%، تليها الفئة العمري 36-40 سنة بنسبة 36,66%، الملاحظ هو أن معظم أفراد العينة ناضجات اجتماعيا و مهنيا، الشيء الذي يمكنهن في الإسهام بفاعلية لمواجهة إنشغالات العمل، كما تبين أن هذه المرحلة العمرية هي المرحلة اللازمة لاكتساب الخبرة و التكوين المطلوبين لتولي المسؤولية. في حين أن نسبة 20% أي ما يعادل 6 من المبحوثات تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 35 سنة.

جدول رقم 02: يوضح توزيع أفراد العينة حسب سن زواجهن:

النسبة المئوية	التكرار	سن الزواج
53,33%	16	من 20 إلى 27 سنة
33,33%	10	من 28 إلى 34 سنة
13,33%	04	من 35 فأكثر
100%	30	المجموع

يشير الجدول أعلاه بأن 53.33% من مجموعة عينة البحث يتراوح سن زواجهن ما بين 20 إلى 27 سنة، كما نجد 10 مبحوثات من تركيز سن زواجهن في الفئة العمرية المحصورة بين 28-34 سنة، قدرت نسبتها 33.33%، والشيء

الملاحظ أنه كلما واصلت الفتاة تعليمها كلما تأخر سن زواجها, وهو واقع تفرضه متطلبات المجتمع الجديدة حيث تلاشت فكرة الزواج المبكر, وتحول الزواج وبدرجة كبيرة إلى مسألة اختيار أكثر من مسألة ضرورة. و كأقل نسبة مسجلة قدرت 13.33%, ما يعادل 4 مبحوثات تتراوح أعمارهم من 35 سنة فأكثر.

جدول رقم 03: يوضح عدد أطفال أفراد عينة البحث :

عدد الأطفال	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 أطفال	09	30%
من 3 إلى 4 أطفال	16	53,33%
من 5 إلى 6 أطفال	05	16,66%
من 7 فأكثر	00	00%
المجموع	30	100%

من خلال المعطيات التي يتضمنها الجدول نجد أن 53.33%, من مجموع عينة البحث يتراوح عدد أطفالهن ما بين 3 إلى 4 أطفال, وأن 30% من المبحوثات اللواتي لديهن أقل من 3 أطفال, هذا يدل على أن المرأة العاملة تتبع سياسة تنظيم النسل و تباعد الولادات, دون أن ننسى تأخر سن الزواج عند بعض, وبالتالي فالمستوى التعليمي و الثقافي للزوجة له دور كبير في زيادة وعيها و تنظيم أسرتها.

و تماشياً مع الالتزامات المهنية نجد أن فكرة الإنجاب أصبحت مؤجلة نوعاً ما عند بعض المبحوثات, وهذا الأمر وان كان يتعلق بخصوصية الفرد إلا أن إنكار الذات و تغليب كفة العمل و القيادة على كفة الحياة الشخصية للفرد غير محبذ بها و لها عواقب كثيرة.

إلا أن نسبة 16.66% من مجموع عينة البحث لديهن ما بين 5 إلى 6 أطفال ما يعادل 5 مبحوثات.

جدول رقم 04: يوضح نوع سكن أفراد العينة:

النسبة المئوية	التكرار	السكن
30%	09	وظيفي
60%	18	خاص
10%	03	إيجار
100%	30	المجموع

من أجل استكمال الصورة التي نحاول رسمها ينبغي أن ننظر إلى بعض الخصائص و المميزات الاجتماعية و الاقتصادية التي تحدد المكانة الاجتماعية و الموقع الاقتصادي للإطار, وبهذا نستعرض نتائج تشير إلى طبيعة و ملكية السكن و هي وسائل لا غنى عنها لتحقيق حد أدنى من الرفاهية التي تسمح بتجديد قوة العمل, وتبرز النتائج بهذا الصدد أن 60% من المبحوثات يملكن مساكن خاصة, حيث صرحت الكثير من المبحوثات أنهن يسكن بشقق صغيرة تتكون من ثلاث غرف في عمارات قديمة, بينما تسكن الأقلية منهم في مساكن تقليدية قديمة أو في مساكن فردية عصرية (فيلات), تليها مباشرة السكنات الوظيفية و التي قدرت بـ 30% من أفراد العينة يسكنن بمساكن وظيفية استفادوا منها في إطار السكنات الوظيفية التي تمنحها الدولة كإمتياز للمسؤولين و القياديين.

في حين نجد أن 10% من المبحوثات ليس لهن مسكن بالتالي فهم مجبرن إلى السكن بالإيجار .

في كل الحالات ومهما كانت نوعية السكن الذي يقطنه هؤلاء الإطارات فإنه ليس ملكا لهن, وتلك هي حال 40% من الإطارات المبحوثات.

جدول رقم 05: يوضح الوظيفة الحالية لأفراد العينة حسب السلك:

النسبة المئوية	التكرار	نوع الوظيفة
43.33%	13	التعليم
26.66%	08	الصحة
20%	06	الخدمات الاجتماعية
10%	03	مديرية البناء و التعمير
00%	00	الصناعة
100%	30	المجموع

رغم ما وصلت إليه المرأة الإطار من نجاحات في تحقيق ذاتها في العمل، إلا أن مشاركتها في العمل و تفضيلها لمهنة عن أخرى، تؤكد الضغوطات الاجتماعية و الأسرية وحتى الذاتية في اختيار مهنة عن أخرى، حيث نجد أن قطاع التعليم، الصحة يمثل أولى ميول اهتمامات المرأة الجزائرية، كما نجد أن المرأة أثبتت حضورها في القطاع التربوي بـ 43.33%، يليه قطاع الصحة بـ 26.66%، في حين نجد الخدمات الاجتماعية قدرت نسبتها بـ 20%، وكأقل نسبة مسجلة بمديرية البناء و التعمير بـ 10%، أما القطاع الصناعي فاستبعدته جميع المبحوثات و جعلته كآخر ميل تلجأ إليه المرأة الإطار في عملها، وبهذا نجد أن الإطارات المبحوثات تفضلن التوجه إلى المهن التي لا تتعارض مع دورهن التقليدي كالتعليم، الطب و الصيدلة...

جدول رقم 06: يوضح المستوى التعليمي للزوج:

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
00%	00	ابتدائي
10%	03	متوسط
16,66%	05	ثانوي
53,33%	16	جامعي
20%	06	دراسات عليا
100%	30	المجموع

أول ما يمكن تحليله و استنتاجه هو أن المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات يتراوح بين الجامعي و الدراسات العليا و الثانوي, و هو مؤشر هام وإيجابي, حيث نجد أن النسبة الكبرى يمثلها الجامعيون بـ53.33%, تليها مباشرة الدراسات العليا بـ20%, أما الثانوي بـ16.66%, والشيء الملاحظ أن النساء أصبحن يتطلعن للاختيار الفردي القائم على أساس التفاهم و التجانس الاجتماعي الاقتصادي الثقافي, كما يفضلن الزواج من من هم في مستواهم التعليمي أو أكثر.

وكأقل نسبة مسجلة هي المتعلقة بالمستوى التعليمي المتوسط بـ10% , أين أبدت 3 مبحوثات من خلال المقابلة أنها لا تعتبر التوافق و التجانس الثقافي و التعليمي شرط مهم في تحديد معايير الزواج, بقدر ما تهتم بالوضع الاقتصادية و الاجتماعية للزوج.

جدول رقم 07: يوضح وظيفة الزوج حسب السلك:

وظيفة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
التعليم	03	10%
الصحة	03	10%
الصناعة	11	36,66%
البناء و التعمير	09	30%
أخرى	04	13.33%
المجموع	30	100%

من خلال المعطيات التي يتضمنها الجدول, تبرز الفروق المرتبطة بالنوع الاجتماعي في طبيعة الوظائف الذي يمارسه كل من الرجل و المرأة, حيث تشير الدراسة إلى أن الرجال يشكلون الغالبية في الوظائف التقنية, بينما تشكل النساء الغالبية في الوظائف الإدارية, حيث بلغت أكبر نسبة في كل من قطاع الصناعة بنسبة 36.66% و قطاع البناء و التعمير بـ30%, و(أخرى تذكر) وتمثلت في قطاع الفلاحة و الأعمال الحرة بنسبة 13.33%.

في حين نجد أن كل من قطاع التربية و الصحة يوجد تقارب في توزيع النسب بينهما, هذا ما يؤكد على وجود فوارق اجتماعية و قواعد تضبط قوانين عمل كل من المرأة و الرجل في المجتمع.

الفصل السابع

جمع وتبويب وتفسير تحليل البيانات

أولاً: تحليل وتفسير البيانات :

- 1- البيانات المتعلقة بأسرة الزوجة الإطار
- 2- البيانات المتعلقة بوظيفة الزوجة الإطار
- 3- البيانات المتعلقة بازدواجية الأدوار لدى الزوجة الإطار

ثانياً: الخاتمة

- 1- النتائج العامة
- 2- مناقشة التساؤلات في ظل النتائج المتحصل عليها
- 3- التوصيات والمقترحات

- المراجع

- الملاحق

ثانياً: البيانات المتعلقة بأسرة الزوجة الإطار:

جدول رقم 08: يوضح مدى نجاح أفراد العينة في أداءها لدورها الأسري:

النسبة	التكرار	مدى نجاح أفراد العينة في أداءها لدورها الأسري
30%	09	دائماً
56.66%	17	أحياناً
13.33%	04	نادراً
100%	30	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى مدى نجاح أفراد عينة في أداء دورهن الأسري، حيث بلغت نسبة 30% من عينة البحث توفيقهن و نجاحهن الدائم في أداء دورهن الأسري، وسبب ذلك المساعدات التي تتلقاها معظم أفراد العينة، بالإضافة إلى نوع القطاع التي تزوال به المرأة الإطار عملها. في حين أكدت أغلبية المبحوثات بمفرده (أحياناً) الذي قدر عددها ب: 17 مبحوثة بنسبة 56.66% من إمكانية التوصل إلى هذا النجاح , لكن حسب الحالات و تبعاً للظروف.

في حين نسبة أن 13.33% من مجموع عينة البحث أكدن عدم توفيقهن و نجاحهن في أداء دورهن الأسري، ترجع الأسباب حسب رأي المبحوثات من خلال المقابلة الى ضيق الوقت، وكذا المستلزمات المستعصية التي يتطلبها كل من الأداء الأسري و الوظيفي.

جدول رقم 09: يوضح مدى مساعدة المستوى الثقافي لأفراد العينة في تقديم تربية أفضل للأبناء:

النسبة	التكرار	النسبة					النسبة				
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
04	13,33%	03	10	00	00	00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
04	13,33%	03	10	00	00	00	00	00	00	00	00

من خلال الجدول أعلاه تبين بأن نسبة 100%، من عينة البحث بأن المستوى الثقافي ساعدهن في تقديم تربية أفضل للأبناء، حيث وزعت الاحتمالات على النحو التالي 13.33%، من المبحوثات أكدت على أن للثقافة دور في طريقة التعامل مع الأبناء، من حيث مراعاة المراحل التي يتطلبها الطفل وذلك بإتباع أسلوب معين في التعاون معه، حتى يتم تجاوز كل مراحل نموه بسهولة.

في حين أن نسبة 10%، من المبحوثات تعتمد على مساعدة أبنائها في المذاكرة من أجل تحصيل دراسي متفوق، وذلك باعتبار البيت وحدة ثقافية أساسية، تعمل على تزويد الطفل بأفكار وعادات واتجاهات تجعل منه فردا صالحا في المجتمع.

الا أن نسبة 76.66%، ما يعادل 23 مبحوثة أكدت على أن المستوى الثقافي للزوجة الإطار دور في تقديم تربية أفضل للأبناء وذلك من خلال الإجابة على مفردة جميعهم.

جدول رقم 10: يوضح مدى إحساس أفراد العينة بعدم التقصير في واجباتهم تجاه الزوج:

النسبة	التكرار	مدى الإحساس بالتقصير
70%	21	نعم
30%	09	لا
100%	30	المجموع

الزواج يتكون من قواعد تحدد حقوق كل من الزوج و الزوجة و واجباتهما و امتيازاتهما كل إزاء الآخر, وقد أثبتت نتائج البحث أن نسبة 70%, من المبحوثات اللواتي لديهن إحساس بعدم التقصير و أداء دورهن على أكمل وجه نحو أزواجهن, وهذا الشعور عادة يأتي بمدى تفهم و تكافؤ العلاقة بين الزوجين. في حين أن نسبة 30%, أكدت أن أزواجهن من يشعرون بالتقصير في حقهم و واجباتهم, فهم يرون كما صرحن من خلال المقابلة أنه على المرأة أن تعمل خارج المنزل طبقاً للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الاستقلال الاقتصادي, كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقاً للمعايير القديمة التي احتفظت بها, هذا ما يجعلها تشعر بتناقض و ازدواجية بين الدورين, وبالتالي فإن الشعور بالتقصير أو عدم التقصير في العلاقة الزوجية يحدده كل منهما إزاء الآخر.

جدول رقم 11: يوضح لمن تعطي أفراد العينة الأولوية بالترتيب في الواجبات:

النسبة	التكرار	الواجبات
40%	12	الأولاد
23.33%	07	الزوج
10%	03	البيت
26.66%	08	العمل
100%	30	المجموع

لقد أبرزت نتائج الدراسة بأن 40%، من المبحوثات من تولي اهتمامها الأول للأطفال، وهذا لما يحتاجونه من رعاية و متابعة ومساندة نفسية، اجتماعية و تربوية...

في حين نجد بأن نسبة 26.66%، من المبحوثات من تولي اهتمامها الثاني للعمل باعتباره جزء جوهري في حياة الفرد عامة و المرأة خاصة، فالعمل وسيلة لتأكيد شخصية المرأة و أهميتها في المجتمع كفرد له حقوق و عليه واجبات، وبالتالي فالعمل يحقق إشباعات نفسية و اجتماعية واقتصادية للأسرة عامة و المرأة خاصة.

وبنفس النسبة تقريبا قدرت بـ 23.33% من المبحوثات، من تولي اهتمامها للزوج، وكأقل نسبة مسجلة هي 10% من المبحوثات من تولي اهتمامهن الأخير أو الرابع للبيت لأنه وفي غالب جميع المبحوثات تتلقى مساعدات.

جدول رقم 12: يوضح كيفية اتخاذ القرارات الهامة في الأسرة:

نأذ القرار	التكرار	النسبة
التشاور	26	86.66%
المشاركة الشكلية	04	13.33%
القرار للرجل	00	00
القرار للمرأة	00	00
المجموع	30	100%

حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه، تبين أن أغلب المبحوثات أكدن على طريقة التشاور في اتخاذ القرارات الهامة في الأسرة، حيث بلغت نسبتهن 86.66% أي ما يعادل 26 مبحوثة، شاركت زوجها في اتخاذ القرارات الهامة في الأسرة.

أما النسبة المتبقية تمثلت في 13.33%، من المبحوثات من صرحن بأن مشاركتهن في القرار مجرد مشاركة شكلية، و السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى نوع العلاقة الزوجية الذي يقيمها كل من الزوج و الزوجة إزاء الآخر، وهو ما يعكس الهوية الكبيرة التي مازالت بين الرجل و المرأة داخل الأسرة .

جدول رقم 13: يوضح موقف الزوج من عمل أفراد العينة:

المجموع		جميعهم		العادات و التقاليد لا تسمح بذلك		إهمال شؤون البيت		التقصير في حقوق الزوج		إهمال تربية الأطفال		موقف الزوج من عمل الزوجة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
63.33%	19	63.33%	19	00	00	00	00	00	00	00	00	موافق
36.66%	11	00	00	03.33%	01	3.33%	01	10	03	20%	06	موافق إلى حد ما
00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	غير موافق
100%	30	00	00	3.33%	01	3.33%	01	10%	03	20%	06	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، الى موقف الزوج من عمل أفراد العينة حيث صرحن بنسبة 36.66% أي ما يعادل 11 مبحوثة، أن أزواجهن موافقين إلى حد ما عن مجال عملهن، و السبب في ذلك يعود عند بعض الأزواج إلى شعوره بالضغط اتجاه ما تعيشه زوجته من خلال كثرة التزاماتها المهنية و الأسرية، أو الى عدم تفهم و تقدير الزوج لمكانة زوجته المهنية، والبعض الآخر يرى في ذلك إهمال في تربية الأطفال بنسبة 20%، في حين أن 10% بسبب تقصير في حقوق الزوج.

إلا أن نسبة 63.33%، ما يعادل 19 مبحوثة، أكدن على موافقة وتشجيع أزواجهن لهذا المنصب، بل أكثر من ذلك فقد أكدت لنا بعض المبحوثات على أن وصولهن لهذا المنصب جاء إصرارا من طرف أزواجهن، مع العلم بأن أزواجهن ذو مستوى تعليمي كبير أهلهم لاحتلال مناصب قيادية هم أيضا.

جدول رقم 14: يوضح كيف ترى أفراد العينة تقسيم الأدوار داخل البيت:

تقسيم الأدوار	التكرار	النسبة
عادلة	00	00
غير عادلة	30	%100
المجموع	30	%100

أكدت جميع المبحوثات و بنسبة 100%، أن توزيع الأدوار داخل الأسرة مجحف بحق المرأة، فمن غير المعقول أن تعود المرأة من عملها لتجد أمامها يوم عمل إضافي ينتظرها و بدون رحمة، وفي هذا الصدد قالت كوستي بندلي (أن عملا بوقت كامل و وجود عدة أطفال صغار، أمر لا يتفق تواجدهما مع التوازن الجسدي و النفسي للكائن البشري)*.

جدول رقم 15: يوضح ما إذا كانت أفراد العينة تتلقى مساعدات في البيت:

المجموع	أخرى		المساعدة المأجورة		الأبناء		الزوج		المساعدة في البيت	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%76.66	23	%13.33	04	%40	12	%13.33	04	%10	03	نعم
%23.33	07	00	00	00	00	00	00	00	00	لا
%100	30	%13.33	04	%40	12	%13.33	04	%10	03	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه، إلى أن جميع أفراد العينة تتلقى المساعدات في البيت، حيث تبين و بنسبة 76.66%، من عينة البحث اللواتي يتلقين مساعدة في البيت وقد وزعت على النحو التالي: 40% من تقوم بمساعدتها استعانة مأجورة،

13.33% مساعدة من طرف الأبناء(البنات) نظرا لكبر سنهم و وعيهم بالمسؤولية, و بنفس النسبة أي 13.33% من طرف أخرى تذكر: أم الزوجة,أخت الزوجة,أم الزوج...، أما النسبة المتبقية و المتمثلة في مساعدة الزوج قدرت ب 10% , هذا ما يؤكد الهوة التي مازالت موجودة بين الرجل و المرأة فيما يخص قضية توزيع الأدوار داخل الأسرة.

في حين أن نسبة 23.33%, ما يعادل 7 مبحوثات, أكدن أنه لا تقدم لهن أي نوع من المساعدة, هذا ما يتعسر عليهن الجمع بين المهنة و الوظيفة من جهة, و الزوجية و الأمومة من جهة أخرى.

جدول رقم 16: يوضح ما إذا كان للمستوي الثقافي لأفراد العينة دور في إعادة تقسيم الأدوار داخل الأسرة:

إعادة تقسيم الأدوار داخل البيت	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	43.33%
لا	17	56.66%
المجموع	30	100%

نجد بأن التوزيع الاجتماعي للأدوار الرجل/ الخارج, المرأة/الداخل, يتم حسب منظومة المجتمع الثقافية و الاجتماعية و السياسية, التي تركز للمرأة أدوارا أعطيت لها قيمة الدونية, و الرجل أدور لها مكانة عالية وسلطوية, وكما أكدت 17 مبحوثة قدرت نسبتها ب 56.66%, عدم قدرتهن و تمكنهن من إعادة توزيع الأدوار داخل المنزل رغم ما وصلت إليه من ثقافة, وما يشار دائما في هذا المجال أن الخصم ليس الرجل, بل النظام أو التقليد, اللذان يجرحان إنسانية المرأة ويزيدان من نرجسية الرجل.

في حين أن نسبة 43.33% ما يعادل 13 مبحوثة أكدن أن المستوى التعليمي و الثقافي للزوجة الإطار دور في إعادة تقسيم الأدوار داخل الأسرة, فعلى الرجل اليوم أن يتخطى صورة الذكورة الموروثة الشائعة, فيقدم بدوره على مشاركة زوجته في الأعمال المنزلية .

جدول رقم 17: يوضح ما إذا نجحت المرأة الماكثة في البيت في تربية أولادها مقارنة بالمرأة العاملة:

النسبة المئوية	التكرار	مقارنة نجاح تربية الأولاد
00	00	نعم
%100	30	لا
%100	30	المجموع

أكدت جميع المبحوثات وبنسبة 100%، أن عمل المرأة وخاصة منهن الأمهات لا يؤثر سلباً على تربية الأبناء، على العكس فالمرأة المثقفة العاملة تمنح لأبنائها فرصة الاستقلال و التعبير عن الذات و الاعتماد على النفس، حيث أن المرأة الإطار تحاول أن تربط أبنائها بالواقع العلمي وتشجعهم دوماً نحو الاستقلال و الاندماج الخارجي، أكثر من المرأة الماكثة في البيت التي تفرض على أبنائها كثرة الالتزامات، وبالتالي تدفع بالطفل إلى النزول عن تحقيق حياته الخاصة التي يود أن يستمتع بها.

جدول رقم 18: يوضح ما إذا كان لأفراد العينة رغبة في العودة إلى المنزل مقابل حصولهن على مرتب شهري:

النسبة المئوية	التكرار	الرغبة في العودة إلى البيت
%26.66	08	نعم
%73.33	22	لا
%100	30	المجموع

رغم الصعوبات و المشاكل و العراقيل التي تتعرض لها أغلب المبحوثات سواء في ميدان العمل أو في الأسرة، لا نؤكد أن جميعهن يرغبن في العودة إلى المنزل، لكن الأرقام تؤكد عكس ذلك، حيث تشير الدراسة بنسبة 73.33% من المبحوثات من تتصدى و تتحدى كل العراقيل التي تصادفها، مبرهنات في ذلك حبهن الشديد لعملهن ورغبتهن في التفوق و إثبات الذات .

في حين أن النسبة 26.66% من أفراد العينة, أكدن على رغبتهن في العودة إلى المنزل, مقابل حصولهن على مرتب شهري, قدر عددهن بـ 08 مبحوثات, ذلك راجع للأسباب المباشرة التالية:
المتاعب المهنية, الالتزامات الأسرية و خاصة تربية الأطفال

ثالثاً: البيانات المتعلقة بوظيفة الزوجة الإطار:

جدول رقم 19: يوضح الأسباب الحقيقية التي دفعت أفراد العينة للعمل:

النسبة المئوية	التكرار	الأسباب التي دفعت للعمل
20%	06	الحاجة إلى رفع مستوى المعيشة
26.66%	08	تحقيق الاستقلال المادي
23.33%	07	كسب مكانة اجتماعية
30%	09	مواجهة الصعاب وتأمين المستقبل
100%	30	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى الأسباب الحقيقية من وراء خروج أفراد عينة البحث للعمل، وما يلفت الانتباه من خلال ما تشير إليه الدراسة أن 9 مبحوثات أكدن على أن السبب الحقيقي في خروجهن للعمل هو: مواجهة صعاب الحياة وتأمين المستقبل بنسبة 30%، إن هذا النوع من الأجوبة يعكس قلق المبحوثات أمام مستقبلهن، هذا القلق تزرعه الأسرة وتغذيه في نفس الفتاة منذ نعومة أظفارها، من جراء اعتبارها كائناً ضعيفاً يحتاج إلى العناية و الحماية، يليها مباشرة السبب الثاني ألا وهو: تحقيق الاستقلال المادي بنسبة 26.66% أي ما يعادل 8 مبحوثات صرحن قائلات: إلى جانب الاستقلال الفكري و الاجتماعي الذي يوفره العمل للمرأة، فهو يمنحها فرصة الاستقلال المادي الذي يعتبر شرطاً من شروط تحرير المرأة، إذ أنه يخولها بأن تكفي حاجاتها بنفسها، فلا تبقى عالة على أسرتها و بالتالي أسيرة لها، و لا تضطر إلى التهافت على طلب الزواج كأنه حماها الوحيد ومورد رزقها الذي لا غنى عنه، مما يساعد على جعلها أقل تسرعاً و أكثر تروياً في الإقدام عليه، كما أن الاستقلال المادي في ظل الزواج من شأنه أن ينعكس إيجابياً على نوعية علاقتها الزوجية، إذ يسمح لها بأن تكون شريكة الزوج بالرأي و القرار ولا ملكاً له ومطيعاً لتسلطه.

في حين أن السبب المادي هو: كسب مكانة اجتماعية، حيث بلغت نسبة الإجابة 23.33%، أكدت فيها 7 مبحوثات أن المرأة اليوم أصبحت تريد تأكيد ذاتها أمام أسرتها وأمام المجتمع، وذلك باحتلالها مكانة لا تقل عن مكانة الرجل، وتلعب دوراً يضاهاه دوره، و الملاحظ لدى المبحوثات هو عزمهن في شق طريقهن نحو النجاح، من خلال القضاء على أسطورة قصورهن الطبيعي،

وتخلفهن المحتوم, فعلى المرأة اليوم أن تنمي ثقافتها المحققة لإنسانيتها بما في ذلك فرادتها, التي لا بد من الحفاظ عليها و الحرص على صيانة هويتها .
 في حين أن نسبة 20% من أفراد العينة, صرحن في حاجاتهن المباشرة إلى تحسين المستوى المعيشي و الاقتصادي لأسرهن, بفعل تزايد حاجة الأسر إلى مورد الدخل, وما يرافقه من ارتفاع تكاليف المعيشة.
 في الحقيقة أن جميع الاحتمالات الموردة و الأسباب المذكورة تؤكد أنه بحصول المرأة على الاستقلال المادي, تتحصل على استقلالها المعنوي و الاجتماعي و شعورها بالمكانة و القيمة الاجتماعية, وبالتالي تغيير صورتها التقليدية الضيقة في المجتمع.

جدول رقم 20: يوضح المدة الزمنية الفعلية التي تقضيها أفراد العينة يوميا في العمل:

النسبة المئوية	التكرار	المدة الزمنية
16.66%	05	أقل من 8 ساعات
40%	12	8 ساعات
43.33%	13	8 ساعات فأكثر
100%	30	المجموع

يشير الجدول أعلاه, بأن أغلب المبحوثات تكملن النصاب القانوني من الحجم الساعي اليومي في العمل وفق قانون العمل, حيث تبين بأن 13 من أفراد عينة البحث يقضين أكثر من 8 ساعات يوميا قدرت نسبتهن بـ 43.33%, طبعاً هذا الانهماك قد يسببه كثرة و تعدد المسؤوليات مما يحتم على القائم بها التضحية بوقته لصالح إنجاز عمله, لكن المؤكد من ذلك أنه يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على صحته النفسية و الجسدية, إضافة إلى ذلك تأثيره على حياته اليومية الأسرية , خاصة أن جميع أفراد العينة متزوجات ولهن أبناء, وبالتالي فإن قضاء أكثر من 8 ساعات يوميا له وزنه و تأثيره على الكل, لذا على الدولة اعتماد تدابير اجتماعية تساعد المرأة على تجاوز العراقيل التي تصادفها, حتى لا تقع في تناقض بين العمل الخارجي و الداخلي.

جدول رقم 21: يوضح قيمة الأجر الذي تتقاضاه أفراد عينة البحث:

النسبة المئوية	التكرار	الأجر
00	00	أقل من 10.000 دج
00	00	11.000 إلى 20.000 دج
%100	30	21.000 دج فأكثر
%100	30	المجموع

إن المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد على مؤشر هام، تمثل في القيمة التي تتقاضاها المبحوثات شهريا، حيث أكدن جميعهن على أن قيمة أجرهن الشهري تتعدى 21.000 دج بل أكثر من ذلك حيث بلغ 30.000 دج، كما صرحت إحدى المبحوثات قائلة من خلال المقابلة: أن هذا حق وليس امتياز، وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد فإن المرأة مطالبة بمضاعفة الجهود للحفاظ على وضعيتها المهنية، و الطموح إلى المزيد من التفوق.

جدول رقم 22: يوضح ما إذا كان للاختلاف البيولوجي بين الجنسين دور في تحديد المناصب القيادية:

المجموع		عدم قدرة المرأة على تقلد مناصب قيادية		هيمنة الرجل على الخارج		التقسيم الاجتماعي للأدوار		المناصب القيادية
النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	
%93.33	28	00	00	%26.66	08	%66.66	20	نعم
%06.66	02	00	00	00	00	00	00	لا
%100	30	00	00	%26.66	08	%66.66	20	المجموع

وفق المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أنه، ما تزال جدلية النوع الاجتماعي و تأثيره المبهم بشكل عام على أفراد المجتمع و بالخصوص على المرأة، حيث أن المجتمع يميل إلى إسناد الأدوار الأساسية الكبيرة الشأن و العظيمة المنفعة للرجل، بينما الأعمال الصغيرة الشأن للمرأة.

حيث تبين بنسبة 93.33%، أن الاختلاف البيولوجي بين الجنسين له دور في تحديد المناصب القيادية، رغم احتلال المرأة لهذه المناصب القيادية، إلا أن هذا لا يغير شيئاً و لا يحل المشكلة، مقارنة بالعدد الهائل من الرجال في مثل هذه المناصب، وحتى تقلد المرأة للمناصب القيادية، هناك من الضغوطات الاجتماعية و الأسرية و حتى الذاتية من تؤثر في اختيار مهنة عن أخرى أو سلكاً و قطاعاً عن آخر.

في حين نجد مبحثين فقط و بنسبة 06.66%، أكدن على أنه لم يعد يوجد عمل خاص بالمرأة كامرأة وبالرجل كرجل، و الشيء المؤكد لذلك هو تقلدها لمثل هذه المناصب.

جدول رقم 23: يوضح نظرة محيط المؤسسة لإسناد أفراد العينة المنصب القيادي:

النسبة المئوية	التكرار	نظرة محيط المؤسسة
53.33%	16	نظرة إيجابية
36.66%	11	نظرة سلبية
10%	03	لا أدري
100%	30	المجموع

تبين معطيات الجدول أعلاه، بأن نسبة 53.33% من مجموع عينة البحث يؤكدن على أن نظرة محيط المؤسسة لإسنادهن المنصب القيادي هي نظرة الإيجابية، كما أشارت إحدى المبحوثات وبنسبة معتبرة أنه يوجد من العاملات بالمؤسسة من لا يتقبلن فكرة قيادة امرأة لأخرى، وقد تعود الأسباب في نظرهم إلى رفض الشخص ذاته للمسؤولية، أو رفض الفكرة ذاتها، كما تبين العكس عند البعض الآخر من العاملات أين يبدين فرحتهن لقيادة المرأة لهن، لما في ذلك من تأثير على علاقات العمل، والدفاع عن حقوق المرأة، أما فيما يخص

الرجال فمنهم من يتقبل فكرة قيادة المرأة لهم ومنهم من يرفض ذلك, وهذا ما أكدته المبحوثات من خلال تقييمهن لأبعاد معاملة محيط المؤسسة اتجاههن. في حين أن نسبة 10% من أفراد عينة البحث أكدن عدم قدرتهن على تقييم الموقف, لعدم وضوح أبعاد المعاملة على حد قولهن.

جدول رقم 24: يوضح توزيع رأي أفراد العينة حسب تقديرهن لعلاقتهن بمرؤوسيهن في العمل:

علاقتهن بمرؤوسيهن	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	05	16.66%
حسنة	14	46.66%
عادية	11	36.66%
المجموع	30	100%

يلاحظ حسب معطيات الجدول أعلاه, أن رأي المبحوثات توزع على مختلف الاحتمالات, وكما هو ملاحظ اتسام أغلب التقديرات بالحسنة و التي جاءت بنسبة 46.66%, والأكيد أن التوصل إلى مثل هذا المستوى العلائقي يدل على توفر ميكانيزمات التعاون و الثقة بين الإطار المسؤول و المرؤوسين, والذي يعود إلى جانب كبير في فهم المسؤول لذاته من خلال خبرته بميدان عمله و كذا شخصيته و معرفته الجيدة لطاغم العامل بالمؤسسة, وذلك من خلال استخدام مصادر التأثير على مرؤوسيه للقدرة على الاتصال الجيد.

في حين قدرت نسبة العلاقة العادية بـ 16.66%, و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى نوع العلاقة التي يقيمها المسؤول في المؤسسة اتجاه مرؤوسيه, فسير العمل لا يعني بالضرورة التسلط و الاستعباد بقدر ما يعني الانضباط في العمل و التفاعل الإيجابي مع العمال, و عليه فإن الشيء المؤكد أن علاقة أفراد عينة البحث بالعمال, تتزواج بين العلاقة العادية والحسنة, بين الطابع الديكتاتوري دون الميل إلى التسلط, والطابع الديمقراطي دون الميل إلى التسبب.

جدول رقم 25: يوضح ما إذا كان العمل الذي تقوم به أفراد العينة يتطلب حضور اجتماعات خارج أوقات العمل و كذا السفر لمهمة أو تربص :

المجموع		السفر لمهمة أو تربص		حضور اجتماعات خارج أوقات العمل		هل يتطلب عمل أفراد
النسبة	القرار	النسبة	القرار	النسبة	القرار	
%100	30	%30	09	%70	21	نعم
	00	00	00	00	00	لا
%100	30	%30	09	%70	21	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن العمل القيادي لأفراد العينة يتطلب منهم حضور اجتماعات خارج أوقات العمل بنسبة 70%، وكذا السفر لمهمة أو تربص بنسبة 30%، فالمبحوثات أكدن و بنسبة متفوقة حضورهن الاجتماعات الطارئة خارج أوقات العمل وحتى في أيام العطل، أما بالنسبة للسفر فهو يمثل العبء الأكبر للزوجة الأم، خاصة و أن أغلب السفريات عبارة عن تربصات تكوينية تدوم أكثر من يومين، غير أنها نادرة الحدوث. رغم تعدد التزامات ومسؤوليات الزوجة الإطار، إلا أنهن يفضلن المواصلة بكل قوة و عزيمة.

جدول رقم 26: يوضح ما إذا كانت هناك صعوبات تواجه أفراد العينة داخل المؤسسة

المجموع		أخرى		اتخاذ القرار		طبيعة العمل		الصعوبات
النسبة	القرار	النسبة	القرار	النسبة	القرار	النسبة	القرار	
%100	30	%16.66	05	%36.66	11	%46.66	14	نعم
	00	00	00	00	00	00	00	لا
%100	30	%16.66	05	%36.66	11	%46.66	14	المجموع

في الواقع أن أي تنظيم سواء كان إداريا أو غيره، لا يخلو من المشاكل والصعوبات، يبقى فقط على الإطار المسؤول أن يدرس المشكل و يوفر له كل

ميكانيزمات الضبط للتخفيف من حدته, حسب ما أكدته جميع أفراد عينة البحث أنهم يشكون صعوبات و عراقيل بالمؤسسة, موزعين هذه الصعوبات و بنسبة كبيرة قدرت ب46.66% على طبيعة العمل وما يتطلبه من جهد عضلي وفكري و المتمثل في : الشعور بالمضايقات, طلب الوساطة , السفر , الوقت....
 في حين و بنسبة 36.66% منهن غير قادرات على التحكم في علاقتهم مع العمال بالإضافة إلى وجود صعوبة في تطبيقهن اللوائح و القوانين, وقد اعتبرت أغلب المبحوثات أن هذه المشكلة تستهدف المنصب القيادي للمرأة الإطار.
 إلا أن 05 مبحوثات قدرت نسبتهن 16.66%, تمثلت في الجانب المادي أو الغطاء المالي الموجه للمؤسسة فقد صرحت المبحوثات صعوبة توزيع الغطاء المالي بطريقة محكمة نظرا لضعف الميزانية.

جدول رقم 27: يوضح توزيع أفراد العينة حسب اكتساب الثقافة
 التعاملية:

النسبة المئوية	التكرار	اكتساب الثقافة التعاملية
73.33%	22	نعم
26.66%		لا
100%	30	المجموع

حسب معطيات الجدول أعلاه يتضح أن معظم أفراد عينة البحث استفادت من خبرتهن المهنية, والتي تظهر على حد قولهن في ثقافة التعامل مع الغير بنسبة 73.33%, هذا ما يدل على حسن استثمار الخبرة المهنية, حيث أظهرت المرأة الإطار القدرة على معاملة عدد كبير من الأفراد, من أواسط اجتماعية مختلفة, وكذا القدرة على تقييم السلوكيات البشرية, للمتعاملين معها داخل المؤسسة .

أما فيما يتعلق بعدم اكتساب هذه الثقافة قدرت نسبتهن 26.66%, يعود سبب ذلك إلى شخصية الإطارات أو إلى طبيعة عملهن و نوع العلاقة التي تقيمها الإطارات المسؤولات معهم, فهي تتعامل يوميا مع طاقم إداري كبير و عملاء متنوعين, قد يصعب عليها التعامل معهم في نطاق بشري ومادي واسع.

جدول رقم 28: يوضح توزيع رأي أفراد العينة حسب اهتماماتهم خارج حيز العمل:

النسبة	التكرار	إهتماماتهم خارج حيز العمل	
26.66%	08	اهتمامات خاصة	نعم
10%	03	اهتمامات عامة	
63.33%	19	-	لا
100%	30	-	المجموع

بناءً على معطيات الجدول أعلاه، نجد أن نسبة 63.33% من أفراد عينة البحث ليس لديهم اهتمامات خارج مجال العمل، في حين نجد نسبة 36.66% من المبحوثات لديهن اهتمامات خارج مجال العمل، حتى وإن كانت نسبتهم ضعيفة مقارنة بالنسبة الأولى، إلا أنها نسبة مهمة و لها دلالتها، خاصة أن مناصب أفراد العينة هامة ولديها وزنها، إضافة إلى ما تتمتعن به من ثقافة علمية و أخرى تعاملية، وبالتالي فهن بحاجة إلى توسيع دائرة اهتمامتهن خدمة لها و لغيرها، كما تبين النسبة 26.66% منهن الاهتمام بالمعلوماتية، ممارسة الرياضة.

أما الاهتمامات العامة قدرت بنسبة 10%، ما يعادل 03 مبحوثات كانت اهتمامتهن في المشاركة بالجمعيات الخيرية و الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، و حسب تقدير المبحوثات فإن ذلك يزيد في رصيدها المعرفي مما يؤهلها تقلد مناصب أكثر مسؤولية و ذلك في إطار التسيير الإداري للمؤسسة. جدول رقم 29: يوضح ما إذا كانت أفراد العينة قد حققت إنجازات بالمؤسسة:

النسبة	التكرار	هل حققت أفراد العينة إنجازات	
36.66%	11	إنجازات مادية	نعم
40%	12	إنجازات معنوية	
23.33%	07	كلاهما	
00	00	00	لا
100%	30	-	المجموع

توضح بيانات الجدول أعلاه, بأن جميع أفراد العينة قد حققت إنجازات بالمؤسسة, حيث توزعت النسب وبصفة متقاربة بين الإنجازات على المستوى المادي, و أخرى على المستوى المعنوي, حيث نجد وبنسبة 40%, من المبحوثات حققت إنجازات على المستوى المعنوي وذلك من خلال تطوير العلاقات المهنية, خلق ثقافة الحوار بين أفراد المؤسسة, أما على المستوى المادي فقدرت نسبته بـ 36.66% تمثلت في: تسيير خطط الإنتاجية, إدخال النظم المعلوماتية, احترام مواقيت العمل.

في حين نجد أن 7 مبحوثات من تؤكد على أنها حققت كل من الإنجازات المعنوية و المادية وذلك بنسبة 23.33%, في هذا الإطار لاحظت الباحثة أمرين اثنين أثناء زيارتها للمؤسسات هو: الدقة في المواعيد بالإضافة إلى النظافة التي تميز أروقة المؤسسة .

رابعاً: البيانات المتعلقة بازدواجية الأدوار لدى الزوجة الإطار:

جدول رقم 30: يوضح كيف تحاول أفراد العينة التوفيق بين الالتزامات الاجتماعية و التربية الأسرية:

النسبة المئوية	التكرار	التوفيق بين التربية الأسرية و الالتزامات الاجتماعية
26.66%	08	تقسيم الوقت
40%	12	المساعدة المأجورة
13.33%	04	الاستعانة بدور الحضانة
20%	06	أخرى
100%	30	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أهم المساعدات التي تلجأ إليها أفراد عينة البحث من أجل التوفيق بين التزاماتها الاجتماعية و إنشغالها الأسرية, وذلك باعتمادها على مساعدات متنوعة, موزعة على النحو التالي بنسبة 40% من المبحوثات تلجأ إلى المساعدة المأجورة, حيث تتولى هذه الأخيرة الأعمال المنزلية, و بالتالي ترفعها عن كاهل الزوجة الإطار, تليها نسبة 26.66% من المبحوثات من تجد في تقسيم الوقت و تثمينه الحل الأنسب وذلك بمعرفة توزيعه على مختلف مطالب الأدوار المتعددة , في حين نجد أن 4 مبحوثات فقط أي بنسبة 13.33% اعتمدت على إيكال تربية أبنائها إلى مراكز متخصصة و المتمثلة في دور الحضانة للأطفال, و هذا يعود إلى تجاوز معظم أبناء أفراد العينة سن الاعتماد على الغير.

في حين نجد أن نسبة 20% ما يعادل 6 مبحوثات من اعتمدت على مساعدات أخرى لم تذكر: بناتها, الأم , أم الزوج, الزوج أثناء غيابها عن المنزل.

من خلال المقابلة أكدت لنا جميع المبحوثات أن خروج المرأة للعمل يتناقض بالضرورة مع كثرة الأولاد, لذا يعتبر تنظيم النسل كخطوة أولى و ضرورية للتوفيق بين الداخل و الخارج.

جدول رقم 31: يوضح توزيع أفراد العينة لما أضافه منصبهن القيادي لأسرهن:

النسبة المئوية	التكرار	ماذا أضاف المنصب القيادي للأسرة
26.66%	08	رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة
30%	09	الاعتزاز والثقة بالنفس
26.66%	08	الاحترام و التقدير
16.66%	05	زيادة الأعباء و المتاعب
100%	30	المجموع

باعتبار أن المنصب المهني له تأثيره الكبير على أسرة العامل, مهما كانت درجته المهنية, حاولت الباحثة معرفة عوائد المنصب القيادي و مسؤولية الزوجة الإطار على أسرته, تشير معطيات الجدول أعلاه أن نسب الاحتمالات متقاربة إلى حد ما بنسبة 30% من عينة البحث اعتبرن أن المنصب القيادي أضاف لهن الاعتزاز و الثقة بالنفس و الأكيد أن المنصب الراقى بامتيازاته يكسب أسر الإطارات الاحترام و التقدير من المحيط الاجتماعي وكان ذلك بنسبة 26.66% و بنفس النسبة 26.66% أكد وبشدة دورهن الإيجابي في رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لأسرهن من خلال حيث أن أجورهن التي تساعد في رفع ميزانية الأسرة.

في حين تبين أن نسبة 16.66% من المبحوثات تعتبر أن المنصب القيادي للمرأة ما أضاف لها سوى المتاعب, فبرغم من الحقوق التي حصلت عليها و تمتعها بالمساواة في الحقوق و المشاركة في مهن عديدة كالرجل, إلا أن هذا لم يمنع من وجود مشاكل وعراقيل, وحسب رأي المبحوثات من خلال المقابلة ترجع نوع هذه المشاكل إلى نوع و طبيعة العمل الذي تمارسه المرأة و المواد التي تتعامل معها, وعلاقة ذلك بالظروف المحيطة بالأسرة عدد الأطفال, مدى تفهم الزوج لطبيعة عمل زوجته...

جدول رقم 32: يوضح توزيع أفراد العينة حسب تكامل أدائهن الأسري بالوظيفي:

النسبة المئوية	التكرار	تكامل الدور الأسري بالوظيفي
90%	27	نعم
10%	03	لا
100%	30	المجموع

توضح بيانات الجدول أعلاه بأن نسبة 90% من المبحوثات، أكدن بأنه يوجد تكامل بين الأدائين الأسري و الوظيفي، لكون دورهن الاجتماعي لا يتناقض مع دورهن الأسري، وبالتالي فكلما كانت الأنشطة المهنية التي تمارسها المرأة امتدادا لأدوارها التقليدية، كلما نجحت المرأة و أحست بتكامل الدورين، عكس الأعمال الأخرى كقطاع البناء والتعمير، الذي مثلته 3 مبحوثات من عينة البحث بنسبة 10% أظهرن شعورهن بالتناقض في الأدوار.

جدول رقم 33: يوضح توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بازواجية بين الأدوار:

النسبة	التكرار	مشاكل الإزدواجية	الشعور بالإزدواجية
10%	03	مشاكل ذاتية نفسية	نعم
6.66%	02	مشاكل على مستوى الأسرة	
6.66%	02	مشاكل على مستوى العمل	
3.33%	01	جميعهم	
73.33%	22	بدون مشاكل	
00	00	-	لا
100%	30	-	المجموع

توضح بيانات هذا الجدول بان نسبة 100%، من المبحوثات يشعرن بالازدواجية في الأدوار، وعلى حد قولهن أنه من الطبيعي أن نشعر بالازدواجية ، وذلك راجع لما نقوم به من أعمال متعددة موزعة بين الداخل و الخارج.

في حين أن الشعور بالازدواجية لا يعني بالضرورة صراع الأدوار، أو خلق مشاكل على مستوى (الأسرة، العمل، مشاكل ذاتية نفسية).و هذا ما أكدته 22 مبحوثة أي نسبة 73.33%، فالمرأة الإطار وبحكم ثقافتها تستطيع تجاوز هذه المشاكل، وذلك بقليل من الذكاء عن طريق تثمين الوقت، خاصة أن الأسرة الحديثة، تفتقد العديد من وظائفها نتيجة ظهور مؤسسات متخصصة، تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل متخصص.

و الشيء الذي ساعد الزوجة الإطار اعتمادها على ما يلي:

- الإحساس بتكامل الأدوار (الأسرة/الوظيفة).

- إحالة تربية الأطفال إلى مؤسسات متخصصة.

- إحالة مهمة الأعمال المنزلية إلى مساعدات مأجورة.

هذا لا يعني أن المرأة تخلت عن وظائفها الأسرية، بل على العكس فهي تقوم بالاعتناء بأطفالها وزوجها وبيتها، حيث لا تقبل إهمال بيتها على حساب عملها ولا عملها على حساب بيتها، لذا فهي تحاول التوفيق بينهما بكثير من الذكاء.

ومتى كانت الظروف عكس ذلك، أحست الزوجة الإطار بمشاكل الازدواجية كما هو حال 08 مبحوثات بنسبة 26.66%، حيث صرحن بأن الشعور بالازدواجية خلق لهن مشاكل على مستوى من الأسرة بنسبة 06.66%، لاسيما في المرحلة التي يكون فيها الأطفال صغار يحتاجون إلى الكثير من الاهتمام و الرعاية ، ويكون الزوج فيها غير متفهم لطبيعة وظيفة زوجته (هذا ما وضحه الجدول رقم 13).

و بنفس النسبة 06.66%، تشكو تأثير ازدواجية الأدوار على العمل بالمؤسسة، لما يتطلبه عمل المرأة الإطار من مسؤولية وجهد كبيرين، بالإضافة إلى الشعور بعدم تكامل الأداء الأسري بالوظيفي، كما تبين أن صراع الأدوار سبب لدى الزوجة الإطار إرهاقا نشأ لديها تعباً، و مشاكل ذاتية نفسية، انعكست على كافة نواحي حياتها، وذلك بنسبة 10% .

و ما يفسر المشاكل التي تعاني منها الزوجة الإطار هي:

التركيبة الاجتماعية و علاقتها بتوزيع الأدوار داخل الأسرة، هذا ما لا يساعد المرأة في التوفيق بين مختلف المهام التي تود هي حالياً-وينتظر منها المجتمع-

الاضطلاع بهما معا، بالإضافة إلى طبيعة المرأة في حد ذاتها، و نسبة وعيها، وخطتها في العمل، وقدرتها على المواصلة.
جدول رقم 34: يوضح في أية دائرة تشعر أفراد العينة بالارتياح:

النسبة المئوية	التكرار	أية دائرة تشعر أفراد العينة بالارتياح
63.33%	19	دائرة (الخاص) الأسرة
–	–	دائرة (العام) الوظيفة
36.66%	11	كلاهما
100%	30	المجموع

توضح بيانات الجدول أعلاه، عن الدائرة التي تشعر فيها أفراد العينة بالارتياح فقد صرحت 19 مبحوثة بأنها تشعر بارتياح أكبر في علمها الصغير البيت أمام أطفالها وزوجها، وذلك بنسبة 63.33%، أما النسبة المتبقية قدرت بـ 36.66% من أفراد عينة البحث يشعرون بالارتياح في كلاً من (العام) نظراً لحبهن وتعلقهن بوظيفتهن، (الخاص) باعتباره البيت الزوجي أين يجد الإنسان راحته. عل الرغم من تعلق المبحوثات بعملهن، ورغبتهم الدائمة في التفوق إلا أنه لم تسجل أي علامة خاصة بالوظيفة، حيث فضلن الإجابة بكليهما.

جدول رقم 35: يوضح ما إذا تغيرت صورة المرأة المسؤولة في المجتمع:

النسبة المئوية	التكرار	تغير صورة المرأة المسؤولة بالمجتمع
56.66%	17	نعم
43.33%	13	لا
100%	30	المجموع

يوضح الجدول أعلاه بأن نسبة 56.66% من مجموع عينة البحث أكد على أن نظرة المجتمع للمرأة العاملة (الإطار) قد تغيرت، وهذا من خلال الالتماسات اليومية وارتفاع أرقام المناصب القيادية التي تحتلها المرأة اليوم، هذا ما خلق نوعاً من الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع.

في حين أن نسبة 43.33% من عينة البحث تشعرن بأنه مازالت هناك فوارق اجتماعية بين الرجل و المرأة تفرضها العادات و التقاليد الاجتماعية, برغم من النجاحات التي وصلت إليها المرأة اليوم إلا أن صورتها في المجتمع تبقى دائماً ناقصة غير مكتملة و متناقضة غير منسجمة فهي إنسان مرغوب فيه و غير مرغوب فيه, مدنس و مقدس.

❖ الخاتمة :

المرأة دائما ما تكون أسيرة لنظرة المجتمع لها، وذلك من حيث تقويمها لموقعها، ورضاها عن أدائها، وفي مجتمعاتنا المحافظة نجد لنظرة المجتمع وقعا كبيرا على المرأة الإطار لحساسية وضعها في مجتمعنا الذي تحكمه العادات و التقاليد بشكل طاغ، يتجاوز حدود الدين و الأحكام الشرعية. و بهذا فإن طريق المرأة مازال غير ممهدا، فهناك عقبات كثيرة مجتمعية لا بد من تجاوزها منها ما يتعلق بوعيها و إرادتها و الآخر يتعلق بالمجتمع و وعيه و إرادته، فحين تنعدم أو تضعف مشاركتها في وضع و رسم و إعداد و إسهام في التنمية الإجتماعية هذا ما يؤكد عدم اكتمال دورها في تحقيق النمو الإقتصادي و الإزدهار الاجتماعي و التقدم الثقافي، وبهذا حين تقدم العادات و الأعراف رؤية مشوهة للتعاليم الدينية، ويرضخ المجتمع لها فان الظلم يظل قابعا يجثم على المرأة، وحين يعجز الإعلام في زمن الثورة المعلوماتية عن تغيير بثه للصورة النمطية المشوهة للمرأة لا تستطيع المرأة أن تكافح للوصول إلى وضع جدير بقدراتها، كما أن وعي المرأة بحقوقها جزء هام من تطورها، و عليه لا نملك إلا الاعتراف بأن صورة المرأة عامة، و الإطار خاصة الآن لا يمكن مقارنتها بصورتها قبل سنين مضت، و عليه فإن التطور و التغيير يمضي بخطى بطيئة و غير متكافئة في جميع الميادين .

بالتالي إن مفتاح القرن الجديد هو في العلم و الوعي و هما ركيزتان لانطلاقة المرأة عبر عالم جديد من المشاركة في التنمية، وصنع القرار المحرك و الناشط في سياسة المجتمع.

أولا- النتائج العامة:

من خلال مناقشة التساؤلات يمكن القول بأن المستوى الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي للزوجة الإطار، يلعب دورا كبيرا في زيادة وعيها بحقوقها وبقدراتها وأدوارها ومكانتها، من خلال ما تقوم به من أدوار عامة/خاصة، وذلك وفق ما حددته القيم الثقافية و الاجتماعية باعتبارها المرأة التي تعكس صورة الزوجة الإطار، وبهذا لا يسعنا إلا الاعتراف بأن صورة المرأة عامة، و الإطار خاصة الآن في تغيير مستمر، ولا يمكن مقارنتها بصورتها قبل سنين مضت .

إن صورة الزوجة الإطار لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال ما تؤديه من أدوار الأسرية/ الوظيفية، و أن نجاحها في أداء هذه الأدوار مرهون فيما يلي:

1- طبيعة المرأة في حد ذاتها: و يقصد به خصوصية اختلاف المرأة ليس فقط عن الرجل بل عن المرأة الأخرى, وذلك لما له من علاقة كبيرة بدرجة وعيها و و إمكانياتها و قدراتها على المواصلة في العمل, كل هذه العوامل وغيرها تساعد الزوجة الإطار على تجاوز مشاكلها الذاتية(النفسية)و الاجتماعية (الأسرة و محيط العمل).

2- ظروف العمل التي تعيشها الزوجة: طبيعة ظروف العمل ومرونته ومدى تناسبه مع ظروف المرأة الأسرية, هي المعيار الرئيسي لقياس نجاح المرأة في عملها وقدرتها على الاستمرار.

3- ظروف الأسرية التي تعيشها الزوجة: إن الظروف الأسرية لدى الزوجة الإطار تشكل لها هاجسا كبيرا, وهو كيف تحاول التوفيق بين عملها وأسرته؟ وبمعنى آخر كيف يمكن لها أن تقوم بواجباتها الأسرية دون أن يؤثر عملها عليها ويؤدي بها إلى التقصير؟ ولعل هذه الظروف هي المفتاح الحقيقي لنجاح الزوجة الإطار وإبداعها في عملها.

أ- تأثير الزوج في عمل المرأة: يظل الزوج هو النقطة الأساسية والمحورية في ظروف المرأة الأسرية, فمتى كان الزوج متعاوناً ومتفهماً لظروف زوجته وواجباتها في العمل انحلت معظم المشاكل وزالت الصعوبات وخفت معها المسؤوليات, أما إذا كان الزوج غير متقبل لفكرة عمل المرأة و لطبيعة عملها وغيابها عن البيت لساعات معينة, فإن ذلك سيخلق مشاكل كثيرة لا حصر لها في البيت ستعكس بالتالي على عملها و أدائها له.

ب- تأثير الأولاد على الزوجة الإطار: إن عدد الأولاد و أعمارهم ومدى احتياجهم إلى الرعاية, كل هذا من شأنه أن يخلق مشاكل ومعوقات للزوجة الإطار

ثانيا- مناقشة التساؤلات في ظل النتائج المتحصل عليها:

تسعى كل دراسة ميدانية للوصول إلى استنتاجات مبنية على حقائق علمية, وهذا من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات أو الفرضيات المقترحة التي يتبناها الباحث حول موضوع الدراسة, لتصبح بذلك هذه الدراسة هي الطريقة الوحيدة التي من خلالها تفسر البيانات المجمعة من الميدان, و ربطها بالإطار النظري من أجل خدمة أغراض البحث و أهدافه.

و كان يتمحور موضوع الدراسة حول صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، حيث تم تحديد عينة ممثلة من طرف مجموعة من الأطارات النسوية موزعة على أربعة قطاعات هي: (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، مديرية البناء و التعمير)، بمدينة باتنة.

وانطلاقاً من إشكالية البحث و الفصول النظرية و التحليلات الميدانية، حاولنا الإجابة على تساؤلات البحث بالاعتماد على أهم المحددات، نوردها حسب التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول :

هل العامل الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي للزوجة الإطار، دور في

تغيير

صورتها، من خلال أداء دورها الأسري؟

باعتبار الأسرة أهم الأبنية الاجتماعية، فهي تؤثر و تتأثر بكل ما هو خارجي، وما يحدث في الأسرة من تغيرات ما هو إلا انعكاس لفلسفة المجتمع، وانطلاقاً من اعتبار الأسرة مجموعة من العلاقات التي تربط بين الزوج و الزوجة و الأبناء، وبما أن الوظيفة التربوية ملقاة على عاتق الزوجة فهي تعتبر ركيزة الأسرة، لما تلعبه من دور بالغ الأهمية في أسرتها، إن الثقافة التي تحملها الزوجة الإطار تساعدها في أداء دورها على أكمل وجه، و تلعب دوراً كبيراً في نجاحها كأم و زوجة، وما يترجم صحة ذلك علاقتها المرنة بزوجها و بأبنائها.

وهذا تم توضيحه في كل من الجداول (10,09,08).

ومنه فإن العامل الثقافي و المستوى التعليمي الذي تحصلت عليه الزوجة الإطار يلعب دوراً آخر في عملية المشاركة الفعلية بالرأي و القرار في الأسرة، وهذا ما يتضح في الجدول رقم (12)، وكما عبرت عنه النسبة 86.66% كما تبين المبحوثات أن المستوى التعليمي و الثقافي للزوجة الإطار غير من النظرة التقليدية تجاهها، وبالتالي فهذه الثقافة خلقت جو من التفاهم و كسب المرأة تأييد العمل من طرف الزوج، وتقدير دورها و احترام مكانتها، و هذا ما تبين معطيات الجدول رقم (13).

كما أن المستوى التعليمي و الثقافي التي تحصلت عليه الزوجة الإطار وما يتطلبه من أعمال خارجية، جعلها تعيش صعوبة التوفيق بين مطالب الأدوار المتعددة في الدخل والخارج، هذا ما جعلها تلجأ إلى مساعدات مختلفة (الاستعانة بالمأجورة، مساعدات من طرف الزوج، الأبناء، الأقارب...)، حتى تستطيع التوفيق بين مختلف أدوارها، و هذا ما جاء في الجدول رقم (15).

التساؤل الفرعي الثاني:

هل العامل الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي للزوجة الإطار, دور في تغيير صورتها, من خلال أداء دورها الوظيفي؟
بناء على هذا السؤال ما تزال جدلية النوع الاجتماعي, وتأثيره المبهم بشكل كبير على أفراد المجتمع بالخصوص على المرأة, وهذا فيما يخص إشراك العنصر النسوي في الأنشطة التنموية باختلافها بما في ذلك تقلد النساء مناصب قيادية.

إن الفرق البيولوجي بين الجنسين في المجتمع يعتمد على تكريس و تقسيم الأنشطة وفق ما يقتضيه التعارض بين مفهومي الذكوري و الأنثوي, الذي أصبحا مندرجين تماما في نظام من التناضرات (الأعلى/ الأسفل, الجاف/الرطب, الداخلة/الخارج, العام/الخاص), أنظر الجدول رقم(22).
لذا ليست العبرة في تقلد المرأة لهذه المناصب القيادية, ولكن في القدرة على تغيير المفاهيم الاجتماعية السائدة و المتوارثة و القناعات الإيمانية والاعتقادية لدى المجتمع بشأن تغيير النظرة في مسألة الحقوق وتكافؤ الفرص بينها و بين الرجل.

أما فيما يخص نظرة محيط المؤسسة للزوجة الإطار من حيث إسنادها لهذا المنصب, أكدوا بنسبة 53.33% من أبدو نظرة إيجابية تجاهها, وهو الشيء الذي يؤكد أن المجتمع حمل في بداياته تحركا إيجابيا من خلاله استطاع أن يؤسس للمرأة قاعدة تنطلق منها إلى المشاركة في التنمية, وهذا ما تترجمه النظرة الإيجابية ل16 مبحوثة, في المقابل تعتبر نسبة 36.66% ما يعادل 11 مبحوثة من أبدو نظرتهم السلبية تجاهها, فهي نسبة معتبرة و لها دلالتها حيث تؤكد هذه النظرة السلبية على أن قضايا المرأة مازالت موضوع جدل ونزاع ومازالت القيم و التقاليد تحول دون قدرة المجتمعات على حسم الجدل بالنسبة لقضايا المرأة, أو التقدم بخطى حثيثة باتجاه إنصافها وإعطائها دورها الحقيقي و الطبيعي في تفاعلات الحياة الحديثة.
التساؤل الفرعي الثالث:

هل طبيعة ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار هي طبيعة منسجمة متكاملة أم مزدوجة متناقضة؟

لقد وضحت المعطيات الامبريقية, وحسب ما أكدته المبحوثات بنسبة 90% بأنه يوجد تكامل بين الدورين الأسري و الوظيفي, ذلك كون دورهن الاجتماعي لا يتناقض مع دورهن الأسري, وبالتالي فكلما كانت الأنشطة المهنية التي تمارسها المرأة امتدادا لأدوارها التقليدية كلما نجحت و أحست بتكامل الدورين.
هذا ما يبينه جدول رقم(32).

بالرغم من الإحساس الذي أكدته معظم المبحوثات حول تكامل الأدوار, إلا أنها في نفس الوقت تشعر بالازدواجية وذلك ما يتطلبه كل من الدورين العام/الخاص غير أن الشعور بالازدواجية لا يعني بالضرورة صراع الأدوار, أو خلق مشاكل على مستويات عدة(ذاتية,أسرية, وظيفية) وذلك ما أكدته 17 مبحوثة, وهذا راجع لتوفر الشروط التالية:

- 1- تكامل الدور الأسري بالوظيفي.
- 2- إحالة تربية الأطفال إلى مؤسسات متخصصة.
- 3- إحالة مهمة الأعمال المنزلية إلى مساعدات مأجورة.
- 4- التشجيع و المساندة من طرف الأسرة (الزوج , الأبناء).
- 5- توفر ظروف عمل حسنة وملائمة.

في حين أن 8 مبحوثات من صرحن بأن الشعور بالازدواجية خلق لها مشاكل على مستوى (ذاتية نفسية,الأسرة,الوظيفة) وذلك متى كانت الظروف معاكسة وغير مناسبة لعمل الزوجة الإطار, و هذا يعود إلى مايلي:

- 1- عدم تفهم الزوج لظروف زوجته و واجباتها في العمل.
 - 2- تأثير عدد الأولاد و أعمارهم ومدى احتياجهم إلى الرعاية .
 - 3- انعدام المساعدات التي ترفع الأعمال المنزلية عن كاهل الزوجة.
 - 4- أعباء المسؤولية والمنصب القيادي.
 - 5- عدم تكامل الدور الأسري بالوظيفي, ذلك هو حال 3 مبحوثات.
- هذا الأخير أدى بالزوجة الإطار إلى التفكير و الرغبة في العودة إلى المنزل, ذلك كما هو مبين في الجدول رقم (18).

ثالثا- التوصيات و المقترحات:

1- تعديل قوانين الأحوال الشخصية, وتعديل النصوص القانونية المرتبطة بالمرأة, ذلك من أجل الاهتمام بأمور شتى يمكن حصرها في الشهادة, الإرث, الزواج, الطلاق, باعتبارها تمثل المحاور التي مازالت تشهد على دونية المرأة و تبعيتها للرجل.

2-إعادة قراءة النص القرآني تبعا لمستجدات الواقع, باعتبار أن تلك القراءة ستؤدي لخلق تلاؤم بين حركية الواقع و ثبات الشرع, و لاشك أن تلك الإضافات

و التعديلات تعتبر بمثابة نقطة تحول مهمة في نظرة الرجل إلى المرأة أولاً و في تحريرها من قيود التقاليد و الأعراف و القيم التي تركز دونيتها و تؤكد خطورتها ثانياً.

3- كسر الصورة النمطية الضيقة عن الزوجة الإطار (المرأة العاملة), وعدم تهميشها بل الوقوف معها لتضع لها خطى راسخة وثابتة في كل أسرتها والمجتمع.

4- التشجيع و المساندة المعنوية الحقيقية من طرف الدولة, من خلال تعديل قانون العمل.

5- التشجيع و المساندة المعنوية من طرف الأسرة الزوج, الأبناء, و ذلك من خلال تخفيف عبء الأعمال المنزلية عن كاهل المرأة , و بالتالي فتح المجالات بشكل أكبر و أكثر فاعلية أمام المرأة لتبرهن أكثر عن نفسها وتبرع أكثر في تبيان قدرتها وطموحاتها,و ذلك من خلال مساعدتها في تطوير أدائها و القيام بأدوارها المطلوبة منها على أكمل وجه.

6- ضرورة تكثيف مثل هذه البحوث العلمية, و الاستمرار في دراسة موضوع الزوجة الإطار من مختلف الجوانب التي لم يتسنى لهذا البحث إنجازها.

ثالثاً: البيانات المتعلقة بوظيفة الزوجة الإطار:

جدول رقم 19: يوضح الأسباب الحقيقية التي دفعت أفراد العينة للعمل:

النسبة المئوية	التكرار	الأسباب التي دفعت للعمل
20%	06	الحاجة إلى رفع مستوى المعيشة
26.66%	08	تحقيق الاستقلال المادي
23.33%	07	كسب مكانة اجتماعية
30%	09	مواجهة الصعاب وتأمين المستقبل
100%	30	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى الأسباب الحقيقية من وراء خروج أفراد عينة البحث للعمل, وما يلفت الانتباه من خلال ما تشير إليه الدراسة أن 9 مبحوثات أكدن على أن السبب الحقيقي في خروجهن للعمل هو: مواجهة صعاب الحياة وتأمين المستقبل بنسبة 30%, إن هذا النوع من الأجوبة يعكس قلق المبحوثات أمام مستقبلهن, هذا القلق تزرعه الأسرة وتغذيه في نفس الفتاة

منذ نعومة أظفارها، من جراء اعتبارها كائنا ضعيفا يحتاج إلى العناية و الحماية، يليها مباشرة السبب الثاني ألا وهو: تحقيق الاستقلال المادي بنسبة 26.66% أي ما يعادل 8 مبحوثات صرحن قائلات: إلى جانب الاستقلال الفكري و الاجتماعي الذي يوفره العمل للمرأة، فهو يمنحها فرصة الاستقلال المادي الذي يعتبر شرطا من شروط تحرير المرأة، إذ أنه يخولها بأن تكفي حاجاتها بنفسها، فلا تبقى عالمة على أسرتها و بالتالي أسيرة لها، و لا تضطر إلى التهافت على طلب الزواج كأنه حماها الوحيد ومورد رزقها الذي لا غنى عنه، مما يساعد على جعلها أقل تسرعا و أكثر ترويا في الإقدام عليه، كما أن الاستقلال المادي في ظل الزواج من شأنه أن ينعكس إيجابيا على نوعية علاقتها الزوجية، إذ يسمح لها بأن تكون شريكة الزوج بالرأي و القرار ولا ملكا له ومطبعة لتسلطه.

في حين أن السبب المادي هو: كسب مكانة اجتماعية، حيث بلغت نسبة الاجابة 23.33%، أكدت فيها 7 مبحوثات أن المرأة اليوم أصبحت تريد تأكيد ذاتها أمام أسرتها وأمام المجتمع، وذلك باحتلالها مكانة لا تقل عن مكانة الرجل، وتلعب دورا يضاهي دوره، و الملاحظ لدى المبحوثات هو عزمهن في شق طريقهن نحو النجاح، من خلال القضاء على أسطورة قصورهن الطبيعي، وتخليهن المحتوم، فعلى المرأة اليوم أن تنمي ثقافتها المحققة لإنسانيتها بما في ذلك فرادتها، التي لا بد من الحفاظ عليها و الحرص على صيانة هويتها .

في حين أن نسبة 20% من أفراد العينة، صرحن في حاجاتهن المباشرة إلى تحسين المستوى المعيشي و الاقتصادي لأسرهن، بفعل تزايد حاجة الأسر إلى مورد الدخل، وما يرافقه من ارتفاع تكاليف المعيشة.

في الحقيقة أن جميع الاحتمالات الموردة و الأسباب المذكورة تؤكد أنه بحصول المرأة على الاستقلال المادي، تتحصل على استقلالها المعنوي و الاجتماعي و شعورها بالمكانة و القيمة الاجتماعية، وبالتالي تغيير صورتها التقليدية الضيقة في المجتمع.

جدول رقم 20: يوضح المدة الزمنية الفعلية التي تقضيها أفراد العينة يوميا في العمل:

النسبة المئوية	التكرار	المدة الزمنية
16.66%	05	أقل من 8 ساعات
40%	12	8 ساعات
43.33%	13	8 ساعات فأكثر
100%	30	المجموع

يشير الجدول أعلاه, بأن أغلب المبحوثات تكملن النصاب القانوني من الحجم الساعي اليومي في العمل وفق قانون العمل, حيث تبين بأن 13 من أفراد عينة البحث يقضين أكثر من 8 ساعات يوميا قدرت نسبتهن ب43.33%, طبعاً هذا الانهماك قد يسببه كثرة و تعدد المسؤوليات مما يحتم على القائم بها التضحية بوقته لصالح إنجاز عمله, لكن المؤكد من ذلك أنه يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على صحته النفسية و الجسدية, إضافة إلى ذلك تأثيره على حياته اليومية الأسرية , خاصة أن جميع أفراد العينة متزوجات ولهن أبناء, وبالتالي فإن قضاء أكثر من 8 ساعات يوميا له وزنه و تأثيره على الكل, لذا على الدولة اعتماد تدابير اجتماعية تساعد المرأة على تجاوز العراقيل التي تصادفها, حتى لا تقع في تناقض بين العمل الخارجي و الداخلي.

جدول رقم 21: يوضح قيمة الأجر الذي تتقاضاه أفراد عينة البحث:

الأجر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10.000 دج	00	00
11.0 إلى 20.000 دج	00	00
21.000 دج فأكثر	30	100%
المجموع	30	100%

إن المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد على مؤشر هام, تمثل في القيمة التي تتقاضاها المبحوثات شهريا, حيث أكدن جميعهن على أن قيمة أجرهن الشهري تتعدى 21.000 دج بل أكثر من ذلك حيث بلغ 30.000 دج, كما صرحت إحدى المبحوثات قائلة من خلال المقابلة: أن هذا حق وليس امتياز, وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد فإن المرأة مطالبة بمضاعفة الجهود للحفاظ على وضعيتها المهنية, و الطموح إلى المزيد من التفوق.

جدول رقم 22: يوضح ما إذا كان للاختلاف البيولوجي بين الجنسين دور في تحديد المناصب القيادية:

المجموع	عدم قدرة المرأة على تقلد مناصب قيادية		هيمنة الرجل على الخارج		التقسيم الاجتماعي للأدوار		المناصب القيادية
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
93.33 %	28	00	26.66 %	08	66.66 %	20	نعم
06.66 %	02	00	00	00	00	00	لا
%100	30	00	26.66 %	08	66.66 %	20	المجموع

وفق المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أنه، ما تزال جدلية النوع الاجتماعي و تأثيره المبهم بشكل عام على أفراد المجتمع و بالخصوص على المرأة، حيث أن المجتمع يميل إلى إسناد الأدوار الأساسية الكبيرة الشأن و العظيمة المنفعة للرجل، بينما الأعمال الصغيرة الشأن للمرأة.

حيث تبين بنسبة 93.33%، أن الاختلاف البيولوجي بين الجنسين له دور في تحديد المناصب القيادية، رغم احتلال المرأة لهذه المناصب القيادية، إلا أن هذا لا يغير شيئاً و لا يحل المشكلة، مقارنة بالعدد الهائل من الرجال في مثل هذه المناصب ، وحتى تقلد المرأة للمناصب القيادية، هناك من الضغوطات الاجتماعية و الأسرية و حتى الذاتية من تؤثر في اختيار مهنة عن أخرى أو سلكاً و قطاعاً عن آخر.

في حين نجد مبحثين فقط و بنسبة 06.66%، أكدن على أنه لم يعد يوجد عمل خاص بالمرأة كامرأة وبالرجل كرجل ، و الشيء المؤكد لذلك هو تقلدها لمثل هذه المناصب.

جدول رقم 23: يوضح نظرة محيط المؤسسة لإسناد أفراد العينة المنصب القيادي:

النسبة المئوية	التكرار	نظرة محيط المؤسسة
53.33%	16	نظرة إيجابية
36.66%	11	نظرة سلبية
10%	03	لا أدري
100%	30	المجموع

تبين معطيات الجدول أعلاه، بأن نسبة 53.33% من مجموع عينة البحث يؤكدن على أن نظرة محيط المؤسسة لإسنادهن المنصب القيادي هي نظرة الإيجابية، كما أشارت إحدى المبحوثات وبنسبة معتبرة أنه يوجد من العاملات بالمؤسسة من لا يتقبلن فكرة قيادة امرأة لأخرى، وقد تعود الأسباب في نظرهم إلى رفض الشخص ذاته للمسؤولية، أو رفض الفكرة ذاتها، كما تبين العكس عند البعض الآخر من العاملات أين يبدین فرحتهن لقيادة المرأة لهن، لما في ذلك من تأثير على علاقات العمل، والدفاع عن حقوق المرأة، أما فيما يخص الرجال فمنهم من يتقبل فكرة قيادة المرأة لهم ومنهم من يرفض ذلك، وهذا ما أكدته المبحوثات من خلال تقييمهن لأبعاد معاملة محيط المؤسسة اتجاههن. في حين أن نسبة 10% من أفراد عينة البحث أكدن عدم قدرتهن على تقييم الموقف، لعدم وضوح أبعاد المعاملة على حد قولهن.

جدول رقم 24: يوضح توزيع رأي أفراد العينة حسب تقديرهن لعلاقتهن بمرؤوسيهن في العمل:

النسبة المئوية	التكرار	علاقتهن بمرؤوسيهن
16.66%	05	جيدة
46.66%	14	حسنة
36.66%	11	عادية
100%	30	المجموع

يلاحظ حسب معطيات الجدول أعلاه، أن رأي المبحوثات توزع على مختلف الاحتمالات، وكما هو ملاحظ اتسام أغلب التقديرات بالحسنة و التي جاءت بنسبة 46.66%، والأكيد أن التوصل إلى مثل هذا المستوى العلائقي يدل على توفر ميكانزمات التعاون و الثقة بين الإطار المسؤول و المرؤوسين، والذي يعود إلى جانب كبير في فهم المسؤول لذاته من خلال خبرته بميدان عمله و كذا شخصيته و معرفته الجيدة لطاغم العامل بالمؤسسة، وذلك من خلال استخدام مصادر التأثير على مرؤوسيه للقدرة على الاتصال الجيد.

في حين قدرت نسبة العلاقة العادية بـ 16.66%، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى نوع العلاقة التي يقيمها المسؤول في المؤسسة اتجاه مرؤوسيه، فسير العمل لا يعني بالضرورة التسلط و الاستعباد بقدر ما يعني الانضباط في العمل و التفاعل الإيجابي مع العمال، و عليه فإن الشيء المؤكد أن علاقة أفراد عينة البحث بالعمال، تتزواج بين العلاقة العادية والحسنة، بين الطابع الديكتاتوري دون الميل إلى التسلط، والطابع الديموقراطي دون الميل إلى التسبب.

جدول رقم 25: يوضح ما إذا كان العمل الذي تقوم به أفراد العينة يتطلب حضور

اجتماعات خارج أوقات العمل و كذا السفر لمهمة أو تربص :

المجموع		السفر لمهمة أو تربص		حضور اجتماعات خارج أوقات العمل		هل يتطلب عمل أفراد السنة
نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
30	100%	09	30%	21	70%	نعم
00		00		00		لا
30	100%	09	30%	21	70%	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن العمل القيادي لأفراد العينة يتطلب منهم حضور اجتماعات خارج أوقات العمل بنسبة 70%، وكذا السفر لمهمة أو تربص بنسبة 30%، فالمبحوثات أكدن و بنسبة متفوقة حضورهن الاجتماعات

الطارئة خارج أوقات العمل وحتى في أيام العطل, أما بالنسبة للسفر فهو يمثل العبء الأكبر للزوجة الأم, خاصة و أن أغلب السفريات عبارة عن تربصات تكوينية تدوم أكثر من يومين, غير أنها نادرة الحدوث. رغم تعدد التزامات ومسؤوليات الزوجة الإطار, إلا أنهم يفضلن المواصلة بكل قوة و عزيمة.

جدول رقم 26: يوضح ما إذا كانت هناك صعوبات تواجه أفراد العينة داخل المؤسسة

الصعوبات	طبيعة العمل		اتخاذ القرار		أخرى		المجموع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
نعم	14	46.66%	11	36.66%	05	16.66%	30	100%
لا	00	00%	00	00%	00	00%	00	00%
المجموع	14	46.66%	11	36.66%	05	16.66%	30	100%

في الواقع أن أي تنظيم سواء كان إداريا أو غيره, لا يخلو من المشاكل والصعوبات, يبقى فقط على الإطار المسؤول أن يدرس المشكل و يوفر له كل ميكانيزمات الضبط للتخفيف من حدته, حسب ما أكدته جميع أفراد عينة البحث أنهم يشكون صعوبات و عراقيل بالمؤسسة, موزعين هذه الصعوبات و بنسبة كبيرة قدرت ب 46.66% على طبيعة العمل وما يتطلبه من جهد عضلي وفكري و المتمثل في : الشعور بالمضايقات, طلب الوساطة , السفر , الوقت....

في حين و بنسبة 36.66% منهم غير قادرين على التحكم في علاقتهن مع العمال بالإضافة إلى وجود صعوبة في تطبيقهن اللوائح و القوانين, وقد اعتبرت أغلب المبحوثات أن هذه المشكلة تستهدف المنصب القيادي للمرأة الإطار.

إلا أن 05 مبحوثات قدرت نسبتهن 16.66%, تمثلت في الجانب المادي أو الغطاء المالي الموجه للمؤسسة فقد صرحت المبحوثات صعوبة توزيع الغطاء المالي بطريقة محكمة نظرا لضعف الميزانية.

جدول رقم 27: يوضح توزيع أفراد العينة حسب اكتساب الثقافة
التعاملية:

النسبة المئوية	التكرار	اكتساب الثقافة التعاملية
73.33%	22	نعم
26.66%	08	لا
100%	30	المجموع

حسب معطيات الجدول أعلاه يتضح أن معظم أفراد عينة البحث استفادت من خبرتهن المهنية، والتي تظهر على حد قولهن في ثقافة التعامل مع الغير بنسبة 73.33%، هذا ما يدل على حسن استثمار الخبرة المهنية، حيث أظهرت المرأة الإطار القدرة على معاملة عدد كبير من الأفراد، من أواسط اجتماعية مختلفة، وكذا القدرة على تقييم السلوكيات البشرية، للمتعاملين معها داخل المؤسسة .

أما فيما يتعلق بعدم اكتساب هذه الثقافة قدرت نسبتهن 26.66%، يعود سبب ذلك إلى شخصية الإطارات أوالى طبيعة عملهن و نوع العلاقة التي تقيمها الإطارات المسؤولات معهم، فهي تتعامل يوميا مع طاقم إداري كبير و عملاء متنوعين، قد يصعب عليها التعامل معهم في نطاق بشري ومادي واسع.

جدول رقم 28: يوضح توزيع رأي أفراد العينة حسب اهتماماتهن
خارج حيز العمل:

النسبة	التكرار	إهتماماتهن خارج حيز العمل	
26.66%	08	اهتمامات خاصة	نعم
10%	03	اهتمامات عامة	
63.33%	19	-	لا
100%	30	-	المجموع

بناءا على معطيات الجدول أعلاه، نجد أن نسبة 63.33%، من أفراد عينة البحث ليس لديهم اهتمامات خارج مجال العمل، في حين نجد نسبة 36.66% من المبحوثات لديهن اهتمامات خارج مجال العمل، حتى وإن كانت نسبتهن ضعيفة مقارنة بالنسبة الأولى، إلا أنها نسبة مهمة و لها دلالتها، خاصة أن

مناصب أفراد العينة هامة ولديها وزنها, إضافة إلى ما تتمتعن به من ثقافة علمية و أخرى تعاملية, وبالتالي فهن بحاجة إلى توسيع دائرة اهتمامتهن خدمة لها و لغيرها, كما تبين النسبة 26.66% منهن الاهتمام بالمعلوماتية, ممارسة الرياضة.

أما الاهتمامات العامة قدرت بنسبة 10%, ما يعادل 03 مبحوثات كانت اهتمامتهن في المشاركة بالجمعيات الخيرية و الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة, و حسب تقدير المبحوثات فإن ذلك يزيد في رصيدها المعرفي مما يؤهلها تقلد مناصب أكثر مسؤولية و ذلك في إطار التسيير الإداري للمؤسسة.

جدول رقم 29: يوضح ما إذا كانت أفراد العينة قد حققت إنجازات بالمؤسسة:

هل حققت أفراد العينة إنجازات	التكرار	النسبة
نعم	11	36.66%
	12	40%
	07	23.33%
لا	00	00
المجموع	30	100%

توضح بيانات الجدول أعلاه, بأن جميع أفراد العينة قد حققت إنجازات بالمؤسسة, حيث توزعت النسب وبصفة متقاربة بين الإنجازات على المستوى المادي, و أخرى على المستوى المعنوي, حيث نجد وبنسبة 40%, من المبحوثات حققت إنجازات على المستوى المعنوي وذلك من خلال تطوير العلاقات المهنية, خلق ثقافة الحوار بين أفراد المؤسسة, أما على المستوى المادي فقدرت نسبته بـ 36.66% تمثلت في: تسيير خطط الإنتاجية, إدخال النظم المعلوماتية, احترام مواقيت العمل.

في حين نجد أن 7 مبحوثات من تؤكد على أنها حققت كل من الإنجازات المعنوية و المادية وذلك بنسبة 23.33%, في هذا الإطار لاحظت الباحثة أمرين اثنين أثناء زيارتها للمؤسسات هو: الدقة في المواعيد بالإضافة إلى النظافة التي تميز أروقة المؤسسة .

رابعاً: البيانات المتعلقة بازدواجية الأدوار لدى الزوجة الإطار:

جدول رقم 30: يوضح كيف تحاول أفراد العينة التوفيق بين الالتزامات الاجتماعية و التربية الأسرية:

النسبة المئوية	التكرار	التوفيق بين التربية الأسرية و الالتزامات الاجتماعية
26.66%	08	تقسيم الوقت
40%	12	المساعدة المأجورة
13.33%	04	الاستعانة بدور الحضانة
20%	06	أخرى
100%	30	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أهم المساعدات التي تلجأ إليها أفراد عينة البحث من أجل التوفيق بين التزاماتها الاجتماعية و إنشغالها الأسرية, وذلك باعتمادها على مساعدات متنوعة, موزعة على النحو التالي بنسبة 40% من المبحوثات تلجأ إلى المساعدة المأجورة, حيث تتولى هذه الأخيرة الأعمال المنزلية, و بالتالي ترفعها عن كاهل الزوجة الإطار, تليها نسبة 26.66% من المبحوثات من تجد في تقسيم الوقت و تثمينه الحل الأنسب وذلك بمعرفة توزيعه على مختلف مطالب الأدوار المتعددة , في حين نجد أن 4 مبحوثات فقط أي بنسبة 13.33% اعتمدت على إيكال تربية أبنائها إلى مراكز متخصصة و المتمثلة في دور الحضانة للأطفال, و هذا يعود إلى تجاوز معظم أبناء أفراد العينة سن الاعتماد على الغير.

في حين نجد أن نسبة 20% ما يعادل 6 مبحوثات من اعتمدت على مساعدات أخرى لم تذكر: بناتها, الأم , أم الزوج, الزوج أثناء غيابها عن المنزل.

من خلال المقابلة أكدت لنا جميع المبحوثات أن خروج المرأة للعمل يتناقض بالضرورة مع كثرة الأولاد, لذا يعتبر تنظيم النسل كخطوة أولى و ضرورية للتوفيق بين الداخل و الخارج.

جدول رقم 31: يوضح توزيع أفراد العينة لما أضافه منصبهن القيادي لأسرهن:

النسبة المئوية	التكرار	ماذا أضاف المنصب القيادي للأسرة
26.66%	08	رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة
30%	09	الاعتزاز والثقة بالنفس
26.66%	08	الاحترام و التقدير
16.66%	05	زيادة الأعباء و المتاعب
100%	30	المجموع

باعتبار أن المنصب المهني له تأثيره الكبير على أسرة العامل، مهما كانت درجته المهنية، حاولت الباحثة معرفة عوائد المنصب القيادي و مسؤولية الزوجة الإطار على أسرته، تشير معطيات الجدول أعلاه أن نسب الاحتمالات متقاربة إلى حد ما بنسبة 30% من عينة البحث اعتبرن أن المنصب القيادي أضاف لهن الاعتزاز و الثقة بالنفس و الأكيد أن المنصب الراقى بامتيازاته يكسب أسر الإطارات الاحترام و التقدير من المحيط الاجتماعي وكان ذلك بنسبة 26.66% و بنفس النسبة 26.66% أكدن وبشدة دورهن الإيجابي في رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لأسرهن من خلال حيث أن أجورهن التي تساعد في رفع ميزانية الأسرة.

في حين تبين أن نسبة 16.66% من المبحوثات تعتبر أن المنصب القيادي للمرأة ما أضاف لها سوى المتاعب، فبرغم من الحقوق التي حصلت عليها و تمتعها بالمساواة في الحقوق و المشاركة في مهن عديدة كالرجل، إلا أن هذا لم يمنع من وجود مشاكل وعراقيل، وحسب رأي المبحوثات من خلال المقابلة ترجع نوع هذه المشاكل إلى نوع و طبيعة العمل الذي تمارسه المرأة و المواد التي تتعامل معها، وعلاقة ذلك بالظروف المحيطة بالأسرة عدد الأطفال، مدى تفهم الزوج لطبيعة عمل زوجته...

جدول رقم 32: يوضح توزيع أفراد العينة حسب تكامل أدائهن الأسري بالوظيفي:

النسبة المئوية	التكرار	تكامل الدور الأسري بالوظيفي
90%	27	نعم
10%	03	لا
100%	30	المجموع

توضح بيانات الجدول أعلاه بأن نسبة 90% من المبحوثات، أكدن بأنه يوجد تكامل بين الأدائين الأسري و الوظيفي، لكون دورهن الاجتماعي لا يتناقض مع دورهن الأسري، وبالتالي فكلما كانت الأنشطة المهنية التي تمارسها المرأة امتدادا لأدوارها التقليدية، كلما نجحت المرأة و أحست بتكامل الدورين، عكس الأعمال الأخرى كقطاع البناء والتعمير، الذي مثلته 3 مبحوثات من عينة البحث بنسبة 10% أظهرن شعورهن بالتناقض في الأدوار.

جدول رقم 33: يوضح توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بازواجية بين الأدوار:

النسبة	التكرار	مشاكل الإزدواجية	الشعور بالإزدواجية
10%	03	مشاكل ذاتية نفسية	نعم
6.66%	02	مشاكل على مستوى الأسرة	
6.66%	02	مشاكل على مستوى العمل	
3.33%	01	جميعهم	
73.33%	22	بدون مشاكل	
00	00	-	لا
100%	30	-	المجموع

توضح بيانات هذا الجدول بان نسبة100% , من المبحوثات يشعرن بالازدواجية في الأدوار, وعلى حد قولهن أنه من الطبيعي أن نشعر بالازدواجية , وذلك راجع لما نقوم به من أعمال متعددة موزعة بين الداخل و الخارج.

في حين أن الشعور بالازدواجية لا يعني بالضرورة صراع الأدوار , أو خلق مشاكل على مستوى (الأسرة , العمل, مشاكل ذاتية نفسية).و هذا ما أكدته 22 مبحوثة أي نسبة73.33% , فالمرأة الإطار وبحكم ثقافتها تستطيع تجاوز هذه المشاكل, وذلك بقليل من الذكاء عن طريق تثمين الوقت, خاصة أن الأسرة الحديثة, تفتقد العديد من وظائفها نتيجة ظهور مؤسسات متخصصة, تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل متخصص.

و الشيء الذي ساعد الزوجة الإطار اعتمادها على ما يلي:

- الإحساس بتكامل الأدوار (الأسرة/الوظيفة).

- إحالة تربية الأطفال إلى مؤسسات متخصصة.

- إحالة مهمة الأعمال المنزلية إلى مساعدات مأجورة.

هذا لا يعني أن المرأة تخلت عن وظائفها الأسرية, بل على العكس فهي تقوم بالاعتناء بأطفالها وزوجها وبيتها, حيث لا تقبل إهمال بيتها على حساب عملها ولا عملها على حساب بيتها, لذا فهي تحاول التوفيق بينهما بكثير من الذكاء.

ومتى كانت الظروف عكس ذلك, أحست الزوجة الإطار بمشاكل الازدواجية كما هو حال 08 مبحوثات بنسبة26.66%, حيث صرحن بأن الشعور بالازدواجية خلق لهن مشاكل على مستوى من الأسرة بنسبة06.66%, لاسيما في المرحلة التي يكون فيها الأطفال صغار يحتاجون إلى الكثير من الاهتمام و الرعاية , ويكون الزوج فيها غير متفهم لطبيعة وظيفة زوجته (هذا ما وضحه الجدول رقم 13).

و بنفس النسبة 06.66%, تشكو تأثير ازدواجية الأدوار على العمل بالمؤسسة, لما يتطلبه عمل المرأة الإطار من مسؤولية وجهد كبيرين, بالإضافة إلى الشعور بعدم تكامل الأداء الأسري بالوظيفي, كما تبين أن صراع الأدوار سبب لدى الزوجة الإطار إرهاقا نشأ لديها تعباً, و مشاكل ذاتية نفسية, انعكست على كافة نواحي حياتها, وذلك بنسبة10% .

و ما يفسر المشاكل التي تعاني منها الزوجة الإطار هي:

التركيبة الاجتماعية و علاقتها بتوزيع الأدوار داخل الأسرة, هذا ما لا يساعد المرأة في التوفيق بين مختلف المهام التي تود هي حاليا-وينتظر منها المجتمع- الاضطلاع بهما معا, بالإضافة إلى طبيعة المرأة في حد ذاتها, و نسبة وعيها, وخطتها في العمل, وقدرتها على المواصلة.

جدول رقم 34: يوضح في أية دائرة تشعر أفراد العينة بالارتياح:

النسبة المئوية	التكرار	أية دائرة تشعر أفراد العينة بالارتياح
63.33%	19	دائرة (الخاص) الأسرة
—	—	دائرة (العام) الوظيفة
36.66%	11	كلاهما
100%	30	المجموع

توضح بيانات الجدول أعلاه, عن الدائرة التي تشعر فيها أفراد العينة بالارتياح فقد صرحت 19 مبحوثة بأنها تشعر بارتياح أكبر في علمها الصغير البيت أمام أطفالها وزوجها, وذلك بنسبة 63.33%, أما النسبة المتبقية قدرت ب 36.66% من أفراد عينة البحث يشعرون بالارتياح في كياهما (العام) نظرا لحبهن وتعلقهن بوظيفتهن, (الخاص) باعتباره البيت الزوجي أين يجد الإنسان راحته. عل الرغم من تعلق المبحوثات بعملهن, ورغبتهن الدائمة في التفوق إلا أنه لم تسجل أي علامة خاصة بالوظيفة, حيث فضلن الإجابة بكليهما.

جدول رقم 35: يوضح ما إذا تغيرت صورة المرأة المسؤولة في المجتمع:

النسبة المئوية	التكرار	تغير صورة المرأة المسؤولة بالمجتمع
56.66%	17	نعم
43.33%	13	لا
100%	30	المجموع

يوضح الجدول أعلاه بأن نسبة 56.66% من مجموع عينة البحث أكدن على أن نظرة المجتمع للمرأة العاملة (الإطار) قد تغيرت, وهذا من خلال الالتماسات

اليومية وارتفاع أرقام المناصب القيادية التي تحتلها المرأة اليوم, هذا ما خلق نوعاً من الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع.

في حين أن نسبة 43.33% من عينة البحث تشعرن بأنه مازالت هناك فوارق اجتماعية بين الرجل و المرأة تفرضها العادات و التقاليد الاجتماعية, برغم من النجاحات التي وصلت إليها المرأة اليوم إلا أن صورتها في المجتمع تبقى دائماً ناقصة غير مكتملة و متناقضة غير منسجمة فهي إنسان مرغوب فيه و غير مرغوب فيه, مدنس و مقدس.

❖ الخاتمة :

المرأة دائما ما تكون أسيرة لنظرة المجتمع لها، وذلك من حيث تقويمها لموقعها، ورضاها عن أدائها، وفي مجتمعاتنا المحافظة نجد لنظرة المجتمع وقعا كبيرا على المرأة الإطار لحساسية وضعها في مجتمعنا الذي تحكمه العادات و التقاليد بشكل طاغ، يتجاوز حدود الدين و الأحكام الشرعية. و بهذا فإن طريق المرأة مازال غير ممهدا، فهناك عقبات كثيرة مجتمعية لا بد من تجاوزها منها ما يتعلق بوعيها و إرادتها و الآخر يتعلق بالمجتمع و وعيه و إرادته، فحين تنعدم أو تضعف مشاركتها في وضع و رسم و إعداد و إسهام في التنمية الإجتماعية هذا ما يؤكد عدم اكتمال دورها في تحقيق النمو الإقتصادي و الإزدهار الاجتماعي و التقدم الثقافي، وبهذا حين تقدم العادات و الأعراف رؤية مشوهة للتعاليم الدينية، ويرسخ المجتمع لها فان الظلم يظل قابعا يجثم على المرأة، وحين يعجز الإعلام في زمن الثورة المعلوماتية عن تغيير بثه للصورة النمطية المشوهة للمرأة لا تستطيع المرأة أن تكافح للوصول إلى وضع جدير بقدراتها، كما أن وعي المرأة بحقوقها جزء هام من تطورها، و عليه لا نمك إلا الاعتراف بأن صورة المرأة عامة، و الإطار خاصة الآن لا يمكن مقارنتها بصورتها قبل سنين مضت، و عليه فإن التطور و التغيير يمضي بخطى بطيئة و غير متكافئة في جميع الميادين .

بالتالي إن مفتاح القرن الجديد هو في العلم و الوعي و هما ركيزتان لانطلاقة المرأة عبر عالم جديد من المشاركة في التنمية، وصنع القرار المحرك و الناشط في سياسة المجتمع.

أولا- النتائج العامة:

من خلال مناقشة التساؤلات يمكن القول بأن المستوى الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي للزوجة الإطار، يلعب دورا كبيرا في زيادة وعيها بحقوقها وبقدراتها وأدوارها ومكانتها، من خلال ما تقوم به من أدوار عامة/خاصة، وذلك وفق ما حددته القيم الثقافية و الاجتماعية باعتبارها المرأة التي تعكس صورة الزوجة الإطار، وبهذا لا يسعنا إلا الاعتراف بأن صورة المرأة عامة،

و الإطار خاصة الآن في تغيير مستمر, ولا يمكن مقارنتها بصورتها قبل سنين مضت .

إن صورة الزوجة الإطار لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال ما تؤديه من أدوار الأسرية/ الوظيفية, و أن نجاحها في أداء هذه الأدوار مرهون فيما يلي:
1- طبيعة المرأة في حد ذاتها: و يقصد به خصوصية اختلاف المرأة ليس فقط عن الرجل بل عن المرأة الأخرى, وذلك لما له من علاقة كبيرة بدرجة وعيها و و إمكانياتها و قدراتها على المواصلة في العمل, كل هذه العوامل وغيرها تساعد الزوجة الإطار على تجاوز مشاكلها الذاتية(النفسية)و الاجتماعية (الأسرة و محيط العمل).

2- ظروف العمل التي تعيشها الزوجة: طبيعة ظروف العمل ومرونته ومدى تناسبه مع ظروف المرأة الأسرية, هي المعيار الرئيسي لقياس نجاح المرأة في عملها وقدرتها على الاستمرار.

3- ظروف الأسرية التي تعيشها الزوجة: إن الظروف الأسرية لدى الزوجة الإطار تشكل لها هاجسا كبيرا, وهو كيف تحاول التوفيق بين عملها وأسرتها؟ وبمعنى آخر كيف يمكن لها أن تقوم بواجباتها الأسرية دون أن يؤثر عملها عليها ويؤدي بها إلى التقصير؟ ولعل هذه الظروف هي المفتاح الحقيقي لنجاح الزوجة الإطار وإبداعها في عملها.

أ- تأثير الزوج في عمل المرأة: يظل الزوج هو النقطة الأساسية والمحورية في ظروف المرأة الأسرية, فمتى كان الزوج متعاوناً ومتفهماً لظروف زوجته وواجباتها في العمل انحلت معظم المشاكل وزالت الصعوبات وخفت معها المسؤوليات, أما إذا كان الزوج غير متقبل لفكرة عمل المرأة و لطبيعة عملها وغيابها عن البيت لساعات معينة, فإن ذلك سيخلق مشاكل كثيرة لا حصر لها في البيت ستنعكس بالتالي على عملها و أدائها له.

ب- تأثير الأولاد على الزوجة الإطار: إن عدد الأولاد و أعمارهم ومدى احتياجهم إلى الرعاية, كل هذا من شأنه أن يخلق مشاكل ومعوقات للزوجة الإطار

ثانياً - مناقشة التساؤلات في ظل النتائج المتحصل عليها:

تسعى كل دراسة ميدانية للوصول إلى استنتاجات مبنية على حقائق علمية، و هذا من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات أو الفرضيات المقترحة التي يتبناها الباحث حول موضوع الدراسة، لتصبح بذلك هذه الدراسة هي الطريقة الوحيدة التي من خلالها تفسر البيانات المجمعة من الميدان، و ربطها بالإطار النظري من أجل خدمة أغراض البحث و أهدافه.

و كان يتمحور موضوع الدراسة حول صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، حيث تم تحديد عينة ممثلة من طرف مجموعة من الأطارات النسوية موزعة على أربعة قطاعات هي: (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، مديرية البناء و التعمير)، بمدينة باتنة.

وانطلاقاً من إشكالية البحث و الفصول النظرية و التحليلات الميدانية، حاولنا الإجابة على تساؤلات البحث بالاعتماد على أهم المحددات، نوردها حسب التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول :

هل العامل الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي للزوجة الإطار، دور في تغيير صورتها، من خلال أداء دورها الأسري؟

باعتبار الأسرة أهم الأبنية الاجتماعية، فهي تؤثر و تتأثر بكل ما هو خارجي، وما يحدث في الأسرة من تغيرات ما هو إلا انعكاس لفلسفة المجتمع، وانطلاقاً من اعتبار الأسرة مجموعة من العلاقات التي تربط بين الزوج و الزوجة و الأبناء، وبما أن الوظيفة التربوية ملقاة على عاتق الزوجة فهي تعتبر ركيزة الأسرة، لما تلعبه من دور بالغ الأهمية في أسرتها، إن الثقافة التي تحملها الزوجة الإطار تساعد في أداء دورها على أكمل وجه، و تلعب دوراً كبيراً في نجاحها كأم وزوجة، وما يترجم صحة ذلك علاقتها المرنة بزوجها و بأبنائها.

وهذا تم توضيحه في كل من الجداول (08,09,10).

ومنه فإن العامل الثقافي و المستوى التعليمي الذي تحصلت عليه الزوجة الإطار يلعب دوراً آخر في عملية المشاركة الفعلية بالرأي و القرار في الأسرة، وهذا ما يتضح في الجدول رقم (12)، وكما عبرت عنه النسبة 86.66% كما تبين المبحوثات أن المستوى التعليمي و الثقافي للزوجة الإطار غير من النظرة التقليدية تجاهها، وبالتالي فهذه الثقافة خلقت جو من التفاهم و كسب

المرأة تأييد العمل من طرف الزوج، وتقدير دورها و احترام مكانتها، و هذا ما تبين معطيات الجدول رقم (13).

كما أن المستوى التعليمي و الثقافي التي تحصلت عليه الزوجة الإطار وما يتطلبه من أعمال خارجية، جعلها تعيش صعوبة التوفيق بين مطالب الأدوار المتعددة في الدخل والخارج، هذا ما جعلها تلجأ إلى مساعدات مختلفة (الاستعانة بالمأجورة، مساعدات من طرف الزوج، الأبناء، الأقارب...)، حتى تستطيع التوفيق بين مختلف أدوارها، و هذا ما جاء في الجدول رقم (15).

التساؤل الفرعي الثاني:

هل العامل الثقافي والاجتماعي و الاقتصادي للزوجة الإطار، دور في تغيير صورتها، من خلال أداء دورها الوظيفي؟

بناء على هذا السؤال ما تزال جدلية النوع الاجتماعي، وتأثيره المبهم بشكل كبير على أفراد المجتمع بالخصوص على المرأة، وهذا فيما يخص إشراك العنصر النسوي في الأنشطة التنموية باختلافها بما في ذلك تقلد النساء مناصب قيادية.

إن الفرق البيولوجي بين الجنسين في المجتمع يعتمد على تكريس و تقسيم الأنشطة وفق ما يقتضيه التعارض بين مفهومي الذكوري و الأنثوي، الذي أصبحا مندرجين تماما في نظام من التناقضات (الأعلى/

الأسفل، الجاف/الرطب، الداخل/الخارج، العام/الخاص)، أنظر الجدول رقم (22). لذا ليست العبرة في تقلد المرأة لهذه المناصب القيادية، ولكن في القدرة على تغيير المفاهيم الاجتماعية السائدة و المتوارثة و القناعات الإيمانية والاعتقادية لدى المجتمع بشأن تغيير النظرة في مسألة الحقوق وتكافؤ الفرص بينها و بين الرجل.

أما فيما يخص نظرة محيط المؤسسة للزوجة الإطار من حيث إسنادها لهذا المنصب، أكدوا بنسبة 53.33% من أبدو نظرة إيجابية تجاهها، وهو الشيء الذي يؤكد أن المجتمع حمل في بداياته تحركا إيجابيا من خلاله استطاع أن يؤسس للمرأة قاعدة تنطلق منها إلى المشاركة في التنمية، وهذا ما ترجمه النظرة الإيجابية ل16 مبحوثة، في المقابل تعتبر نسبة 36.66% ما يعادل 11 مبحوثة من أبدو نظرتهم السلبية تجاهها، فهي نسبة معتبرة و لها دلالتها حيث تؤكد هذه النظرة السلبية على أن قضايا المرأة مازالت موضوع جدل ونزاع ومازالت القيم و التقاليد تحول دون قدرة المجتمعات على حسم الجدل بالنسبة لقضايا المرأة، أو التقدم بخطى حثيثة باتجاه إنصافها وإعطائها دورها الحقيقي و الطبيعي في تفاعلات الحياة الحديثة.

التساؤل الفرعي الثالث:

هل طبيعة ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار هي طبيعة منسجمة متكاملة أم مزدوجة متناقضة؟

لقد وضحت المعطيات الامبريقية، وحسب ما أكدته المبحوثات بنسبة 90% بأنه يوجد تكامل بين الدورين الأسري و الوظيفي، ذلك كون دورهن الاجتماعي لا يتناقض مع دورهن الأسري، وبالتالي فكلما كانت الأنشطة المهنية التي تمارسها المرأة امتدادا لأدوارها التقليدية كلما نجحت و أحست بتكامل الدورين. هذا ما يبينه جدول رقم (32).

بالرغم من الإحساس الذي أكدته معظم المبحوثات حول تكامل الأدوار، إلا أنها في نفس الوقت تشعر بالازدواجية وذلك ما يتطلبه كل من الدورين العام/الخاص غير أن الشعور بالازدواجية لا يعني بالضرورة صراع الأدوار، أو خلق مشاكل على مستويات عدة (ذاتية،أسرية، وظيفية) وذلك ما أكدته 17 مبحوثة، وهذا راجع لتوفر الشروط التالية:

- 6- تكامل الدور الأسري بالوظيفي.
- 7- إحالة تربية الأطفال إلى مؤسسات متخصصة.
- 8- إحالة مهمة الأعمال المنزلية إلى مساعدات مأجورة.
- 9- التشجيع و المساندة من طرف الأسرة (الزوج ، الأبناء).
- 10- توفر ظروف عمل حسنة وملائمة.

في حين أن 8 مبحوثات من صرحن بأن الشعور بالازدواجية خلق لها مشاكل على مستوى (ذاتية نفسية، الأسرة، الوظيفة) وذلك متى كانت الظروف معاكسة وغير مناسبة لعمل الزوجة الإطار، و هذا يعود إلى مايلي:

- 1- عدم تفهم الزوج لظروف زوجته و واجباتها في العمل.
 - 6- تأثير عدد الأولاد و أعمارهم ومدى احتياجهم إلى الرعاية .
 - 7- انعدام المساعدات التي ترفع الأعمال المنزلية عن كاهل الزوجة.
 - 8- أعباء المسؤولية و المنصب القيادي.
 - 9- عدم تكامل الدور الأسري بالوظيفي، ذلك هو حال 3 مبحوثات.
- هذا الأخير أدى بالزوجة الإطار إلى التفكير و الرغبة في العودة إلى المنزل، ذلك كما هو مبين في الجدول رقم (18).

ثالثا- التوصيات و المقترحات:

1- تعديل قوانين الأحوال الشخصية, وتعديل النصوص القانونية المرتبطة بالمرأة, ذلك من أجل الاهتمام بأمور شتى يمكن حصرها في الشهادة, الإرث, الزواج, الطلاق, باعتبارها تمثل المحاور التي مازالت تشهد على دونية المرأة و تبعيتها للرجل.

2-إعادة قراءة النص القرآني تبعا لمستجدات الواقع, باعتبار أن تلك القراءة ستؤدي لخلق تلاؤم بين حركية الواقع و ثبات الشرع, و لاشك أن تلك الإضافات

و التعديلات تعتبر بمثابة نقطة تحول مهمة في نظرة الرجل إلى المرأة أولا و في تحريرها من قيود التقاليد و الأعراف و القيم التي تكرر دونيتها و تؤكد خطورتها ثانيا.

3-كسر الصورة النمطية الضيقة عن الزوجة الإطار(المرأة العاملة), وعدم تهميشها بل الوقوف معها لتضع لها خطى راسخة وثابتة في كل أسرتها والمجتمع.

4- التشجيع و المساندة المعنوية الحقيقية من طرف الدولة, من خلال تعديل قانون العمل.

5- التشجيع و المساندة المعنوية من طرف الأسرة الزوج, الأبناء, و ذلك من خلال تخفيف عبء الأعمال المنزلية عن كاهل المرأة , و بالتالي فتح المجالات بشكل أكبر و أكثر فاعلية أمام المرأة لتبرهن أكثر عن نفسها وتبرع أكثر في تبيان قدرتها وطموحاتها,و ذلك من خلال مساعدتها في تطوير أدائها و القيام بأدوارها المطلوبة منها على أكمل وجه.

6- ضرورة تكثيف مثل هذه البحوث العلمية, و الاستمرار في دراسة موضوع الزوجة الإطار من مختلف الجوانب التي لم يتسنى لهذا البحث إنجازها.

المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

المراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد السيد محمد إسماعيل: مشكلات الطفل السلوكية و أساليب معاملة الوالدين, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 1994.
- 2- أحمد يحي عبد الحميد: الأسرة و البيئة, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 1998.
- 3- أميمة أبو بكر و شرين شكري: المرأة و الجندر-إلغاء التمييز الثقافي و الاجتماعي بين الجنسين- دار الفكر بدمشق, ط1, 2002.
- 4- أنيسة بركات حراز: نظام المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية, المؤسسة الوطنية للتأليف و النشر, بيروت, 1980.
- 5- حسن الساعاتي: علم الاجتماع الصناعي, ط2, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, بيروت, 1980.
- 6- حسن الغامدي: الثقافة و المجتمع, دراسة أنثروبولوجية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1988.
- 7- حمدي علي أحمد: مقدمة في علم الاجتماع التربوية, ط1, دار المعرفة الجامعية, القاهرة, 1977.
- 8- خليل احمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع, ط1, دار الحداثة, مصر, 1984.
- 9- سامية حسن الساعاتي: الاختيار الزوجي و التغيير الاجتماعي, دار النهضة العربية, 1981.
- 10- سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة, ط1, دار المعارف, مصر, 1982.
- 11- سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي, التشغيل, الصناعة و التنمية, ج2, ترجمة الأزهر بوغنبور, ديوان المطبوعات الجامعية, 1973.
- 12- سمير عبده: المرأة العربية بين التخلف و التحرر, منشورات دار الآفاق الجديدة, بيروت, 1988.
- 13- سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية, دار النهضة العربية, بيروت, 1984.
- 14- سناء الخولي: الزواج و العلاقات الأسرية, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1990.
- 15- سهير كامل أحمد: سيكولوجية نمو الطفل, مركز الإسكندرية للكتاب, الإسكندرية, 1999.
- 16- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي, مكتبة وهبة, مصر, 1982.
- 17- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع النشأة و التطور, الإسكندرية, دار المعارف الجامعية, 1999.
- 18- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع, ط3, المكتب الجامعي الحديث, مصر, 1988.
- 19- علاء الدين الكفافي: الإرشاد و العلاج النفسي الأسري, ط1, دار الفكر العربي, مصر, 1999.
- 20- علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة, ط2, دار المعرفة الجامعية, 1992.
- 21- علي أسعد لطفة: علم الاجتماع التربوي, منشورات جامعة دمشق, سوريا, ط1, 1993.

- 22- **علي أرفار**: صورة المرأة بين المنظور الديني و الشعبي و العلماني, دار الطليعة بيروت, 1996.
- 23- **علي الحوات**: النظرية الاجتماعية الاتجاهات الأساسية ,مالمط, منشورات أجا, 1998.
- 24- **علي زيعور**: التحليل النفسي للذات العربية, دار الطليعة, بيروت, ط3, 1982.
- 26- **عمر رضا كحالة**: الزواج, ط1, مؤسسة الرسالة, سوريا, 1977.
- 27- **فاطمة المنتصر الكتاني**: الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية و علاقتها بمخاوف الذات لدى الطفل, دار الشروق للنشر و التوزيع, ط1, 2000.
- 28- **فضيل دليو و آخرون**: علم الاجتماع من التغريب إلى التأهيل, دار المعرفة, الجزائر, 1998.
- 29- **فوزية ذياب**: نمو الطفل بين الأسرة و دور الحضانة, مكتبة النهضة المصرية, ط3, بدون سنة نشر
- 30- **كوستلي نبدلي**: تعليم الفتاة و آفاق المرأة, ط1, طرابلس, 1998.
- 30- **لابلاش بونتاليس**: معجم العلوم الاجتماعية, ترجمة مصطفى حجازي, ط1, ديوان المطبوعات الجزائرية, 1985.
- 31- **مالك بن نبي**: ميلاد مجتمع, ط3, ترجمة عبد الصبور شاهين, دار الفكر, سوريا, 1986.
- 32- **محمد آدم سلامة**: المرأة بين البيت والعمل, ط1, دار المعارف, القاهرة, 1982.
- 33- **محمد عاطف غيث**: المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي, ط1, دار المعرفة الجامعية, بدون سنة نشر.
- 34- **محمد علي محمد**: تاريخ علم الاجتماع, الرواد و المعاصرة, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1989.
- 35- **محمد محدة**: الخطبة و الزواج, دار الشهاب, باتنة, ط2, الجزائر, 1994.
- 36- **محمد يسري إبراهيم**: الأسرة في التراث الديني و الاجتماعي, رؤية في أنثروبولوجية الزواج الأسرة, دار المعارف, مصر, 1995.
- 37- **محمود حسن**: الأسرة و مشكلاتها, ط1, دار النهضة العربية, بيروت, 1967.
- 38- **مصطفى الخشاب**: دراسات في علم الاجتماع العائلي, دار النهضة العربية, بيروت, 1982.
- 39- **مصطفى السلماني**: الزواج و الأسرة, ط1, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1995.
- 40- **مصطفى بوتفنوش**: العائلة الجزائرية, التطور و الخصائص الحديثة, ترجمة دميري أحمد, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية, 1984.
- 41- **مصطفى بوتفنوش**: علم الاجتماع الأسرة, دار الشروق للتوزيع والنشر, ط1, عمان, 1994.
- 42- **معن خليل عمر**: نقد الفكر الاجتماعي المعاصر, دار الآفاق الجديدة, بيروت, ط1, 1991.
- 43- **نبيل السمالوطي**: الدين و البناء الاجتماعي العائلي, دار القومية للطباعة و النشر, الجزائر, 1988.
- 44- **نوال سليمان رمضان**: التنشئة الاجتماعية و السياسية لدى الطفل المصري, بيروت, دار النهضة العربية, 1994.

45- نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها تطورها، ط5، ترجمة محمد هدى وآخرون، دار المعارف ، القاهرة، 1978.

المعاجم:

- 1- إبراهيم مذكور: معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975
- 2- بور يكور، بودون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع ،ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للطبع والتوزيع، بيروت، 1986.
- 3- نخبة من أساتذة علم الاجتماع: مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة

المجلات والرسائل:

- 1- أحمد زايد و عروس الزبير: النخبة الاجتماعية ،حالة الجزائر و مصر، مركز البحوث العربية و الإفريقية، مكتبة مدبولي، مصر، 2005
- 2- محمد الحمداوي: وضعية المرأة و العنف داخل الأسرة و المجتمع الجزائري، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية و العلوم الاجتماعية، العدد 10، جانفي 2000
- 3- نايف مودة النبوي: عمل المرأة و أثره في تنشئة أبنائها -مجلة التربية-، اللجنة الوطنية الفطرية للتربية و الثقافة و العلوم، العدد 122 ، 1997.
- 4- باحثات: موقع المرأة في السياسي في لبنان و العالم العربي، 1997-1998.
- 5- باحثات: مجموعة من الباحثات اللبانيات ، دار الرازي، 1994-1995.

الدوريات:

- 1- الدستور: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المعهد الوطني، 1976.
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات: الحولية الإحصائية رقم 16، 1994.3
- 3- الإتحاد الوطني العام للعمال الجزائريين: القانون الأساسي العام للعمال الجزائريين، 1997.
- 4- برنامج الرئيس الجزائري المقدم في انتخابات 15 افريل 1999
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- وزارة العدل- قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

المراجع باللغة الفرنسية:

Dictionnaires :

- 1-**La grande encyclopédie la rousse , boudin.**
- 2- **N.Sillany** :dictionnaire de la psychologie ; édition la rousse bordas ,1988.
- 3- **petit Larousse** : dictionnaire encyclopédique pour tout,1980.

Livres :

- 1-Angers Maurice :**initiation pratique a la méthodologie des science Humaines, Alger, édition casbah,1997.**
- 2- **Béatrice Marbeau ,cleirens** :psychologie des mère, édition universitaires ,parie,1967.
- 3-**Catherine Mary**: les femmes ingénieurs, une révolution respectueuse, édition Belin ,paris,2004.
- 4-**Kouaouci**: famille, femme et contraception, ALGER, ceweap,1992.

Thèses :

- 1-**A.A.R.D.E.S**: le mariage lieu d'un rapport entre famille et société Alger,1977
- 2-**Saliha boudafla** :statut reconnu a la femme par le discours officiel algérien , 1965/1982, mémoire de magister, université d'Alger, institut des science politique,1984.
- 3-**Hamal Ali et Tahar** : la transition de la fécondité et politique de population en Algérie, science humaine , université Constantine,1999.

ملخص الدراسة

الموضوع: صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية و الالتزامات الاجتماعية
- دراسة ميدانية عن عينة من الإطارات بمدينة باتنة -

إعداد الطالبة: عازة ليندة.

إشراف الأستاذ: الدكتور أحمد بوذراع.

نوع الشهادة المحضرة : شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

يهدف هذا البحث للكشف عن صورة الزوجة الإطار من خلال ما تقوم به من أدوار أسرية و أخرى وظيفية عملية, انطلاقا من سؤال أولي : هل العامل الثقافي الذي تحمله الزوجة الإطار دور في تغيير و تحسين صورتها في المجتمع؟ هل استطاعت الزوجة الإطار تحقيق ذاتها في كيلا الدورين ؟ هل المنصب القيادي للزوجة الإطار خلق لها مشاكل على مستوى الأسرة , العمل مشاكل نفسية ذاتية؟

انطلقت الدراسة من تساؤل أساسي هو {هل المستوى الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي للزوجة الإطار دور في تغيير صورتها, من خلال أداء دورها الأسري و الوظيفي}, لتحديد مؤشرات و أبعاد الدراسة اعتمادا على تساؤلات فرعية:

- هل المستوى الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي للزوجة الإطار دور في تغيير صورتها, من خلال أداء دورها الأسري؟
- هل المستوى الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي للزوجة الإطار دور في تغيير صورتها, من خلال أداء دورها الوظيفي؟
- هل طبيعة ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار , هي طبيعة منسجمة متكاملة أم مزدوجة متناقضة؟.

و كان علينا بداية تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع , ثم التطرق لبعض الخلفيات النظرية لدراسة الزواج و الأسرة خاصة ما تعلق بالتغيرات التي طرأت على المرأة في الأسرة و المجتمع.

كما لنا محاولة لتحديد مفهوم التربية الأسرية للزوجة الإطار وذلك من خلال التطرق إلى بعض الإسهامات الفكرية الاجتماعية في ميدان التربية و دور الأسرة في عملية التربية الأسرية , و كان ضروريا أن نوضح الأدوات و الأساليب التي اعتمدناها لجمع البيانات حول العينة محل الدراسة و اعتمدنا على منهج الوصف و التحليل , كما قمنا بتحليل البيانات و الملاحظات التي تسنى لنا جمعها ميدانيا. و أنهينا ذلك بنتائج مقتربة نسبيا إلى توقعنا المعلن عنه من بداية العمل, حيث ثبت لنا ما يلي :

أولا: أنه كلما كان المستوى التعليمي للزوجة الإطار كبيرا كلما استطاعت أن تحسن صورتها من خلال أدائها لدورها الأسري و الوظيفي .
ثانيا: كلما كانت الأنشطة المهنية التي تمارسها الزوجة الإطار امتداد لأدوارها التقليدية كلما نجحت و أحست بتكامل الدورين.
ثالثا: كلما كانت هناك عوامل مساعدة استطاعت الزوجة الإطار تأدية دورها الأسري و الوظيفي على أكمل وجه.
رابعا: تبيان طبيعة و أهمية الدور الذي تلعبه الزوجة الإطار في الأسرة و المجتمع.

و خرجنا بتوصيات ممكنة التحقيق عمليا, بالنسبة للدولة و المجتمع وكذا الأسرة, و ذلك من خلال تحسين و دعم صورة الزوجة الإطار في كل من أسرتها و المجتمع.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث بعنوان:

صورة الزوجة الإطار
بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية

دراسة ميدانية عن عينة من الإطارات بمدينة باتنة

بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي

من إعداد الطالبة:

عزازة ليندة

إشراف الأستاذ:

الدكتور بوذراع أحمد

ملاحظة: المعلومات التي تضمنها الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2005/2004

أولا: البيانات الشخصية للزوجة الإطار

حددي ما يلي:

- 1- السن: 30-35 سنة 36-40 سنة 41 سنة فأكثر
- 2- الزواج السن: 20-27 سنة 28-34 سنة 35 سنة فأكثر
3. عدد الأولاد: أقل من 3 3-4 5-6 7 فأكثر
4. السكن: وظيفي خاص إيجار
5. ما هي وظيفتك الحالية؟ حددي ذلك حسب السلك:
- التعليم - الصحة - الصناعة
- التعمير والبناء - الخدمات الاجتماعية
6. ما هو المستوى التعليمي للزوج؟:
- دراسات عليا - جامعي - ثانوي
- متوسط - ابتدائي
7. ما هي وظيفة الزوج الحالية؟ حددي ذلك حسب السلك:
 -الصنـ -التعلـ -الصحة
- التعمير والبناء - الخدمات الاجتماعية - أخرى

ثانيا: البيانات المتعلقة بأسرة الزوجة الإطار

8. الي أي حد تعتبرين نفسك نجحت في أداء دورك الأسري؟
- دائما - أحيانا - نادرا

9. هل يساعدك مستواك الثقافي في تقديم تربية أفضل لأبنائك؟ - نعم - لا

في حالة الإجابة بنعم هل هذا: - في طريقة معاملتهم

- في مساعدتهم في دراستهم

- في تفهم مشاكلهم والمشاركة في

- في إعطائهم الحرية الكاملة في إبداء الرأي

- جميعهم

10. في رأيك هل تحسبن أنك تؤدين واجباتك الزوجية بالكامل نحو الزوج؟ - نعم - لا

11. لمن تعطي الأولوية في واجباتك بالترتيب؟:

ا. الأولاد ب. الزوج

ج. البيت د. العمل

12. هل اتخاذ القرارات الهامة في أسرتك تقوم على أساس؟

- التشاور - المشاركة الشكلية

- القرار للرجل - القرار للمرأة

13. ما موقف الزوج من عملك؟

- موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق

في حالة الإجابة بغير موافق ما هي الأسباب في نظرك؟

- العادات والتقاليد لا تسمح بذلك - إهمال تربية الأطفال

- التصير في حقوق الزوج - إهمال شؤون البيت

- جميعهم

14. كيف تعتبرين تقسيم الأدوار داخل البيت؟ - عادلة - غير عادلة

15. هل تلقين مساعدة في البيت؟ - نعم - لا

في حالة الإجابة بنعم من طرف: - الزوج - الأبناء

- الاستعانة بالمأجورة - جميعهم

16. هل للمستوى الثقافي للزوجة الإطار دور في إعادة تقسيم الأدوار داخل الأسرة؟

- نعم - لا

17. في اعتقادك هل نجحت المرأة المأكثة بالبيت في تربية أبنائها مقارنة بالمرأة العاملة؟

- نعم - لا

18. صراحة هل تقبلين العودة إلى البيت مقابل حصولك على مرتب شهري

- نعم - لا

ثالثاً: البيانات المتعلقة بوظيفة الزوجة الإطار

19. ما هي الأسباب الحقيقية التي دفعتك للعمل؟ رتبي ذلك حسب الأولوية:

- الحاجة إلى رفع مستوى المعيشة - لمواجهة الصعاب وتأمين المستقبل

- تحقيق الاستقلال المادي - كسب مكانة اجتماعية

20. ما المدة الزمنية الفعلية التي تفضيها يومياً في العمل؟

- أقل من 8 ساعات - 8 ساعات - أكثر من 8 ساعات

21. كم تتقاضين شهرياً؟

- أقل من 10.000 دج 11.000 دج - 20.000 دج 21.000 دج فأكثر

22. هل للاختلاف البيولوجي بين الجنسين دور في تحديد المناصب القيادية؟

- نعم - لا

في حالة الإجابة بنعم، ما هي الأسباب في رأيك؟

- التقسيم الاجتماعي للأدوار
- هيمنة الرجل على كل ما هو خارجي
- عدم قدرة المرأة على تبوء مناصب قيادية

23. ما نظرة محيط المؤسسة من توليك لهذا المنصب؟

- نظرة إيجابية -نظرة سلبية -لا أدري

24. كيف تقدرين العلاقات التي تربطك بمرء وسيك في العمل؟

- جيدة -حسنة -عادية

25. هل العمل الذي تقومين به حالياً يتطلب؟

- حضور اجتماعات طارئة خارج أوقات العمل: -نعم -لا

- السفر المهمة أو لتربص تكويني: -نعم -لا

26. هل تواجهين صعوبات بالمؤسسة؟ -نعم -لا

في حالة الإجابة بنعم فيما تمثل:

- على مستوى العلاقات

- على مستوى اتخاذ القرار وإصدار الأوامر

- أخرى

27. هل خبرتك القيادية أكسبتك ثقافة التعامل مع الغير؟ -نعم -لا

28. هل لديك اهتمامات خارج حيز العمل؟ -نعم -لا

في حالة الإجابة بنعم فيما تمثل: -اهتمامات عامة -اهتمامات خاصة

29. هل حققت في ظل توليك هذا المنصب إنجازات مهمة؟ -نعم -لا

في حالة الإجابة بنعم فيما تمثل: -إنجازات مادية -إنجازات معنوية -كلاهما

رابعاً: البيانات المتعلقة بازدواجية الأدوار لدى الزوجة الإطار:

30. عملياً كيف تحاولين التوفيق بين التزاماتك الوظيفية والأسرية؟

-تقسيم الوقت -المساعدة المأجورة

-الاستعانة بدور الحضنة أخرى

31. ماذا أضف المنصب القيادي لأسرتك؟

-الاعتزاز والثقة بالنفس - الاحترام والتقدير

- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة - زيادة الأعباء والمتاعب

32. في اعتقادك هل هناك تكامل بين الأداء الأسري والاجتماعي؟ - نعم - لا

33. هل تشعرين بازدواجية بين الدورين؟ - نعم - لا

في حالة الإجابة بنعم، هل هذه الازدواجية خلقت لك مشاكل:-

- مشاكل على مستوى الأسرة - مشاكل نفسية ذاتية

- مشاكل على مستوى العمل - جميعهم

34- في أية دائرة تشعرين بالارتياح؟

- دائرة الخاص (الأسرة)

- دائرة العام (الوظيفة)

- كلاهما

35. هل تغيرت صورة المجتمع للمرأة المسؤولة؟ - نعم - لا

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.